شهريّة سياسية
تُعنى بشؤون الجزيرة
العربية « السعوديّة »

AL-JAZEERA AL-ARABIA
الجزيرة العربية

السنة الثالثة ـ العدد السادس والعشرون مارس ١٩٩٣ ـ رمضان ١٤١٣هـ
NO.26 MARCH 1993 YEAR. 3

هل قدر المملكة العيش خارج المسار الديمقراطي؟

المملكة تحت مجهر الرقابة الدولية

هل يقبل شعب البحرين مجلس الشورى المعيّن؟

ثنائية السلطة في الجزيرة العربية

المادة «١٩» : االاصلاحات في السعودية لم تحقق الآمال

إنهيار المملكة

أمسي مات
يَومي مشدود في حَبل
يتأرجحُ مابينَ القتل وبينَ القتَل
وَغَدي.. مشلولُ الخُطُوات
ياواهبَ مملكة العَقل
كَبُرَت دائرَةُ المأساة
كَبُرَت دائرَةُ المأساة
كَبُرَت..
كَبُرَت..
حتّى ضاقَت!
كيفَ أُحَرر صوتي
وفمي قُفل؟
مأساتي أثقَلُ من لُغَتي.
زادَ الثقل على كلماتي
زادَ الثقل.
..وتكسَّرَ ظَهرُ الكَلمات!

* *

يا واهبَ مملكة العَقل
مملكتي سَقَطت في الوَحل.
يَدُها تتشبَّث في كفّي
تهتفُ: هات.
وَكَبُرَت دائرَةُ المأساة
كَبُرَت دائرَةُ المأساة
كَبُرَت..
كَبُرَت..
حتّى ضاقَت!
قَلمي تتبعُهُ المحاة
الشمس يُطاردُها الظل
المنجلُ يَغتالُ الحَقل
وأنا بينَ الفَعل وَرَد الفعل
لحظةُ صوت
يبلعها دهرُ الإسكات
وأنا في أيدي السُلُطات
قَطرةُ ماء باردة
فوقَ المكواة!

* *

يا واهبَ مملكة العقل
لا صوتَ بأوطاني
الاّ صوتُ الطَّبل
عاش ليهتفَ: عاش اللاّت
عاش لِيُثبتَ أنَّ لدينا حُريّات
عاش لكي يَنفي الإثبات!

* *

يا واهبَ مملكة العَقل
مملكتي منفايَ وسجني.
أنقذني.. خَلصني منّي.
فأنا لستُ بطَبل
وسوى الطَبل
لايَحيا إلاّ الأموات!

أحمد مطر - لافتات ٣

الجزيرة العربية
AL - JAZEERA AL - ARABIA

شهريّة سياسية
تُعنى بشؤون الجزيرة العربية « السعوديّة »

السنة الثالثة ـ العدد السادس والعشرون مارس ١٩٩٣ ـ رمضان ١٤١٣هـ

رئيس التحرير ـ حمزة الحسن
مدير الإدارة ـ عبد الأمير موسى

مكتب لندن TEL. 081 9086084
مكتب واشنطن TEL. 202 6627046
FAX. 202 6627047

هل قدر المملكة العيش خارج المسار الديمقراطي؟؟ ٢

في ٢٨ شعبان الماضي، دخلت أنظمة الحكم الثلاثة التي أعلنها الملك عامها الثاني دون أن يطبق شيئا منها، وقد كان عدد من المواطنين ينتظرون مفاجأة منه في ذكرى توليه الحكم التي صادفت الشهر نفسه، لكن شيئا ما لم يقع، الأمر الذي دفع الجميع الى السؤال عن مصير الانظمة، وحكمة الملك في تأجيلها.

هل يقبل شعب البحرين مجلس الشورى المعين؟ ٣٨

من بين كثرة الحلول، السلمية منها والعرجاء والخاطئة للخروج من حالة الاحتقان والتوتر السياسي في البحرين..

فبدلا من تفعيل الدستور، واجراء انتخابات حرة ونزيهة لمجلس وطني كامل الصلاحيات التشريعية والرقابية، كما عبرت عنه مواقف الحركات الوطنية والاسلامية، أصدر الامير أمرا أميرا بتشكيل مجلس الشورى. فما هي التفاعلات التي أعقبت هذا الامر؟

المملكة تحت مجهر الرقابة الدولية ٣٠

بدأت أضواء الرقابة الدولية تسلط بكثافة على الاوضاع الجارية في المملكة، حيث تركز هذه الايام كبريات الصحف والمجلات الاجنبية اهتماما مميزا على مايجري من تطورات مثيرة، وطريقة تعاطي العائلة المالكة مع هذه التطورات، عبر تقارير موثقة وميدانية، والتي تجمع على أن هذا التطور قد ينذر بتفجرات غاية في الخطورة، مالم تمتلك العائلة المالكة لياقة كافية في استيعابها عن طريق التعاطي مع مطالب العامة.

ثنائية السلطة في الجزيرة العربية ٤٣

العلاقة بين العلماء والعرش السعودية هي علاقة ملتحمة، ونتيجة للتطورات الناشئة بعد قيام الدولة السعودية الثالثة، فقد انتقل دور العلماء الى خارج الضوء، فيما سُلطت الاضواء على العرش السعودي برجاله ومؤسساته وأدواره.

هذه الاشكالية، تؤسس مدخلية الباحث أنور عبد الله، من خلال طرح السؤال التالي: ماسر هذا الانتصار السريع الذي حققه ابن سعود، وماسر بقاء هذا النظام قرابة القرن من الزمن؟.

سعر النسخة : في بريطانيا (جنيه استرليني) ـ في الولايات المتحدة (ثلاثة دولارات)
الإشتراك السنوي : بريطانيا (٢٥ جنيهاً) ـ أوروبا (٤٠ دولاراً) ـ بقية دول العالم (٥٠ دولاراً)
اشتراك المؤسسات السنوي : ٢٠٠ جنيه إسترليني
تكتب الشيكات لأمر H. ALQURAISH وترسل الى عنوان المجلة التالي : P.O.BOX 1532, LONDON W7 1EQ, U.K
مكتب المجلة في الولايات المتحدة : 1331 – A PENNSYLVANIA-AVE, N.W, SUITE 333 – WASHINGTON D.C. 20004, U.S.A

قسيمة الاشتراك

الإسم ..... Name.....
العنوان ..... Adress.....
مدة الإشتراك ..... One year Two years
عدد النسخ ..... number of copies.....

بعد عام على اعلان الانظمة الثلاثة

هل قدر المملكة ، العيش خارج المسار الديمقراطي؟!

حمزة الحسن

في ٢٨ شعبان الماضي، دخلت أنظمة الحكم الثلاثة التي أعلنها الملك عامها الثاني دون أن يطبق شيئا منها، وقد كان عدد من المواطنين ينتظرون مفاجأة منه في ذكرى توليه الحكم التي صادفت الشهر نفسه، لكن شيئا ما لم يقع، الأمر الذي دفع الجميع الى السؤال عن مصير الأنظمة، وحكمة الملك في تأجيلها.

لا أحد يعلم على وجه الدقة واليقين، حتى بين المقربين «حكمة خادم الحرمين» في التأجيل المستمر، وسياساته المقبلة المرتبطة بموضوع المشاركة الشعبية.

البعض يرى أن الملك أقنع بتأخير الإصلاحات الجزئية لما بعد الإنتخابات الأميركية، فقد خشي الأمراء أن يقدموا تنازلا مضاعفا، مرة في عهد بوش وأخرى في عهد كلينتون، ولأن العائلة المالكة تتوقع ضغطا من الإدارة الجديدة من أجل توسيع قاعدة المشاركة السياسية، فقد أجّلت عقد مجلس الشورى وتعيين اعضائه لكي يبدو وكأنه تقدّم في الإصلاح السياسي الذي تدعو له إدارة الديمقراطيين.

آخرون يرون أن الملك غيّر رأيه في موضوع الإصلاح جذريا، وأنه يرى تأجيله الى أعوام قادمة، أما الأنظمة التي أعلنت فيمكن تجميدها كما تمّ تجميد أنظمة مشابهة من قبل وبينها نظام المقاطعات الذي أقره الملك سعود دون أن يرى النور حتى الآن!.

غير أن مقربين من الملك فسّروا تردده، بأنه ناتج عن إعادة تقييم للوضع الداخلي، فقد وجد أن الأجواء الداخلية غير مساعدة أو مهيأة لأي خطوات إصلاحية، وأن مجلس الشورى سيزيد من مشاكله ومتاعبه بدل أن يحل له بعض المعضلات ويزيح من أمامه العقبات.

أيا كان رأي الملك، فإن الذي يشغل بال الجميع ويزيد في حيرتهم، هو أن التأخير في تطبيق الأنظمة يضرّ بالملك في المقام الأول، ومن هنا فإن التبريرات مهما تنوعت غير مقنعة، والمضي في التأخير حتى النهاية، هو بنظر الكثيرين يعد ضربا من الحمق وسوء التقدير.

لم يخدم التأخير العائلة المالكة في أي أمر، بل زاد وأجّج التوتر والإضطراب الداخلي، ومشكلة الملك أنه يراهن على عامل الزمن ليحل له هذا التوتر، وليمتص المشاكل، وهو في هذه المرة يراهن على حصان خاسر، فالزمن لم يعد يخدم مشاريع الملك السياسية داخليا وخارجيا، بل فاقمها وسيفاقمها في المستقبل، وكل المؤشرات تدل على ان البلاد تُساق سوقا باتجاه العنف نتيجة انسداد قنوات التغيير.

كثير من المثقفين في المملكة يعتقدون بأن البلاد اليوم، تعتبر الأكثر عرضة للإهتزازات الأمنية بين دول الخليج الست. ولا يعزو هؤلاء الأمر الى تأخر تطبيق الإصلاحات السياسية فحسب، بل والى ضآلتها وعدم تلبيتها للرغبات والمطامح العامة أيضا.

ولأسباب عديدة تتعلق ببنية المجتمع السعودي، ونمط الفكر السائد فيه، ونظام الحكم العائلي الأبوي، يتبنى محللون رؤية تقول بأن التغيير في المملكة سيكون راديكاليا عنفيا، وأن إرادة الجمهور تسير باتجاه التصادم مع سياسات العائلة المالكة، بل أن البعض يرى أن الإصلاح قد تأخر، وأن السرطان انتشر في كل خلايا الجسد ولا بد من علاج جراحي غير اعتيادي.

يبدو أن الملك فهد تبنّى رأيا مقاربا لهذا، يقول بأن مجلس الشورى لن يحل مشكلة المعارضة الدينية والليبرالية الداخلية المتنامية، لأن تركيبة المجلس التي ينوي الملك إقرارها لن ترضيها، وستكون منطلقا للهجوم عليه وعلى سياساته، ومن هنا ومن أجل تأجيل المعركة التي لا يرغب فيها الملك، اختار

تبدو الحاجة اليوم ملحة لتدارس الامراء السعوديين التجارب المجاورة، في سبيل دفع المخاوف المتضخمة من الديمقراطية.

* * *

القليل من التنازل من قبل العائلة المالكة من شأنه ردم الهوة المتسعة بين المجتمع والسلطة، كما أنه سيولد الرضا الذي تبدو العائلة في أمس الحاجة اليه اليوم

تأجيل مجلس الشورى، رغم المردود السلبي.

المعارضة، تعتبر أحد أهم الهواجس التي تشغل الملك الذي يعتقد أن ما قدمه من عروض إصلاحية ضئيلة الحجم، وبالتالي سيكون عرضة لمطالبة الجمهور بالمزيد من التنازل، وهو يخشى أن تكون هناك مؤامرة من نوع ما تستهدف سلب العائلة المالكة صلاحياتها للإنقضاض عليها والإطاحة بها!، وهو هنا لا يريد أن يكون ضحية الإصلاح الذي قد يتبناه.

وفي الحقيقة هناك بين المسؤولين الأميركيين والأمراء السعوديين من يتبنى الرأي القائل بأن العائلة المالكة قويّة بديكتاتوريتها وعدم تنازلها، لأن التنازل الأول سيكون الأخير!.

لقد كان هذا الرأي سائدا في كل دول الخليج، أما اليوم فهناك على الأقل من يرى عكس ذلك. فآل صباح في الكويت، ورغم وجود عدد منهم ممن يسعى لإعادة عقارب الساعة الى الوراء وصفهم النائب مبارك الدويلة بالخبث، يعتقدون بأن الديمقراطية «مزعجة ولكنها مفيدة في استقرار النظام وحكم العائلة». وفي سلطنة عمان تتجه الأنظار الى تجربة الكويت، ويدور الحديث في الأوساط الرسمية عن «ملكية دستورية خلال السنوات الخمس القادمة» وقد وجد قابوس أخيرا أن المشاركة السياسية «غير مخيفة» وصار متحمسا لتطوير التجربة التي أكسبته سمعة وقوة في الداخل والخارج.

ومن المؤكد أن شعبية قابوس وجابر في عمان والكويت بين شعبيهما أكبر بكثير من شعبية الملك فهد بين شعبه، وأهم الشواهد التي تساق هنا، هو أن المعارضة في عمان والكويت، ليس فقط لا تتمنى زوال العائلتين الحاكمتين، بل ترى أن تطور المجتمع مرهون بهما.

أيا كانت مخاوف الملك فهد، فمن المؤكد أن المعارضة ـ كما في تجربة الكويت ـ هي سند للنظام نفسه، رغم ما تثيره من إزعاج بسبب النقد الخشن!.

في عمان استطاع قابوس أن يفكك المعارضة المسلحة، وجاء بإثنين من قيادات جبهة تحرير ظفار ليكونا وزراء لديه ـ أحدهما وزير الخارجية الحالي ـ

وبعد أن أعلن مجلس الشورى، قررت الجبهة الشعبية لتحرير عمان، وبعد ثلاثين سنة من النضال المسلح، تغيير إسمها والعودة الى الداخل، وتبني النضال السلمي.

وفي الكويت، أثبتت التجربة البرلمانية خلال الشهور القليلة الماضية من عمر المجلس، أن النقد مهما كان حادا، فإنه لا يشكل حاجزا أمام التعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، كما أنه لم يؤد ـ رغم اكتشافات الفساد الهائلة ـ الى تخلي الكويتيين عن العائلة الحاكمة، التي لا يشعرون بالحاجة الى بديل عنها.

وأمام هاتين التجربتين، لم تتبدد مخاوف الملك فهد، ولم تخفف من إصراره في الإحتفاظ بكامل السلطات له ولعائلته. ودليلنا على عدم استفادة الملك من تجارب من حوله، أنه ليس فقط لم يستبق حركة التغيير الداخلي فيقدم اطروحة متقدمة عن المطلوب كما فعل قابوس، وليس فقط أنه لم يرضخ لضغط الداخل والخارج كما فعل جابر، وليس فقط لم يدرك من تجربة اليمن أن الحرية والمشاركة السياسية تدعم الوحدة وتدمج المجتمع وتقضي على أهم مبررات العنف.. ليس هذا فحسب، بل أن الملك لم يعترف يوما بأن شعبه مهيأ للمشاركة السياسية حتى في حدودها الدنيا التي أعلنها هو وتراخى في تطبيقها، وراح يعزف وإعلامه على خصوصية شعب المملكة المتميزة عن بقية شعوب العالم وشعوب المنطقة ليبرر ضآلة الإصلاحات وضحالتها وتأخيرها أيضا.

ولم تكتف المملكة بعدم الإستفادة من تجارب الدول المجاورة، حتى في الخليج، بل أنها تعتقد أن بإمكانها الوقوف أمام التيار، وتعمد إفساد تجارب شعوب المنطقة مستخدمة أدوات إفساد، الضغط المادي والعسكري والسياسي، كما كانت تفعل في الماضي، وكما كانت تفعل ولاتزال في اليمن والكويت. لقد تبدلت الظروف وتغيرت، فالمملكة لا تواجه اليوم تجربة واحدة أو اثنتان كما في الماضي، بل بتجارب عديدة في الشمال والجنوب والشرق، وهذا يجعلها تدخل في معارك مع كل الأنظمة المجاورة تقريبا.

لم يخدم تأخير موعد العملية الاصلاحية العائلة المالكة، بل ساهم في تأجيج التوتر والاضطراب الداخلي، ولم يكن الرهان على الزمن الحل النهائي للحاجة الى التغيير.

* * *

يعتقد كثير من المثقفين في المملكة بأن التغيير سيأخذ شكلا راديكاليا عنيفا، وأن ارادة الجمهور تسير باتجاه التصادم مع سياسات العائلة المالكة

لقد أثبتت التجربتان البرلمانيتان في الكويت وعمان، بأن المعارضة لم تكن تطمح لاسقاط نظامي الحكم، وإنما على العكس من ذلك، تمسكت بخيار الحكم القائم، بعد أن تعاطى الاخير مع مطالب الناس

* * *

إن دول الجوار أصبحت أكثر تحررا من الضغوط السعودية خصوصا في مجال الاصلاح بخلاف التجارب السابقة حين كانت المملكة تلعب دور المعوق للمشاريع الديمقراطية

كما أن دول الجوار أصبحت أكثر قدرة على تحمل الضغط السعودي معتمدة في بعض الأحيان على العامل الدولي، كما هو حاصل في الكويت، ويضاف الى هذا أن الحكومة السعودية كانت تواجه التجارب الديمقراطية وتفسدها بالقسر والجبر، معتمدة على شعب مغيّب في الداخل وبحجج مقاومة الشيوعية، ولكن العائلة المالكة أصبحت اليوم مشغولة بمطالب الجمهور السعودي، الذي انتقلت اليه العدوى!.

ويفترض أن يركز الأمراء أنظارهم وجهودهم على إيجاد تجربة منافسة داخل المملكة تحفظ البلاد من الإنزلاق، وتفيدهم في مستقبلهم، بدل تبني دور الديكتاتور الشرطي المناهض لكل نفس وتجربة حرة. في وقت يسعى فيه كل طرف إلى تعميم تجربته، والتفاخر بها. فأمير الكويت قال لأعضاء البرلمان بعد انتخابه، أنه يريد ان تكون التجربة نموذجاومثلا يحتذى في دول الخليج، وقد نظر العمانيون اليها هكذا، في حين أن اليمن تقدم تجربة أكثر إثارة من البقية وتفاخر بأنها قطعت شوطا لم يقطعه من قبل أحد في هذا المضمار، في حين ان الملك حسين يريد أن يتبنى التغيير، فاسس معهدا لحقوق الإنسان في العالم العربي، وتمنى في خطاب له في نوفمبر الماضي أن تكون تجربة الأردن رائدة في التغيير.

فهل تريد المملكة أن تعمم تجربتها المعاكسة للمنطق والقاصرة عن الإيفاء باحتياجات الشعب، على الضعفاء كشعب البحرين، الذي مُسخت تجربته، فبدل أن تقترب من التجربة الكويتية، التصقت بالتجربة السعودية «المتوقعة!»؟.

الأمراء السعوديون بحاجة فعلا الى دارسة التجارب المجاورة، ونظن أن الكثير من مخاوفهم ستتبدد، وسيجدون أن تدعيم حكمهم لا يتم بالضرورة عبر القمع وأن هناك طرقا أخرى أكثر انسانية وأجدى في الوقت نفسه!. ولربما اكتشفوا أيضا أن شعب المملكة كشعوب الخليج الأخرى يريد حكامه ولكن مع الحفاظ على حقوقه.!

قليل من التنازل من قبل النظام يولد الكثير من القناعة لدى الجمهور.

وقليل من سعة الصدر في تحمل الرأي الآخر سيجعل من المواطنين يعتقدون بأن لا بديل أفضل من الموجود، إن الناس لا تفكر في تبديل النظام إلا بعد ان تتأكد بأن الموجود ليس في صالحها، وعلى أمل أن يكون القادم افضل، وبإمكان العائلة المالكة ان تمنح هذا الشعور لشعبها كما فعل آخرون.

وقليل من المحاسبة والنقد يلغي الكثير من المخاوف ويمنع الكثير من الإنفجارات.

لكن الأمراء السعوديين لازالوا مقتنعين بأن المعارضة شر، والتنازل للشعب عن بعض حقوقه بلاء، إنهم ينظرون الى الجوانب السلبية المترتبة عليهم، ولربما تساءلوا في أنفسهم: كيف نتحمل ونحن الشيوخ صحافة حرّة تنتقدنا صباح مساء، وكيف نصمت عن أصابع الإتهام التي يواجهنا بها أعضاء من البدو الجهلة أو مشايخ لا يفقهون في البرلمان كما يفعل الكويتيون!. وكيف يتسع صدرنا للمسامحة حين تتوالى علينا الإتهامات؟.

هذا ما يفكر فيه الأمراء، ولكن من الخير لهم أن يفكروا في المصلحة الكبرى التي تبقيهم على رأس النظام، ويفكروا في الأسوأ إن لم يقدموا على تنازل ما حتى وإن جاء متأخرا، ومن الأفضل لهم أن يستبقوا مطالب الجمهور بدل أن يلاحقهم ويزعجهم وينكد عيشهم.

سيكتشف الملك، الذي دخلت وعوده عامها الثاني، أن الزمن الذي أضاعه في التسويف لم يخدم غرضا سوى تصليب الوضع الداخلي وتوتير الوضع الأمني، وتردي مستمر في السياسة والإقتصاد وغيرهما، وهذا ما يشعر به اقرب المقربين من الملك، من إخوته وأشقائه، ولكن أيا منهم يخشى أن يتحدث وينصح جلالته بجرأة وصراحة، خشية أو إدراكا منه بأن الملك لا يسمع لأحد، كما يشكو الكثيرون منه اليوم.

فهل يستمع الملك الى نصح الناصحين؟.

أيّهما نختار:

الديكتاتورية العارية، أم الشورى المزيفة؟

تدخل الوعود الملكية بشأن الإصلاحات السياسية عامها الثاني مطلع هذا الشهر ـ مارس ـ دون أن تلوح في الأفق أيّة بوادر على عزم الملك فهد تنفيذها. لقد أعلن الملك فهد عن أنظمة الحكم الثلاثة، النظام الأساسي، ونظام المقاطعات، ونظام مجلس الشورى، في مارس ١٩٩٢. على أن يُعمل بالنظام الأساسي فور إعلانه، وبنظام المقاطعات في غضون عام، وبنظام مجلس الشورى خلال ستة أشهر. ومرت الشهور طويلة، دون أن يلحظ أحد أية نيّة تغيير في أحوال البلاد السياسية والإدارية.

فالدستور الذي كان يفترض أن يحدّ من صلاحيات الأمراء ويقنن عمل الحكومة، لم يكن له أثر بالمرة، فلم تستحدث قوانين تتواءم مع مواده، ولم تحذف قوانين تتعارض مع بنوده. أما مجلس الشورى فلم يعلن الملك فهد أسماء الأعضاء، كل ما أعلنه هو رئيس المجلس وبعد نحو تسعة أشهر من إعلان نظامه. وها قد مرّ عام دون أن ينفذ نظام المقاطعات.

باختصار.. لم يتغير شيء، قبل وبعد إعلان الأنظمة، فالمضمون هو هو، أما الشكل فلم يطرأ عليه تغيير سوى سرد الملك لمواد الأنظمة!.

تدخل الوعود عامها الثاني، دون شرح لأسباب التأخير، فولي الأمر ـ خادم الحرمين ـ فوق السؤال والحساب، وهو حين قرّر أن يبدأ مجلس الشورى عمله خلال ستة أشهر، لم يستشر أحدا، وحين قرر التأخير لم يسأل أحدا العذر، فالأنظمة منحة من الملك لرعاياه، إن شاء سلبها، وإن شاء أخرها، وإن شاء ألغاها من أساسها!. ومع أن أحدا من مثقفي البلاد ومتعلميها لا يطيق أن يذكّر بموضوع مجلس الشورى السعودي، ووعود الملك، إلاّ أن الكثيرين قد أصيبوا بالقرف فعلا من الوعود الكثيرة والكاذبة، والتي أسقطت مكانة الملك من أعين الكثيرين من أبناء شعبه، باعتبارها ضحكا على ذقون الشعب وعلى المكشوف!.

في الثالث من الشهر الماضي، أعلنت الإمارات عن إعادة مجلسها الوطني الإتحادي وأضافت ٢٧ عضوا جديدا، وبدأ البرلمان جلسته الأولى في السادس من الشهر نفسه. وقبل ذلك بنحو ثلاثة أسابيع اجتمع مجلس شورى البحرين، وفي أكتوبر الماضي انتخب مجلس الأمة في الكويت، في حين مر عام على تجربة مجلس الشورى العماني، وأعلن قابوس بالمناسبة زيادة عدد أعضائه، وزيادة صلاحياتهم أيضا. وبعد نحو شهر سينتخب اليمنيون أعضاء البرلمان وبالتالي مجلس رئاسة الدولة.. هذا ومجلس الملك فهد لازال يراوح مكانه ولم يتعد مرحلة الوعود والورق الى التطبيق والتنفيذ. وبهذا يثبت الملك فهد ان حركة حكومته أبطأ من السلحفاة، وأن المملكة في آخر قائمة التغيير سواء على صعيد المنطقة العربية أو على صعيد الخليج والجزيرة العربية.

لا يبدو أن في نيّة مثقفي المملكة وأصحاب الرأي فيها ممارسة ضغط على العائلة المالكة من أجل تطبيق مواد النظام الأساسي ـ الدستور ـ ربما لأن الأنظمة وقبل أن يُعلن عنها كانت حلما جميلا، ولكن الملك فهد حينما أعلنها بان هزالها مقارنة بجميع التجارب القريبة والبعيدة، ومن هنا يشعر المثقفون السعوديون بأن مثل هذه الأنظمة لا تستحق أن يدافع عنها أو يطالب بها، أو يصر على تطبيقها، وكأن مثقفي المملكة يريدون أن يقولوا بأن من الأفضل ان لا يكون هناك مجلس شورى أو نظام مقاطعات، فالديكتاتورية العارية أفضل من الديكتاتورية المبرقعة!.

رئيس مجلس الشورى والبحث عن عمل

بعد تكريمه بنقله من منصبه السابق كوزير للعدل الى رئاسة مجلس الشورى، أصبح الشيخ محمد بن إبراهيم آل جبير، عاطلا عن العمل!. ذلك أن مجلس الشورى الموقر لم يفتح أبوابه للأعضاء، وليس هناك من عمل يؤديه الرئيس لوحده، كما لا يتوقع أن يبادر الملك في المدى القريب بإعلان أسماء الأعضاء، وإذا ما أعلنهم فليس من المتوقع أن يعقد المجلس جلساته مبكرا، وهكذا شعر الشيخ أن أمامه «عطلة مفتوحة»، وأنه يحتل موقعا فخريا شرفيا لا أكثر، وأنه يعيش حالة بطالة حقيقية، خاصة وأن رئيس المجلس ليس له دور لا في اختيار الأفراد المعينين ولا في المواضيع التي ستطرح أمام المجلس لمناقشتها، بمعنى أنه ليس أمامه أية مهمة يمكن يؤديها في الوقت الحاضر عدا «انتظار الفرج!»، والدعاء الى الله سبحانه أن يلهم «جلالته» في شهر رمضان المبارك قرار إقالته من رئاسة المجلس «الوهمي» وأيضا قرار إلغاء «الوهم» الذي علّق بعض المواطنين آمالا عليه منذ ثلاثة عقود فحسب!.

ولأن رئيس المجلس لا عمل له حاليا، لم تجد وكالة الأنباء السعودية ما تنشره عنه، إلا خبر اجتماعه في الرياض في ١٥ فبراير الماضي، مع نيكولاي فيدورف وزير العدل الروسي الذي كان حينها يزور العاصمة السعودية. وفي الحقيقة فإن لقاءه مع الوزير الروسي لا علاقة له بالبروتوكول الرسمي، فهناك وزير عدل سعودي، ولكن الأمراء السعوديين اعتادوا تقديم الشيخ آل جبير للضيوف الأجانب باعتباره أحد أهم الوجوه المشرقة في مملكة الإستبداد!.

أما وزير العدل السعودي عبد الله آل الشيخ فقد اجتمع ـ حسب كونا في ١٤ فبراير الماضي ـ مع وفد اللجنة الإستشارية العليا في الكويت، والتي شكلت بأمر ولي العهد الكويتي من أجل أسلمة بعض القوانين، وأضافت بأن الزيارة تستهدف «العمل على استكمال تطبيق الشريعة الإسلامية»!. وقال رئيس اللجنة خالد المذكور أن الإجتماع مع الوزير السعودي تطرق الى «التدرج في تطبيق الشريعة وسبل تقنين الأحكام الشرعية، وهي معضلة لم تحلها وزارة العدل السعودية حتى الآن.

هجوم إعلامي

هاجم رئيس تحرير صحيفة الجمهورية المصرية محفوظ الأنصاري التقارب الإيراني الخليجي، واستبعاد مصر من الترتيبات الأمنية التي لم يبت فيها حتى الآن فعلا. وقال: «على الرغم من الغزل المقرون بالفعل والعمل بين دول الخليج الست وبين إيران، لم تتوقف إيران عن نشاطها في تصدير الثورة وعن احتلالها للجزر وعن شروطها بأن تكون مركزا لامن الخليج ومحوره، وأن تكون مصر - ومصر بالذات - خارج أي ترتيب أمني لدول مجلس التعاون، والغريب أن الإستجابة كانت كاملة ومن الجميع، واستعادت الدول الست علاقاتها وتعاونها مع ايران من خلف ظهر مصر التي في وقت الأزمة واجهت سياسيا، ومع الإصرار على الإحتلال واجهت عسكريا».

وأضاف الأنصاري في مقاله الغاضب، والذي يعبر عن رأي أركان الحكم المصري: «إن أحدا من دول مجلس التعاون الخليجي لم يشأ أن يبحث عن غطاء عربي يغطي به عورة الأمن المستورد». وتابع متحدثا عن الحركات الإسلامية: «ها هي الحركة الأصولية تجتاح الخليج ودوله، تحلل وتحرم. ها هي تكفر أو تعطي صكوك الغفران. ها هي من واقع أزمة الخليج ومن ردود أفعالها قد حصلت على حق المتابعة والملاحقة لمن تراهم خارجين على تعاليمها حتى في بيوتهم، وذلك من واقع صفقة مع الأنظمة. صفقة يسحب فيها أهل الفتوى - حَفَظَة الدين - تحريمهم وتكفيرهم استدعاء القوات الأجنبية الكافرة في رأيهم وإصدار فتوى تسمح وتحلل في مقابل أن يحصلوا على حق الملاحقة المحروسة بقوات السلطة مثلهم مثل أصحاب حق الضبطية القضائية دون إعتراض من الحكم أو تدخل من أجهزته». وماذا يفيد النفي؟!

حذر سعودي

من منطلق الحذر، وربما الخشية من أن تتخذ الادارة الاميركية موقفا جديدا تجاه العائلة المالكة، فقد سألت مجلة «الحوادث» في عددها الصادر في ١٢ فبراير الماضي، السفير السعودي في لندن الدكتور غازي القصيبي عن توقعاته للعلاقات السعودية الاميركية في ظل الادارة الاميركية الجديدة، وهل لحظ تغيرا في اسلوب التعامل أو في التعاون السياسي؟

وأجاب السفير بأن العلاقات لن تتغير بمجيء الإدارة الجديدة، ولاتوجد - حسب رأيه - حتى دلائل على أن توجيهات الرئيس الاميركي في السياسة الخارجية، سوف تؤدي الى أي تغيير في مجرى العلاقات بين البلدين «لا في المضمون ولا في الشكل».

وهذا الجواب يمثل مايتمناه الامراء السعوديون، وليس مايخشونه.

متشددون يقتحمون بيت القنصل اليمني في الرياض

تعرض في الشهر الماضي، منزل القنصل اليمني في الرياض، وكان بضيافته التاجر السعودي محمود سعيد «تاجر العطور المعروف»، اضافة الى أحد امراء العائلة المالكة، تعرض لاعتداء من قبل مجموعة قيل أنها تنتمي الى التيار السلفي، حيث قامت بضرب القنصل اليمني وضيفيه، بصورة مبرحة.

وقد تم اعتقال افراد المجموعة بعد الحادثة على الفور، من قبل السلطات الامنية في الرياض غير أنه تم اطلاق سراح المجموعة بعد ثلاثة أيام من اعتقالهم. وقد ذكرت مصادر مطلعة بأن الانباء الرائجة في الرياض، تفيد بأن الملك تدخل شخصيا في الحادثة وطالب باطلاق سراح المجموعة. وأضاف هذه المصادر بأن الملك كان يهدف الى تصفية آثار الحادث سريعا قبل أن تصدر ردود فعل عكسية من جانب التيار الديني ضد الحكومة، خصوصا في ظل التوتر السائد في العلاقة بين الطرفين. ووصفت هذه المصادر خطوة الملك هذه، بأنها مثيرة للغاية كونها تظهر جانبا كبيرا من عجز الحكومة على مواجهة التجاوزات المستمرة للحقوق الفردية.

تعميم لمدراء المدارس بعدم الادلاء بتصريحات صحافية

بعث مدير عام التعليم بالمنطقة الشرقية د. سعيد عطية أبو عالي في الثامن من شعبان الماضي، الموافق ٣١ يناير الماضي، تعميما لجميع المدارس الحكومية والاهلية، جاء فيه «نفيدكم بعدم الادلاء بأي تصريحات للوسائل الاعلامية أو الصحف والمجلات عموما الا بعد الرجوع الينا والتنسيق معنا، وذلك حسب التوجيهات الصادرة لنا».

ويأتي هذا التعميم، في ظل انتقادات واسعة توجه الى مستوى التعليم والخدمات الحكومية في المدارس بصورة عامة، وقد وردت هذه الانتقادات في العرائض المقدمة للملك.

الجدير بالذكر، أن هناك قرارا حكوميا يمنع على المسؤولين في الدوائر الحكومية الادلاء بأي تصريحات للوسائل الاعلامية بمختلف أنواعها.

طرفة!

قالت الأنباء نقلا عن مسؤولين في مطار داكا أن الشرطة البنغالية احتجزت سياسيا يُدعى نور الإسلام ماجو مدير، زعيم حزب جاتيا السابق، واستجوبته لانه حاول تهريب رسالة من الرئيس البنغالي السابق حسين محمد إرشاد، الذي يقضي فترة ١٣ سنة سجن بتهمة الفساد، الى الملك فهد يطلب منه التدخل من أجل الإفراج عنه. وكان جاتيا أحد محاميي إرشاد الثلاثة الذين كانوا متوجهين الى الرياض في العاشر من فبراير الماضي!.

ويبدو أن الديكتاتور إرشاد الذي أنزل الدبابات الى الشوارع لتطحن الشعب الغاضب، والذي يعتبر أسوأ الحكام الذين مروا في تاريخ بنغلاديش القصير، أراد أن تكون للحكومة السعودية مهمة إضافية، وهي الدفاع عن الحكام الذين لم ينجوا من قبضة شعوبهم، أسوة بأولئك الذين فروا بجلدتهم، فاستضافت المملكة العديد منهم ولاتزال كعيدي أمين!.

وبإمكان إرشاد، أن يزعم أنه حاول تطبيق الشريعة - على الطريقة السعودية - وحج الى بيت الله الحرام واعتمر مرات عديدة أثناء حكمه، وأنه كان يوزع على الحجاج البنغاليين شريطا يحوي ترتيلا للقرآن الكريم بصوته، وهو بهذا لا يقل إيمانا عن ضياء الحق، الذي كان أثيرا لدى السعوديين، وبهذا فهو جدير بأن يدافع عنه.

ومع أن الرسالة المكتوبة لم تصل الى الملك فهد، ولكن الأخير لا بدّ وقرأ عنها، ومن المحتمل أن يرد على إرشاد بأن يطلب منه أن يحمد الله سبحانه بأن مصيره لم يكن مثل بوتو - الذي سبق للملك فهد أن رفض التدخل لإنقاذه من حبل المشنقة التي نصبها له الجنرال ضياء الحق، والذي كانت المملكة أحد أهم مهندسي انقلابه - وإن كان حاله أسوأ قليلا من جعفر النميري!.

إنزعاج غير رسمي!

قالت مصادر سعودية مطلعة، أن المملكة أبلغت الحلفاء الغربيين، بصورة غير رسمية انزعاجها من الغارات الأخيرة التي شنّها الحلفاء على العراق.

وأن موظفين في السفارة السعودية في الولايات المتحدة أبلغوا الإدارة الأميركية الجديدة بهذا الموقف، كما أن الدكتور غازي القصيبي، السفير السعودي في لندن أطلع جهات في الخارجية البريطانية على الموقف الحرج الذي تعرضت له المملكة بسبب الغارات التي انطلقت من أراضيها.

وعلى صعيد آخر، قالت مصادر في المعارضة العراقية، أن الدعم المحدود الذي تلقته بعض فصائلها قد تقلّص وقد شارف على التوقف نهائيا، وعزا مطلعون أسباب ذلك، الى أن المملكة في سعيها البطيء لإعادة العلاقات مع النظام الحاكم في العراق، اتخذت مسارا آخر مختلفا عن السابق.

تجدر الإشارة الى أن المعارضة العراقية لم تتلق دعما ذا قيمة حقيقية، كما أن فشلها في الإتفاق على برنامج وطني يفرز بديلا عن النظام الحالي، قد شجّع المملكة على تجاهلها، خاصة وأن السياسة السعودية تجاه العراق مرتبطة عضويا بالموقف الأميركي، الذي لا يشعر بالإطمئنان لخلفاء نظام صدام.

مشهد غير مألوف!

توفي أواخر يناير الماضي الشيخ حمود التويجري، والد الدكتور أحمد التويجري الذي وجهت له أجهزة الإستخبارات اتهامات بأنه وراء العديد من المنشورات التي نددت بالعائلة المالكة وممارساتها.

وفي إشارة للتحدي واضحة، تجمّع ما يزيد على الخمسين ألفا من المعارضين السلفيين لتشييع جنازته من أحد مساجد العاصمة الرياض، فكان المشهد أقرب ما يكون الى التظاهر ضد النظام، واستعراضا للقوة، وقد تعطلت حركة المرور، وكان المشيعون يهللون ويكبرون. وقال شهود عيان أن الرياض لم تشهد إزدحاما كهذا من قبل، الى حد أن الكثيرين رأوا أن عدد المشيعين وهيبة التشييع، فاقا تشييع الملك فيصل الذي أغتيل في مارس ١٩٧٥، والذي كان أكثر الملوك السعوديين شعبيّة في الداخل والخارج.

سخط ورصاص!

في محاولة لإثبات جديّة التهديد، قامت ثلّة من المتشددين في التيار السلفي بإطلاق الرصاص على سيارة رئيس تعليم البنات الشيخ عبد الملك بن دهيش في يناير الماضي، وهي جاثمة في أحد شوارع الرياض القريبة من منزل الشيخ، وقد نتج عن الرصاص تحطيم زجاج السيارة وتشويه مظهرها.

وجاء الهجوم بعد سلسلة من خطابات التهديد والإنذار والإزعاج تلقاها الشيخ ابن دهيش، نددت بضعفه وعدم ضبطه لأمور تعليم البنات حتى أفلتت الأمور من وجهة نظر المتشددين.

وتجدر الإشارة الى أن رئاسة تعليم البنات مناطة برجال الدين، وذلك بناء على اتفاق تمّ في العام ١٩٦٠، وهو تاريخ بدء التعليم النظامي للبنات في البلاد، بين الملك سعود ورجال المؤسسة الدينية الذين لم يمنحوا موافقتهم لتعليم البنات إلاّ إذا كان تحت إشرافهم.

وعبثا حاول الملك فهد ـ منذ أن كان وليا للعهد ـ دمج رئاسة تعليم البنات بوزارة المعارف التي تشرف على تعليم الذكور الى مرحلة ما قبل الجامعة، ولكن ردّة الفعل العنيفة جدا والتي أبداها المتدينون بشكل عام في المملكة، جعلته يتراجع حتى عن مجرد التفكير في ذلك. فقد كان وسيظل موضوع تعليم البنات من أكثر المواضيع حساسية وإثارة.

أمّا الشيخ عبد الملك بن دهيش، فيصنّف كأحد رجال الدين المعتدلين، وقد أبدى تفهما لمسائل عديدة تتعلق بتعليم البنات في المملكة وكذلك بشأن مناهج التعليم، ولكن ما يبدو اعتدالا نسبيا لدى البعض، هو تساهل مفرط بنظر آخرين.

ويعتبر الهجوم على سيارة الشيخ أول حادثة عنف تسجّل وتتعرض لها إحدى الشخصيات الدينية المعتدلة، الأمر الذي يضع علامات استفهام حول المنفذين والجهات التي يخدمونها.

مواعيد عرقوب!

السادس عشر من يناير الماضي كان يوم افتتاح مجلس الشورى البحريني المعيّن، وقد حضر الشيخ عيسى وكبار العائلة المالكة وأعيان البحرين حفل الإفتتاح. وألقى الشيخ خطابا قصيرا، كما ألقى الأعضاء المعينون خطابات رنانة تمتدح عبقرية الأمير وحسن اختياره!.

أما رئيس مجلس الشورى البحريني، إبراهيم محمد حسن حميدان، فقد ألقى كلمة أثنى فيها غير مرة على الأمير وذكر أن وعود الأخير وهديته ـ المجلس ـ تجسدت على أرض الواقع. وقد أذاع الراديو السعودي مساء ذلك اليوم كلمة الحميدان لمرة واحدة، إذ سرعان ما تنبهت أجهزة الرقابة الى أن الخطاب يسيء الى الملك فهد، من جهة أنه يذكر المواطنين بوعوده الكثيرة التي أخلفها والمتعلقة بمجلس شوراه، والتي تشبه وعود عرقوب الذي كان الخلف سجيّته!.

معسكرات تدريب

تتابع وزارة الداخلية السعودية باهتمام الرحلات الجوية المتوجهة الى دولة الإمارات العربية المتحدة، وبالخصوص الى إمارة دبي، كما زودت أجهزة المراقبة في الحدود البرية بتعليمات تتعلق بجماعات من المعارضة الدينية تتابع تدريباتها العسكرية في مكان ما من دبي. وتقول أجهزة الأمن السعودية بأن زوار دبي من الشباب صنفان: أحدهما يبحث عن اللذة والمتع المحرمة التي توفرها أجواء الإنفتاح في دبي، والآخر للتدريب العسكري والعودة الى البلاد، ربما لجولة مواجهة قادمة مع الحكومة، وهو الأمر الذي تخشاه أجهزة الأمن فعلا.

وحتى الآن، يبدو أن ما لدى أجهزة الأمن السعودية قليل من المعلومات وكثير من التحليل الذي يعتمد في أغلب الأحيان التهويل وتعظيم الخطر.

من جهة أخرى قالت مصادر مطلعة أن الحكومة السعودية حثّت الحكومة الباكستانية مرارا من اجل تكثيف مراقبتها للسعوديين المقاتلين أو العاملين مع فصائل المجاهدين الأفغان، والذين تتوجّس خيفة من نشاطاتهم في المستقبل، رغم أن بوادر خطر حقيقية لم تبدو في الأفق.

وتعتقد أجهزة الأمن السعودية أن معسكرات الباكستان هي المكان المفضل للتدرب على السلاح بالنسبة للجماعات السلفية في المملكة، وأن إغلاق المعسكرات الأفغانية في الباكستان لم تحل حتى الآن المشكلة جذريا، إذ أن حكمتيار ـ زعيم الحزب الإسلامي ـ ضمّ معظم المقاتلين العرب الذين طردوا الى صفوفه، وبينهم سعوديون، شاءت الأقدار أن يقتل عدد منهم الشهر الماضي في الحرب ضد رباني وقوات الحكومة، كما أعلنت ذلك وكالات الأنباء.

وتخشى الحكومة السعودية وحكومات عربية عديدة، أن تعجّل الضغوط الباكستانية في عودة العديد ممن طفقت أجهزة الدعاية المعارضة تطلق عليهم إسم «المجاهدين العرب»، في إشاعة التوترات الأمنية بصورة خطيرة، ولكن الحكومة السعودية يهمها على الأقل في الوقت الحاضر التخلص من بؤرة المشاكل، وهي إلغاء معسكرات التدريب.

إدارة كلينتون تدرس ملف العلاقات السعودية الأميركية

هل حان وقت التغيير في المملكة؟

الديمقراطيون أكثر قدرة على ممارسة الضغوط على العائلة المالكة، وحجمها يحدده مقدار الخطر الذي تتعرض له المصالح الأميركية بسبب حركة الشارع السعودي المعارض

لم تتوضح بعد ما أسفرت عنه المراجعة التي أجرتها الإدارة الأميركية الجديدة لملف العلاقات السعودية الأميركية، والتي شارك فيها دبلوماسيون وسياسيون أميركيون سابقون ومراكز أبحاث أميركية عدّة تقدّمت بأبحاث ومشاريع لدى الإدارة الجديدة ولدى الكونغرس.

غير أن المسؤولين السعوديين الذين ينتظرون بترقب وحذر وربما خشية، نتائج المراجعة، يدركون بأن تغييرا دراماتيكيا لن يحدث. فرغم أن هناك توقعات كبيرة بتزايد الضغوط على العائلة المالكة، لضبط الفساد الداخلي الذي ينخر بأجهزة النظام وبسمعته، ورغم إدارك الأمراء السعوديين بأن الديمقراطيين الأميركيين اعتادوا على فتح ملف حقوق الإنسان والإصلاح السياسي في المملكة وجعلها بندا من بنود العلاقة، كما جاء ذلك في رسالة جون كندي للملك فيصل، الذي تعهد بإصلاح الوضع السياسي.. ورغم أنهم يدركون بأن الإدارة الديمقراطية الجديدة التي تحتل مواقعها في البيت الأبيض ستمارس ضغطا أكبر مما مارسته الإدارات الجمهورية والديمقراطية السابقة على حد سواء.

رغم كل هذا، فإن المسؤولين السعوديين، متأكدون بأن ثوابت السياسة الأميركية القائمة على حفظ المصالح الإقتصادية، لا بدّ وأن يكون في أول بنودها حماية النظام القائم الذي يوفر في الوقت الحالي غطاء الحماية لتلك المصالح بشكل لا مثيل له، وبالتالي فإن الضغط الأميركي المتوقع سيكون محدودا، وستتغلب مرة أخرى المصالح الأميركية على دعوات الإصلاح، وستتضاءل حماسة إدارة كلينتون في الضغط من أجل تطبيق المباديء التي رفعها أثناء الإنتخابات، خاصة وأن الإدارة الجديدة تسعى لحل المعضل الإقتصادي الداخلي، وهذا يتطلب فتحا جديدا للشركات الغربية في المنطقة ـ العراق وإيران مثالا ـ والحفاظ على السوق السعودية واستثمار ما حققته الإدارة الأميركية السابقة من إنجازات على الصعيد الخارجي، والإفادة منه بصورة متعاظمة إقتصاديا.

وبنظر أمراء العائلة المالكة، فإن السوابق التاريخية علّمتهم أن المصالح تنتصر دائما، وليس هناك ما يمنع من أن تتغلب هذه المرة أيضا على المباديء، مع أن السوابق التاريخية علمتهم أيضا صعوبة التعامل مع الديمقراطيين، وبالتالي تحمل إزعاج سياساتهم المتعلقة بحلفائهم في المنطقة. هذه وجهة نظر العائلة السعودية المالكة: ضغوط محدودة متوقعة، لتحسين سجلها فيما يتعلق بحقوق الإنسان والمشاركة السياسية، وستقدم العائلة المالكة فعلا على تنفيس الضغوط من خلال تحويل نظام مجلس الشورى من الورق الى الواقع، وستقتنع الإدارة الجديدة بتعيين الأعضاء، وستعتبر المجلس خطوة في الطريق الصحيح، أسوة بادارة بوش التي اعتبرت اعلان الانظمة الثلاثة في مارس العام الماضي خطوة أيضا في الاتجاه الصحيح..

غير أن هناك مستجدات ترى الإدارة الأميركية أنها مؤثرة للغاية على تقييمها للوضع السعودي، وبالتالي على مصالحها التي مضى عليها نحو نصف قرن. أهم هذه المستجدات بنظر الإدارة الأميركية القديمة والجديدة، هو تطور الأوضاع الداخلية السعودية في غير صالح العائلة المالكة، وتزايد الضغوط عليها من أجل إرساء نهج جديد في التعامل مع التحديات الداخلية.

ورأت إدارة بوش ـ كما ترى حاليا إدارة كلينتون ـ أن تنامي المعارضة الدينية في المملكة، يفرض على العائلة المالكة تغيير مسلكها، من أجل استمرارها في الحكم، والتغلب على المصاعب، وأيضا من أجل استمرار المصالح الأميركية. إن فشل العائلة المالكة ـ حتى الآن ـ في ضبط الأوضاع الداخلية، وعدم اتسام تعامل الأمراء السعوديين معها بالحكمة الكافية وبعد النظر، سيؤدي من وجهة نظر الأميركيين الى الإضرار بالمصالح الأميركية في المدى القريب، وبديهي فإن فشل النظام في الحفاظ على هذه المصالح يعتبر من أهم المبررات للتدخل الأميركي وزيادة الضغط على العائلة المالكة، وإذا ما تطورت الأمور الى حد كبير ـ وهو ليس كذلك حتى الآن من وجهة نظر الأميركيين وعديد من الباحثين ـ فقد تجد الإدارة الأميركية نفسها ملزمة بالقيام بعملية جراحية.

ما يجب أن تسعى إليه إدارة كلينتون من وجهة نظر عدد غير قليل من المسؤولين الأميركيين، وبينهم سفراء أميركا السابقين في جدة والرياض، هو مساعدة العائلة المالكة في التغلب على المعضل الداخلي بسبب تنامي قوة المعارضة الإسلامية، بطريقة تؤدي الى حل المعضل الآني وتمنع حدوث اهتزازات أمنية خطيرة في المستقبل، وهذا يفرض علاجا من نوع معيّن لا يبدو أن العائلة المالكة تقبله، وإذا ما قبلته نظريا فلا يبدو أنها قادرة على تنفيذه عمليا بسهولة. المشكلة من وجهة نظر المسؤولين الأميركيين، الجمهوريين والديمقراطيين على حد سواء، تكمن في أن العائلة المالكة لا تستمع الى النصح، وهي قليلة الإدراك لما يتهددها من مخاطر، ومن هنا صدرت إشارات عديدة من قبل الإدراة الأميركية السابقة تفيد بأن الوضع السعودي الداخلي آيل للإنهيار على صعد مختلفة، وأن الأمراء السعوديين غير قادرين على مجابهة التيار «الأصولي» لأن ذلك يستدعي أمرين ليس في نيّة العائلة المالكة الإقدام

عليهما:

الأول: أن «يغيروا نمط حياتهم» الباذخ والمليء بالمسرات والفساد والذي أضحى واضحا للعيان وهو في الوقت الحالي محل نقد واسع حتى من قبل المؤيدين للعائلة المالكة.

الثاني: توسيع هامش الحريات، الأمر الذي يتيح للمواطنين السعوديين فرصة الإختيار. وحسب رأيهم فإن المعترضين على ممارسات العائلة المالكة لا يجدون سوى القنوات الدينية مفتوحة أمامهم للتعبير عن آرائهم، الأمر الذي أدى الى زيادة رصيد «الأصوليين» وبالتالي خطرهم. وقد لاحظ الدبلوماسيون الأميركيون في الرياض، أن ليس أمام الشباب السعودي سوى أمرين: الإنغماس في الملذات والفساد بشتى أصنافه خاصة المخدرات، أو الإنضمام الى الجماعات الدينية التي تسعى - حسب رأيهم - لإقتلاع النظام من جذوره.

والحقيقة أن هذه الآراء لا تتداول سرا بين المسؤولين الأميركيين، وكانت إدارة بوش السابقة مدركة لحجم المخاطر التي تتهدد نظام العائلة المالكة في الرياض، ولكنها كانت أضعف من أن تمارس ضغطا على الحليف السعودي، لأن ذلك كان يعني في أهم الوجوه إضرارا بالرئيس بوش وبإدارته التي كانت تسعى لكسب جولة الإنتخابات الثانية، وكان الضغط على الأمراء السعوديين يعني في أحد الوجوه المهمة أيضا إعترافا بفشل تلك الإدارة في إدارة أزمة الخليج الثانية.

الفارق بين إدارة بوش وإدارة كلينتون أن الأخيرة، كما دلت تجارب الديمقراطيين من قبل، أكثر قدرة في ممارسة الضغط على العائلة المالكة، ومن هذا المنطلق ولهذه الأهداف يتوقع أن تمارس الضغوط، وإذا ما تصاعدت التحديات فقد تجد إدارة كلينتون نفسها تكرر تجربة كندي عام ١٩٦٢، حيث ضغطت من أجل إصلاحات داخلية تمنع إنفجار الوضع وتقلص من حجم تأثير التوترات الإقليمية على الوضع الداخلي، وحين عجز الملك سعود عن تقدير الخطر، ولما لم يقلص من حجم الفساد الذي شاع فكان سببا للتذمر، تمّ التخلّص منه.

في تلك اللحظات التاريخية كان كندي يريد حسب قوله في رسالة له للأمير فيصل «ليس مجرد الإستمرار في العلاقة الودية التي بدأت في عهد والدكم الراحل الملك عبد العزيز، بل إنني أترقب إفتتاح فصل من العلاقات السعودية - الأميركية تكون فيه العروة التي تربط بيننا، من تعهد كل منا لمصالحه تعهدا مستنيرا بيننا، وثيقا بولائنا المشترك لما للإنسان من حقوق راسخة في تحقيق الذات والتقدم والحرية». ويومها لم يستوعب الملك سعود التحدي فأزيح، ولكن الملك فيصل لم يقدم من جانبه سوى القليل، ولم ينفذ تعهداته الأخرى المتعلقة بالإصلاح السياسي، ومما ساعده على ذلك رحيل كندي نفسه. وهنا، ومهما تكن الأحوال التي يواجهها الملك فهد، فهناك أوجه تشابه عديدة بينه وبين سعود، كما بين كندي وكلينتون، وهناك تحديات داخلية وإقليمية توازي في مخاطرها التحديات التي واجهتها المملكة في بداية الستينات. المهم أن لا يخطيء الملك فهد في التقدير، وأن لا يغرق في التفاؤل، بإمكانه أن يكرر تجربة سعود، وبإمكانه أن يتملّص من الضغط ببعض التنازلات كما فعل فيصل. وفي الجانب الآخر بإمكان الإدارة الأميركية أن تمضي في استكمال سياسة بوش التي تعتمد على استثمار المستقبل للحاضر، ومخاطر ذلك واضحة، أو استثمار الحاضر من أجل ديمومة المصالح الأميركية في المستقبل.

ويبقى أمر مهم، هو أن التغيير في المملكة ليس قرارا أميريا ملكيا أو أميركيا محضا، بل أن حركة الجمهور السعودي ستبقى المؤثر الأول، لأن القاعدة التي سار عليها الأمراء السعوديون والرؤساء الأميركيون تقول بأن الحريات والديمقراطية هي لمن يطلبها ويدفع ثمنها، أي لمن يتحرك ويناضل من أجلها، وحيثما كانت الحركة كان الإهتمام وكان التنازل من أصحاب المصالح. كما أن حجم الحركة وقوتها يحدد حجم التنازل المطلوب تقديمه من آل سعود والأميركيين معا!.

خبراء أميركيون يطالبون كلينتون: الحد من التسلح وتشجيع الديمقراطية

فيما بدأت ادارة كلينتون تراجع سياستها في منطقة الشرق الأوسط، تقدم بعض الخبراء الاميركيين بشؤون المنطقة بمقترحات هامة للادارة الجديدة، تستهدف اجراء تغييرات جوهرية في السياسة الخارجية السابقة، وتضع في الاعتبار الاخطاء الفادحة التي ارتكبتها إدارة بوش.

ففي جلسة الاستماع التي عقدتها لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب الاميركي في الثاني من فبراير الماضي، حث كل من ريتشارد ميرفي مساعد وزير الخارجية الاميركية لشئون الشرق الادنى في ادارة رونالد ريغان، ووليام كوانت مستشار مجلس الامن القومي في ادارة كارتر، ومديرة معهد الشرق الاوسط في جامعة كولومبيا ليزا أندرسون، حكومة كلنتون على التدقيق فى دراسة مبيعات الاسلحة الى مختلف الدول فى المنطقة وباطلاع الكونغرس الامريكى على المعلومات المتعلقة بهذه المبيعات قبل توقيع اي عقود.

وقد ركز ريتشارد ميرفي الذي يشغل حاليا منصبا استشاريا في مجلس العلاقات الخارجية، ملاحظاته على مبيعات الاسلحة لدول الشرق الاوسط، فقال ان حكومة الرئيس السابق جورج بوش «كانت مهتمة ببيع أسلحة أكثر بكثير من اهتمامها بالحد من سباق التسلح في الشرق الاوسط». وسبق لميرفى ان عمل فى حكومة الرئيس الاسبق رونالد ريغان ودأب بعد ذلك على انتقاد سياسة الاسلحة التى اتبعتها حكومة بوش تجاه الشرق الاوسط وقال ان «حكومة بوش السابقة كانت مقصرة بشكل ملحوظ في الحد من مبيعات الاسلحة للمنطقة وكانت مهتمة بمبيعات الاسلحة الى حد أكبر بكثير من اهتمامها في حفز التفكير في الشرق الاوسط بخصوص الابطاء من سباق التسلح سواء في مجال الصراع العربي الاسرائيلي أو في مجال منطقة الخليج».

وأوصى مورفي بضرورة «اشتراك الكونغرس والحكومة بدراسة مبيعات المعدات التى يمكن استخدامها لاغراض مدنية وعسكرية». ووجه نقدا لبيع معدات ثنائية الغرض للعراق قبل غزو الكويت، وأضاف ان مبيعات الاسلحة الامريكية للشرق الاوسط فى العام المالي ١٩٩١ بلغت ثلث قيمة مبيعات الاسلحة الامريكية لمختلف دول العالم والمقدرة بحوالي ٦٣ بليون دولار.

ومن جانب آخر، أوصى ميرفي بأن تحث الولايات المتحدة الدول العربية، خاصة الحليفة منها، على الاهتمام بالاتجاهات الدولية الخاصة بتوسيع المشاركة الشعبية في الحكم.

وفي مداخلة لوليام كوانت جاء فيها قوله «إن الولايات المتحدة جزء جوهري من المشكلة فى الشرق الاوسط، اذ ان القضية الاساسية في تعزيز الامن في المنطقة هي التنمية الاقتصادية وهى قصة ينبغي على الولايات المتحدة أخذها بعين الاعتبار».

كلينتون يحدث «انقلابا» في السياسة الخارجية لدول الخليج

السعودية ودول الخليج تكسر طوق العداء مع «دول الضّد» تمهيدا لتطبيع العلاقات مع العراق

هل حدث «انقلاب» في السياسة الخارجية لسعودية تجاه العراق والدول التي أيدته في ازمة لخليج.. بعد مجيء الرئس كلينتون الى البيت الابيض؟ أم ان السعوديين والخليجيين بشكل عام - باستثناء الكويت - «تحرروا» من ضغط ادارة الرئيس بوش الساعية من اجل اتخاذ مواقف متشنجة ضد العراق وبعض الدول العربية ؟.

ماحدث منذ اواخر يناير الماضي، يمكن ان يكون انقلابا، ولكنه على الارجح كان انقلابا متوقعا، فالتشنج والحدة والتوتر تجاوزت العلاقات السعودية - العراقية لتشمل كل الدول التي اشتبه في تأييدها او عدم معارضتها للحكم العراقي. والعلاقات السعودية مع تلك الدول اتخذت اشكالا انتقامية تارة وصدامية تارة اخرى، كترحيل الرعايا اليمنيين، ورفض تجديد عقود العمل للاردنيين والفلسطينيين، والتورط في دعم الانفصاليين السودانيين. لكن في كل مراحل الصراع بين المملكة و «دول الضد» كانت حدة المواجهة تتراجع بعد تصعيد.

وكان واضحا ان اطرافا في الحكم السعودي لا ترغب ان تصل العلاقات الى مثل هذا المستوى المتشنج. وخيار «المهادنة» او المصالحة لم يكن فقط خيارا واقعيا تمليه المصلحة الاستراتيجية، ولكنه بات امرا ملحّا على الصعيد السياسي التكتيكي أيضا. فدول «الضد» التي عادت السياسة السعودية لم تنهار ولم «تركع» كما كان السعوديون يأملون، ولكنها باتت اكثر قوة واشد صلابة، وباتت علاقتها الشائبة مع المملكة مدعاة لخطر امني وسياسي على الصعيد الاستراتيجي.

وفي حين كان وجود العلاقات بين السعودية والسودان مثلا او اليمن، وسيلة للضغط، والتأثير في الحكمين هناك، فإن الخلاف افقد السعودية أي امل في اعادة خطوطها وتأثيرها في هذين البلدين. بل أن التوتر الناشيء بعد ازمة الخليج جعل الدول المتضررة من الخلاف مع السعودية تحاول استئصال أي تأثير سعودي في بلادها وتنظر الى الدور السعودي بعين الريبة والشك، كما ان المشاعر الشعبية ساهمت في «تجريم» أي تدخل سعودي حتى ولو كان على صورة عمل خيري او انساني. بالتالي وجدت المملكة انها محاصرة بمحيط من الاعداء، ودوافع مشحونة للانتقام. ووجدت ان غرماءها «المعارضين» يزدادون قوة وصلابة، كلما امتد الخلاف، ووجدت ان الضيق الاقتصادي الذي دفعت جيرانها اليه، تحول الى مشاعر واحقاد ضد الحكم السعودي.

وبالتالي فقد استقبل السعوديون المشروع الامريكي الجديد بارتياح كبير، كونه سيخلصهم من حالة حرب ، ويتيح لهم الفرصة لالتقاط الانفاس. ولأنه يلتقي مع مصالحهم على المدى الطويل من جهة اخرى.

☐ مشروع كلينتون

اعلن الرئيس كلينتون انه «مستعد للتعايش» مع الرئيس صدام حسين.. وقال انه لا يجد غضاضة في وجود نظام العراق اذا التزم بقرارات مجلس الأمن.

ونشطت الخارجية الامريكية الجديدة في ايجاد «تسوية» لاقناع الخليجيين بأمكانية «التعايش» مع الحكم العراقي، بل و«ضرورة» ايجاد صيغة لهذا التعايش.

ويقول محللون ان الامريكيين في عهد الادارة الجديدة، عازمون فعلا على رفع الحظر جزئيا عن العراق، والبدء بفتح صفحة جديدة مع نظام الحكم هناك، حتى لو كانوا يرحبون بأي تغيير في النظام الحاكم هناك.

ومبررات الامريكيين لا تختلف عن مبررات الدول الخليجية والسعودية بشكل خاص، فالنظام العراقي اثبت انه متماسك وقادر على كبح جماح اي محاولة لأسقاطه او الحد من سطوته، يضاف الى ذلك ان الادارة الامريكية ترى في عراق ضعيف متماسك على وضعه الراهن خيرا من عراق ممزق، او يعتبر مأوى لـ«الأصولية» الدينية، او امتدادا لطهران.

وثانيا، موقع العراق في التصور الاستراتيجي الامريكي.. فواشنطن لازالت ترى ان العراق قوة اقليمية واقتصادية مهمة، ولازالت ترى ان العراق يشكل «ستارا» بوجه المد الايراني نحو الخليج. وكان العراق قد خاض حربا ضد ايران استمرت ثماني سنوات كانت تهدف الى خلق توازن اقليمي بالمفهوم الغربي، واعترف الرئيس صدام في مرات متكررة انه «دُفع» لتلك الحرب، بتشجيع غربي حتى يلعب دور «الجدار» الدفاعي بوجه المد الايراني.

كما ان العراق دولة نفطية أيضا ويضخ العراق قبل الازمة نحو ثلاثة ملايين برميل

يوميا، وهو رقم يفوق ماتضخه الكويت، ومشاركة العراق الاقتصادية سواء بودائعه او استثماراته الخارجية والداخلية ومشاريع اعادة البناء، من شانها ان تنشط حركة الاقتصاد العالمي.

ويستطيع العراق خلال اقل من عشرين عاما ان «يتحرر» من الاعباء المالية المترتبة عليه شريطة ان يرفع مجلس الامن الحظر المفروض عليه.

□ اليأس والانفجار

خرج العراق من حربه مع ايران بثقل هائل من الديون لدول ومصارف غربية بلغت (٨٢) مليار دولار. يضاف اليه خدمة هذه الديون التي تشكل ضغطا كبيرا على الاقتصاد العراقي. وكان هذا الضغط أحد أهم العوامل التي دفعت بالرئيس العراقي لاجتياح الكويت في الثاني من اغسطس ١٩٩٠.

ويجد الخليجيون اليوم ان الظروف الاقتصادية التي يرزح تحتها العراق تجعله يتجه نحو اليأس كما هو الحال بالنسبة لظروف الثاني من اغسطس. فقد قرر مجلس الامن السماح للعراق بوارد نصصف سنوي قدره (١٦٠٠ مليون دولار) وهو مشروط بانتاج نفطي قدره نصف مليون برميل يوميا في حين ان قدرة العراق على الانتاج تبلغ مليوني برميل يوميا. ويتعيّن على العراق دفع غرامة تبلغ (٢٦٤) مليون دولار سنويا لتركيا نظير سماحها بمرور النفط العراقي عبر اراضيها وهي غرامة تضاعفت ثلاث مرات عما كانت عليه قبل ازمة الخليج.

ويعاني العراق من عجز مالي قدره (١٣٠ مليار دولار) حتى العام ١٩٩٥، أما الناتج المالي الحالي فيبلغ ١٨ مليار دولار.

هذا بخلاف التعويضات التي فرضها مجلس الامن على العراق للكويت والشركات الغربية المتضررة من الاحتلال ، كما تطالب طهران ايضا بتعويضات عن حرب السنوات الثمان.

وبالرغم من مشاكل العراق الاقتصادية، فإن الخليجيين غير متأكدين من أن النظام العراقي «آيل للسقوط» فعلا، بالرغم من أنهم متمسكون بالتصور القائل أن عمر هذا النظام لن يمتد طويلا. ومادامو غير قادرين على التنبؤ بمستقبل الحكم العراقي، فإن الواقعية تفرض عليهم ايجاد «نمط» من العلاقات مع هذا النظام. إضافة الى ذلك فإن الاندفاع الخليجي لاسقاط الرئيس صدام إبان ولاية الرئيس الامريكي بوش، بدأ يتلاشى تدريجيا في الفترة الاخيرة بعد ان ظهر عجز المعارضة العراقية على الاقدام بمبادرة كبيرة في هذا الجانب، والخشية - وهو الاهم- أن يؤدي سقوط القيادة العراقية الى تفتيت العراق او قيام نظام او «أنظمة» حكم غير متجانسة مع أنظمة الخليج.

والمشكلة التي دفعت الخليجيين نحو التفكير جديا في ترميم الجسور مع العراق هو ان النظام الامني الخليجي غير قادر في الوقت الراهن ولا في المستقبل المنظور على الوقوف بوجه القوة العراقية حتى وهي بهذا الضعف والانهاك.. ولذلك حرصت معظم دول الخليج على الارتباط باتفاقيات امنية مع الولايات المتحدة ودول اوروبية اخرى ودفعت ثمنا باهضا لهذه الحماية، بيد ان الدول الخليجية مقتنعة أن الحماية الامريكية لن تكون محسوبة ومفصّلة على مقاس الحاجة الخليجية. فالكويت التي كانت على علاقة وثيقة بالمصالح الامريكية لم تنفعها الحماية الامريكية الابعدان تم الاجتياح واحتلال البلاد نصف عام. ويتساءل الخليجيون: ماذا ستنفعنا الحماية الامريكية لو «فلتت» اعصاب القيادة العراقية ودفعتها الظروف الراهنة على الاقدام بمغامرة يائسة كمغامرة الثاني من اغسطس؟!. فالحالة الاقتصادية الراهنة في العراق، والقطيعة الكاملة مع دول الجوار، والحصار الدولي، والمشاكل الداخلية، كلها عوامل قد تسوق النظام في بغداد الى مجازفة خاسرة أخرى بتوجيه ضربة انتقامية لجيرانه الخليجيين موجها الغليان الداخلي المستعد للانفجار ضد اعداء خارجيين.

□ وساطة عرفات

استقبل العراقيون التغييرات في الادارة الامريكية بارتياح كبير وحاولوا استغلال الليونة الامريكية بالقيام بمبادرة لفك الحصار الدبلوماسي مع جيرانهم العرب.

وتحدثت انباء من مصادر مختلفة عن وساطة يقوم بها الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات بين العراق ومصر. وقالت تلك المصادر ان عرفات حمل رسالة من الرئيس العراقي الى الرئيس المصري حسني مبارك، يدعو فيها الى اعادة تطبيع العلاقات بين البلدين واعطاء مصر دور الوسيط في تنقية الاجواء العربية.

واستجاب المصريون للمبادرة العراقية لسببين: الاول، كونها تأتي منسجمة مع الاتجاه الجديد للادارة الامريكية. والثاني، لأن المصريين وجدوا رغبة خليجية في الحد من التوتر تمهيدا لاعادة العلاقات. واستقبل الرئيس المصري بعد فترة قصيرة من الرسالة العراقية الامير عبد الله بن عبد العزيز ولي العهد السعودي الذي قام بجولة شملت سوريا ومصر، تحت مناخ «تنقية الاجواء العربية» ويبدو ان المصريين لمسوا ليونة في الموقف السعودي من العراق وهو ماشجع الرئيس مبارك للقيام بزيارة مفاجئة لسوريا للتنسيق مع الرئيس الاسد حول الموضوع ذاته.

□ دول الخليج.. ودول الضّد

كانت الدول الخليجية - باستثناء السعودية والكويت - سبّاقة لترميم العلاقات مع الدول العربية التي وصفت بأنها مؤيدة للعراق، بل ان أي شائبة للعلاقات لم تنشأ بين عُمان والامارات مثلا واليمن او الاردن، واحتفظت عُمان بخط اتصال دبلوماسي مع العراق. أما قطر فقد أعادت علاقتها مع بغداد بعد ازمتها مع السعودية، وكانت مستعدة للمضي اكثر من ذلك لو لم تنته فصول الخلاف مع الرياض. وكان واضحا ان مجلس التعاون بات منقسما بشأن تطبيع العلاقات مع «دول الضد»، بيد أن السعوديين والكويتيين أُعتبروا صقورا داخل المجلس.

واذا كان الانقسام بدا كبيرا وواضحا بشأن الدول التي ساندت العراق فإن دول المجلس احتفظت بصيغة متقاربة بشأن الموقف من العراق، ويعكس تباين المواقف بالنسبة للعراق والناشيء مؤخرا رغبة دول المجلس في فتح صفحة جديدة مع نظام بغداد، وهو مايعتبر «تحررا» من العقدة الكويتية. لأن الحكومة الكويتية كانت حساسة جدا تجاه أي مبادرة او

ليونة تجاه العراق. يُذكر ان العلاقات بين الكويت والبحرين توترت قليلا بعد تصريح أدلى به رئيس وزراء البحرين خليفة بن سلمان لصحيفة «الفايننشال تايمز» البريطانية ، بتاريخ ٢٠ يونيو ١٩٩٢، دعا فيه الى اعادة العلاقات مع العراق وتجاوز سلبيات الماضي، وهو ماأعتبرته الكويت تصريحا «استفزازيا» واتخذت على اثره اجراءات صارمة ضد مواطنين وعمال بحرينيين مقيمين على اراضيها.

الملاحظ ان اعادة العلاقات مع العراق أو استنكار الهجوم عليه او التعاطف معه أصبح حديثا يتردد صداه في ارجاء الخليج. بل أن برلمانيين كويتيين استنكروا في لندن في الثامن عشر من فبراير ما أسموه «تعبئة» الرأي العام ضد فكرة التعايش مع العراق. و«شحنه» بالعداء ضد الدول العربية التي اتهمت بمساندة العراقيين. وهو كلام ماكان ليُسمع قبل أشهر من الآن.

وفي الثالث من فبراير أكد وزير الخارجية الكويتي أن بلاده لن تقيم علاقات مع العراق مادام صدام في السلطة، ولكنه لم يستبعد إستئناف العلاقات مع دول عربية اتخذت موقفا مؤيدا للعراق. وقال صباح الأحمد «لسنا ضد الشعب العراقي لكننا فقط ضد نظام صدام الذي لم يقم بإهانة شعب الكويت فقط، بل اغتصب وقتل واستباح كل شيء» وأضاف «لا يوجد في قلب أي كويتي مكان ليتسامح مع هذا النظام»، وقال «أتمنى أن يتم تبديل النظام في العراق». وعن آفاق المصالحة مع الدول الأخرى قال «إن الظروف قد تعيد في يوم من الأيام علاقاتنا مع هذه الدول ولسنا من الذين يريدون القطيعة الى الأبد».

كما قام الامير سعود الفيصل في التاسع من فبراير بزيارة قصيرة للكويت لمدة أربع ساعات لتسليم اميرها رسالة من الملك فهد، وقال سعود الفيصل قبيل مغادرته الكويت أن «الرسالة تندرج في إطار التنسيق المستمر فيما يتصل بالعلاقات الثنائية من جانب ، وبالأوضاع في المنطقة ومجهوداتنا لمصلحة البلدين الشقيقين ومصلحة الأمة العربية من جهة أخرى».

وذكرت مصادر صحفية أن الرسالة لها علاقة بخطوات المصالحة التي بادرت اليها مصر وسوريا مع العراق والدول الأخرى التي دعمته أثناء الغزو.

أما الدول الخليجية الأخرى فقد أعطت اشارات بالغة الدلالة على رغبتها في كسر طوق العداء مع العراق واستنكرت الهجوم على اراضيه، منها موقف البحرين المعارض في العشرين من يناير الماضي حيال غارات الحلفاء على العراق، وموقف عُمان في الرابع والعشرين من الشهر نفسه حسب ما جاء في تصريح وزير الدولة للشؤون الخارجية العماني يوسف بن علوي عبدالله حيث عارض بشدة استخدام القوة ضد العراق. أما قطر فقد دعت في الخامس والعشرين من يناير الى ضرورة التعامل في الخلاف القائم حاليا بين أمريكا والعراق أو بين العراق ومجلس الامن «من منظور جديد يأخذ في اعتباره أن أمن واستقرار المنطقة هو المطلب الاكثر الحاحا». وقالت صحيفة «العرب» شبه الرسمية في افتتاحيتها أن هذا الامن يمكن تحقيقه عن طريق مجموعة من الاتفاقيات الواضحة المحددة بين دول المنطقة على اعتبار أن ذلك يشكل الدرع الحصين لذلك بعيدا عن أي تدخلات أو مشاركات خارجية مهما كان نوعها ومصدرها مشيرة الى أن تلك القوى «قد تكون قادرة على دعم الامن خلال بعض الوقت لكنها لن تكون قادرة على ذلك طيلة الوقت».

اللهم شيّدها حجرا على حجر!

تحت هذا العنوان كتب خالد عبد العزيز التويجري، مقالا رائعا في الشرق الأوسط (١٧ فبراير الماضي) ردا على كاتب افتتاحية صحيفة الأنباء الكويتية، والتي نشرت في ١٨ يناير الماضي مقالا تحت عنوان (اللهم لا تبق فيها ـ أي في العراق ـ حجرا على حجر)، جاء فيه قول الكاتب (ان الكويتيين لا يفرقون بين نظام بغداد والعراق كله). وقد وصف كاتب المقال الشعب العراقي بأنه عفن (ونقول للعراق ولشعبه كله لا لنظامه الحالي والمستقبلي أنتم أسفل السافلين. فاللهم سلط على العراق غضبك واللهم لا تبق فيها حجرا على حجر)!.

لقد استثارت افتتاحية الصحيفة الكويتية كل عربي ومسلم غيور، وبلا شك فإن شعوب منطقة الخليج لم تشعر بارتياح لتلك العبارات والألفاظ النابية المنساقة وراء عواطف هوجاء سبق وأن كررها كاتب الإفتتاحية قبل نحو عام أيضا. ومما لا شك فيه أن الإفتتاحية لم تخدم الكويت شعبا وحكومة، مما يستدعي وقفة اعتراض من نواب الشعب الكويتي على مثل هذه الكتابات التي لا تأتي للكويتيين بخير، خاصة وقد تكررت مثل هذه الكتابات وسبق أن تجاوزت إحدى الصحف الكويتية الحدود فقالت: «لن ننسى المواقف الإيجابية لدولة إسرائيل»!.

ويجيء مقال التويجري، معبرا بحق عما يختلج في نفسية المواطنين السعوديين، إن لم يكن الخليجيين كلهم، فنحن أعداء لنظام العراق المستبد وزبانيته، ولكننا أخوة لشعب العراق الذي هو أحد ضحايا نظام الإستبداد في بغداد. ولربما عكس المقال توجها رسميا عاما في المملكة وليس جناحا بعينه، وإن صدور المقال من صحيفة الشرق الأوسط لدليل على هذا التوجه.

قال الكاتب بعد أن تحدث عن آثار محنة الغزو على نفوس الكويتيين، إن الكويت لا تستطيع أن تتجاوز كونها دولة إسلامية وعربية، ولا أن تقفز على التاريخ والجغرافيا والعقيدة واللغة والتقاليد. وأضاف «نحن نفهم ونتفهم من يهاجم القيادة العراقية بل نوازره في موقفه.. ولكننا في نفس الوقت شاهدنا وسمعنا عن مذبحة حلبجة، ورأينا الجندي العراق أيام حرب الخليج يستبدل بسلاحه منديله الابيض، ورأينا وشاهدنا مئات الآلاف من شعب العراق مشردين في العالم هربا وتعبيرا عن رفضهم للقيادة العراقية، ونؤمن اليوم بأن شعب العراق الابي، شعب الرافدين، شعب الحضارة ودولة المأمون معتقل في وطنه. وكل إنسان عربي ومسلم يرفض أن يوصف الإنسان العراقي بالعفن والإنحطاط، فهو منا ونحن منه وإن رآه غيرنا غير ذلك».

وأخيرا دعا خالد التويجري فقال: «اللهم عفوك ونصرك ورحمتك. اللهم ارفع عن شعب العراق مصيبتهم، واكشف غمتهم، وأزح عن صدورهم قبضة قيادتهم، وأعدهم لنا وأعدنا لهم، قربنا منهم وقربهم منا، فهم أهلنا وإخوتنا».

تدفعهم الخشية من عودة النظام العراقي للحظيرة الدولية

برلمانيون كويتيون يطالبون بوضع استراتيجية للسياسة الخارجية

انتقد برلمانيون كويتيون السياسة الخارجية، وقالوا أنها لم تستفد من دروس الماضي. واتفقت آراء النواب الذين شاركوا في مؤتمر عقده الإتحاد الوطني لطلبة الكويت (١٩ ـ ٢١ فبراير الماضي) على أن ليس هناك تصورا واضحا للسياسة الخارجية الحالية.

وقال النائب مبارك الدويلة بأن «العلاقة مع دول الضد ـ التي أيدت العراق ـ وبعد سنة ونصف لم تكن صائبة، فقد شحن الرأي العام تجاه هذه الدول» وتساءل: هل من مصلحة الكويت الإستمرار في هذا الشحن؟. وأضاف الدويلة بأن ذلك «أوجدت رغبة شعبية داخلية ترفض إقامة علاقات مع هذه الدول» ولكنه أضاف: «إن من رأي الحكومة والبرلمان الآن هو أن ليس في مصلحة الكويت توتير علاقاتها العربية». وضرب النائب الدويلة مثلا على فشل السياسة الخارجية الكويتية بقوله: «في الصراع القطري السعودي، حاولت الكويت التدخل والتوسط، ولكن ممارساتنا بعد التحرير أفشلتها. لقد رفض القطريون المبادرة الكويتية، وهذا ما أبلغه ولي عهد قطر للشيخ صباح وزير الخارجية».

من جهة ثانية، دعا النائب الكويتي الدكتور ناصر الصانع، مسؤول الشؤون الخارجية في البرلمان الكويتي، الى وضع استراتيجية للسياسة الخارجية، وقال أن هناك جوانب إيجابية وجوانب إخفاق في السياسة الحالية. وتساءل: لو تعرضت الكويت لغزو مماثل، هل ستجد الكويت نفس الدعم من حلفائها وأصدقائها السابقين، أم أن الصورة اختلفت. إن الإجابة على هذا السؤال هي التي تكشف لنا مدى نجاح السياسة الخارجية الكويتية لمرحلة ما بعد التحرير.

وأضاف: «هناك تراجع في دعم العالم للكويت في العالم حتى بين شعوب الخليج»، وقال النائب الكويتي المعارض بأن الشعب الخليجي الذي استضاف أهل الكويت لم يتلق شكرا على ما بذله، وأن الحكومة الكويتية شكرت الحكومات دون الشعوب. وأشار الى أن مجلس الأمة حاول تغطية النقص فبعث وفودا الى الدول الخليجية.

واعتبر الدكتور الصانع في ندوة بالمؤتمر، أن العلاقات الخارجية تعتبر صمام الأمن للكويت وليس الدبابات فحسب، وأضاف: «إن العلاقات الخارجية جزء من منظومة الأمن وجزء من منظومة الإعلام».

ودعا الصانع شعوب دول مجلس التعاون أن لا تعتمد على مجلس التعاون الخليجي، وإن التشبث به يعني تشبثا بالوهم، وإذا ما انتظرت الشعوب خيرا منه، فإن (عيالنا وعيال عيالنا لن يحصلوا على شيء!). ووصف مجلس التعاون بأنه: «سلحفاة لا يعوّل عليها أي خير لأهل الخليج»، ومن هنا دعا الى مبادرات على الصعيد الشعبي التي بدونها لن يكون في إمكان المجلس عمل شيء ذا قيمة.

وعن عودة العلاقات بين العراق ودول العالم، قال إن ذلك وارد، وإن لذلك آثار مهمة على الوضع الكويتي، ويجب على الحكومة الكويتية أن تدرس الموضوع، وأن تقوم بمبادرات في هذا الشأن.

أما النائب المعارض الآخر، الأستاذ محسن جمال، فدعا في ندوة في المؤتمر الذي نظمه الإتحاد تحت عنوان: العلاقات الخارجية، الثوابت والمتغيرات، الى «مراجعة كاملة لملف الغزو العراقي، وهل كان هناك عجزا في سياستنا الخارجية، خاصة مواقفنا من أطراف معينة تبين الآن أنها مواقف خاطئة؟».

وانتقد ما أسماه «الموقف الإنعزالي السلبي، ولا أرى أن من صالح الكويت الإستمرار في ذلك»، وتساءل: هل نبدأ نحن الحوار مع من سلّ سيف الغدر ضدنا؟، ولاحظ أن الدول الأخرى لم تعد تطالب بإسقاط النظام العراقي، وأصبح بالتالي من الضروري إعادة النظر في الصيغة الأمنية التي تعتمدها الكويت، وطالب بغطاء عربي وفق «إعلان دمشق».

ومن وجهة نظر النائب عبد المحسن جمال، فإن من الضروري فتح حوار مع التيارات السياسية العربية والإقليمية التي لم تؤيد الغزو العراقي للكويت، وإن كانت لم تقبل تواجد القوات الأجنبية، وضرب مثالا بذلك على موقف التيارات الإسلامية التي طالب بفتح حوار معها من جديد. ودعا النائب الكويتي الكويتيين بأن «تتسامى على جروحنا، وأن نطرح قضية الكويت من وجهة نظر عربية إسلامية بغية الوصول الى حوار مع الآخرين».

كما طالب بتقييم مواقف الأطراف التي تعتبرها الكويت معادية لها على أسس جديدة: فهل هي ما تزال على موقفها من الغزو، أم تراجعت؟. وهل هي تدعم النظام العراقي الآن أم لا؟. وما هو موقفها من المسائل المرتبطة بذيول الغزو العراقي، كقضية الأسرى الكويتيين في العراق؟.

ومن الواضح أن هاجسا ينتاب الكويتيين من احتمال عودة العراق الى الحظيرة الدولية، وهناك خشية بأن يكسب أرضا على حساب الكويت، ومن هنا جاءت دعوات النواب الكويتيين الى مراجعة الملف الماضي، ووضع استراتيجية جديدة للسياسة الخارجية الكويتية، ونقد أسلوب الشحن المضاد الذي حقن به المجتمع الكويتي الذي قيّد حركة الحكومة والبرلمان، وجعل مجال المناورة أمامهما محدودا.

وفي الحقيقة فإن ما ينطبق على الكويت، ينطبق على المملكة أيضا دون غيرهما من دول الخليج الأخرى التي لا تعاني من عقد في حركتها السياسية.

السعوديون والحرب الأهلية الأفغانية

من «التقـــديس» الى «التسقيـــط»!

النداء الذي وجهه الملك فهد لجماعات الجهاد الأفغاني في ٢٣ يناير الماضي من أجل تغليب العقل وحسم الخلاف بالحوار، والذي تضمن دعوة لحضور مؤتمر يعقد في العاصمة السعودية، لم يُقبل حتى الآن من أهم أطراف الصراع، حتى وإن أعلنوا موافقتهم المبدئية للحضور، حيث انصب اهتمام المتحاربين على تثبيت مواقعهم العسكرية على الأرض بدلا من الإهتمام بدعوة الملك وندائه!.

ومن الواضح ان صراع جماعات الجهاد الأفغاني، قد سبب ألما متصاعدا لدى جميع المسلمين، ولدى الحركات الإسلامية التي رأت في الجهاد ضد الشيوعية أبرز آيات الطهر والنقاء، وقد كان نموذجا يحتذى ويجذب اليها الكثيرين، فإذا به يتحول الى نكسة مؤلمة بسبب الصراع على السلطة، وتقديم المصالح الحزبية والعرقية على ما سواها، والتستر بغطاء الشريعة في استباحة دماء المسلمين المعارضين والمخالفين، حتى اختلط الحابل بالنابل، وتغيرت خارطة التحالفات مرات ومرات، دون أن يفهم السر من وراء ذلك سوى تغليب المصالح الخاصة حتى وإن أدت الى تفتيت أفغانستان.

وبالنسبة للقوى الدينية والشعبية في المملكة التي دعمت الجهاد الأفغاني وبذلت من مالها ودم شبابها الكثير، فإن الصدمة كبيرة ومضاعفة، وذلك لأن الآمال التي علقت عليه كبيرة، ولأن الصورة التي رسمها المواطنون عن المجاهدين ملائكية، وأيضا فإن الصدمة شديدة لإرتباط ما يجري في أفغانستان بالوضع الداخلي السياسي للمملكة.

فمن جهة رأت بعض الجماعات الليبرالية والمخالفة لمشروع «الحكومة الاسلامية» كنموذج للبرهنة على ما يمكن أن تؤدي له سيطرة المتدينين على الحكم أو جزء منه، وراح البعض ينتقم بأثر رجعي، مشككا في أصول الجهاد، وداعيا الى محاربة ما أطلقت عليه الصحافة المعادية بالأفغان العرب، وكثير منهم خليجيون وسعوديون.

☐ وجهة نظر الحكومة

ومن جانب الحكومة، فإنها تغلب الجانب السياسي في نظرتها للموضوع، وهناك نقاط محددة يمكن إدراجها على النحو التالي:

أولا: إن الحكومة السعودية تدرك بأن أهم مبررات دعمها للجهاد الأفغاني قد سقطت بانسحاب الروس ومن ثم بسقوط الشيوعية، وتالياً سقوط النظام الأفغاني الماركسي نفسه.

ثانيا: إن المملكة لا ترحب بوصول أي حركة إسلامية للحكم، لأسباب مختلفة يأتي في مقدمتها حرصها على أن تكون النموذج الوحيد في العالم (السنّي) في مضمـــار تطبيـــق الشريعـــة الإسلامية!. وينطبق هذا على السودان كما على أفغانستان وغيرهما. ولكن في الموضوع الأفغاني فإن المملكة تبحث عن الأكثر اعتدالا، إن لم يسعفها الحظ في إبعاد الحكم عن قبضة أهل الدين!.

ثالثا: وتتعلق بدور المملكة الديني، وحرصها على أن تقطف شيئا من ثمار الجهاد، وهنا يهمها أن لا تبقى الساحة الأفغانية محكومة بدول الجوار فقط ـ ايران وباكستان ـ خاصة وأن ايران موضع منافسة مزعج منذ زمن غير قصير ليس في أفغانستان بل في كل مكان في العالم الإسلامي، ومما يزيد الحساسية: العامل المذهبي الذي تقيس الرياض به الأشياء، وترتب عليه مواقف وسياسات، وبالتالي تعطيه حجما أكبر مما ينبغي.

رابعا: هناك ضغط داخلي شعبي وديني يطالب بأن تلعب المملكة دورا في دعم المجاهدين وأن تكون مرجعا لحل خلافاتهم، أو على الأقل فإن عليها أن تتحرك ما وسعها التحرك إبراءا للذمّة. إن الكثير من المواطنين لازالوا يعيشون وقع الصدمة، وهم لا يصدقون أن الجهاد الأفغاني الذي كان «المثال ـ النموذج» قد تحوّل بين ليلة وضحاها الى حرب أهلية لا تبقي ولا تذر. ومن هنا فإن التحرك السعودي يحمل في جوانبه اهتماما شعبيا وليس رسميا فحسب.

وقد أصدر الشيخ عبد العزيز بن باز الشهر الماضي وكذا رابطة العالم الإسلامي ندائين منفصلين يطالبان بإيقاف الحرب، كما سبق وأن أرسلت المؤسسة الدينية الرسمية وفودا الى أفغانستان لحل الخلاف لم يتحقق لها النجاح، إذ سرعان ما خُرقت الوعود والعهود من قبل الفصائل المتنافسة على السلطة.

وبالنسبة للحكومة السعودية فإنها لم تكتف بإطلاق النداء، وإنما حاولت عبر رئيس الإستخبارات السعودية الأمير تركي الفيصل، والسفير السعودي في كابل، وكذا عبر جهات رسمية باكستانية تحقيق مصالحة على الأرض وجمع الفصائل في الباكستان أو أفغانستان نفسها إذا ما تعذر وصولها الى الرياض. غير أن كل ما تسلمته الحكومة من ردود يشبه ما قاله مبعوث رباني نور الله عماد الذي قال في الأول من فبراير الماضي بأن الحكومة الأفغانية مستعدة للمصالحة في الرياض، ولكن «نحن مشغولون الآن في أفغانستان، أي مشغولون بالحرب، وكل طرف يعزز موقعه التفاوضي بالسلاح!.

من جهة أخرى أتبع الملك فهد نداءه بنداء مشترك مع رئيس الوزراء الباكستاني نواز شريف صدر في الرياض في الثالث من فبراير الماضي، ناشدا فيه المجاهدين «من مختلف القيادات والجماعات أن يستجيبوا نداء الإسلام الذي قاتلوا العدو وحرروا وطنهم تحت رايته، ونهيب بهم جميعا أن يلقوا السلاح جانبا ويحقنوا دماء الأبرياء ويبادروا بتلبية دعوة أخيهم خادم الحرمين الشريفين الى الإجتماع في رحاب بيت الله الحرام على الصفاء والمودة ليبحثوا في أجواء هادئة جميع نقاط الخلاف» الخ.

ومن جهة أخرى بدأت تلحظ في الصحافة السعودية وفي البيانات الرسمية والشعبية والدينية لهجة تقريع للمجاهدين الأفغان بسبب انعكاس خيبة الأمل على النفوس، فبعد أن كان المسؤولون يراعون في الحديث هذا الطرف أو ذاك أصبح النقد صريحا وقاسيا في بعض الأحيان.

وهذا الشعور انتاب الباكستانيين والايرانيين

أيضا، فقد أخذ الرئيس الإيراني في خطاب له في ٥ فبراير الماضي، على المجاهدين الأفغان أنهم «يفتقرون الى النضج السياسي» وقال أن الله سيعاقبهم على حرب الجهالة التي يخوضونها.

وكانت إيران قد أعلنت في الثامن من فبراير الماضي دعمها المبادرة السعودية ـ الباكستانية من أجل إيقاف الحرب، جاء ذلك على لسان وزير الخارجية الإيراني، الذي قال: «إذا كانت المبادرة السعودية ستؤدي الى انهاء سفك الدماء في أفغانستان فإننا نرحب بها».

وقد اعتبر التأييد الإيراني للمبادرة السعودية، فتحا في العلاقات السعودية الإيرانية أكثر من كونه حلا لمعضل تسعى المملكة ودول الجوار حلّه.

□ دروس وعبر

يفترض أن تستفيد المملكة حكومة وشعبا من التجربة الأفغانية التي كانت قريبة منها ومعنية بتفاصيلها منذ ١٤ عاما.

أول الدروس هي أن السياسة الخارجية للمملكة تعطي دورا كبيرا للجوانب الطائفية والصراعات المذهبية في رسم مواقفها، وهذه من الأخطاء الكبيرة التي جعلت المملكة مصنّفة لا تتمتع مبادراتها بالتأييد الشامل لإنحيازها لهذا الطرف أو ذاك. ولا شك أن دور الجوانب المذهبية في رسم السياسة الخارجية للمملكة يتعلق بأساس السلطة ومشروعية النظام القائمة على قاعدة دينية ـ مذهبية. وكما تعطي المملكة دورا مبالغا فيه للعامل المذهبي في السياسة الداخلية كذلك بالنسبة للسياسة الخارجية.

يمكن ملاحظة حساسية المملكة المذهبية وتأثير ذلك على سياستها الخارجية من خلال استقراء علاقاتها مع ايران، ومع المعارضة العراقية، ومع القيادات السياسية الشيعية في لبنان التي تشكل أحد أهم أركان السلطة في ذلك البلد، وأيضا من خلال مراقبة موقف المملكة تجاه المجاهدين الشيعة الأفغان.

قيادة المملكة السياسية والدينية، ومنذ أيام الجهاد الأفغاني الأولى لم تكن تهتم بأن تكون لها علاقة مع الشيعة في أفغانستان الذين حملوا السلاح مع البقية، وقد كان لتوتر العلاقة مع ايران دور مهم في ذلك . كان يهمها إقصاء المجاهدين الشيعة عن الجهاد، وعدم التوصل بين أطراف الجهاد الى اتفاقات ميدانية، وقد أفتى الشيخ عبد العزيز بن باز بحرمة التنسيق مع المجاهدين الشيعة حتى ولو كان من أجل محاربة الشيوعية، أما الحجّة فكانت في قوله أنه لا يؤمن خيانتهم وغدرهم أولا!، ولانه لا يجب الإستعانة بالمشركين في حرب الملحدين ـ طبعا لم يغير الشيخ رأيه فيما بعد حينما تم غزو الكويت وأفتى بالإستعانة بالمشركين ضد الملحدين البعثيين من وجهة نظره! ..

أرقام قديمة، ولكن الإستثمار جديد!

أدلى السفير السعودي في لندن لوكالة الأنباء السعودية في ١ فبراير بتصريح قال فيه أن المملكة أنفقت في بريطانيا ١٥ مليون جنيه استرليني، شملت نفقات العلاج لاكثر من ١٤٠ مريضا من جنسيات مختلفة. وأضاف بأن مجمل دعم المملكة للجمعيات الإسلامية والمراكز في لندن بلغ عشرين مليون جنيه أنفقت على ١٨٠ جمعية ومسجد، ولكن السفير لم يحدد المدّة التي صُرفت خلالها المبالغ. غير أن السيد عزيز باشا، رئيس الجمعيات والمنظمات الإسلامية في لندن، تحدث الى «الجزيرة العربية» وأكد بأن الثابت لديه هو أن الارقام التي أعلنها السفير السعودي قديمة، وأنها لا بدّ وأن تكون مجمل المبالغ التي قدمتها المملكة منذ أواسط السبعينات الميلادية، وقال بأن الملك خالد قدّم ١٥ مليون جنيها استرلينيا للجمعيات الإسلامية أثناء زيارة علاج قام بها الى لندن، كما أن الملك فهد قدّم ١٢ مليونا أثناء زيارته للندن عام ١٩٨٦.

تجدر الإشارة الى أن المملكة قلّصت دعمها منذ أزمة الخليج للنشاطات الإسلامية، تعبيرا عن خيبة أملها بأن ذلك الإنفاق لم يخدم أحد أهم أغراضه أثناء أزمة الخليج، بل ربما أصبح يأتي بمردود عكسي، خاصة وأن الدور الجديد الذي تتطلع له المملكة في النظام العالمي الجديد يعتمد مبدأ «محاربة الأصولية» بعد أن لعبت دورا كبيرا في «حرب الشيوعية».

على صعيد آخر، ألقى القصيبي كلمة أمام جمعية الشرق الأوسط في لندن والتي يديرها السفير البريطاني السابق في الرياض السير جيمس كريغ، قال فيها أن دول الخليج خرجت أكثر قوة وأشد استقرارا من أزماتها التي واجهتها. قال ذلك في الحفل السنوي للجمعية والذي تم في ٢٧ يناير الماضي وكرره في لقاء له مع مجلة الحوادث الصادرة في ١٢ فبراير الماضي، وهو قول غير صحيح بالمرة ولا يحتاج تفنيده الى جهد.

كان الحلم الذي يدور في مخيلة المؤسسة السياسية والدينية هو إقامة حكم نموذجي في أفغانستان، حكم إسلامي جهادي سنّي قبالة النموذج الإيراني الشيعي، خاصة وأن النموذج السعودي لم يعد مغريا وهو ما لاحظه المتدينون في كل مكان. ومن هذا الباب لم يكن ـ من وجهة نظر المسؤولين في المملكة ـ مقبولا أن «يلوّث» النموذج الأفغاني مذهبيا، خاصة وأنه أُريد استبعاد الشيعة من الجهاد ليستبعدوا من الحكم والمشاركة السياسية فيما بعد، وهو أمر يصر عليه المسؤولون الدينيون في المملكة حتى الآن، ومهما كانت النتائج، ولو أدى ذلك الى استمرار الحرب الأهلية، بل لاحظنا خلال الشهور الماضية أن مسؤولين في المملكة يعيبون على رباني وحكمتيار وغيرهما ـ وعلى صفحات الجرائد ـ بأن أهم ما أدّى له صراعهم ليس قتل عشرات الألوف من البشر، وليس فرار معظم سكان العاصمة والمدن الأخرى، وليس تحطيم ما تبقى من بنية وتدمير الإقتصاد.

كلا!.

وإنما عابوا عليهم، أن الشيعة صاروا طرفا مشاركا في الحكم، وأنهم أطلوا برؤوسهم وبقوة سلاحهم ليشاركوا البقية في كعكة الحكم الفاسدة والممتزجة بالدم!.

كان الهوس الطائفي الذي ابتليت به المملكة منذ زمن غير قصير، هو ما يشغل الأذهان عن الإنتباه الى حقائق الأرض، وكان نموذج المملكة في «الإقصاء» هو الذي أُريد تصديره الى الأفغان على حساب الإندماج والوحدة الوطنية.

وحين انتصر المجاهدون، بقي المسؤولون في المملكة على تصوراتهم بأن «الدوافع المذهبية» شديدة الإثارة هي العامل الأول، وصور الصراع بين اطراف الجهاد على أساس مذهبي في بداية الأمر.

كان الخلاف ـ وقبل الإنتصار ـ حول تقاسم الحصص على أُسس مذهبية، ولكن الأمور تغيرت بسرعة، إذ يبدو أن العوامل العرقية كانت أكبر بكثير من العوامل المذهبية وهذا ما أدهش العديدين في المملكة الذين رأوا بأم عينهم كيف أن التحالفات تتبدل بين ليلة وضحاها بين هذا المعسكر وذاك.

نعم لازال العامل المذهبي مؤثرا ولكن ليس الى الحد الذي أرادته المملكة!.

الطريف أن العديد من المسؤولين الدينيين يعتقدون بأن كل ما يجري في أفغانستان هو بسبب الشيعة ولا شيء غير ذلك!.

ومثل هذا الأمر تبسيط وتسطيح للمشاكل، إذ أن الصراع ومهما تلفع برداء مذهبي «شيعة وسنة» أو عرقي «بشتون وطاجيك وهزارة»، فإنه في جوهره لا يعدو أن يكون صراعا من أجل السلطة وعلى توزيع الحصص في الحكم، ولا علاقة لذلك بالدين أو بالمذهب أو العرق!.

ومن هنا فإن ما ينبغي للمسؤولين في المملكة كما لأبناء الوطن أن يدركوه، هو أن النزاعات من أجل السلطة تبقى مسألة طبيعية بين البشر، مهما تلفعت بأردية وأغطية شرعية أو مذهبية أو عرقية، وأن لا بديل عن الوحدة الوطنية سوى الحرب والسلاح وتزايد الإنفصام والإنشقاق بين أبناء الوطن الواحد، وأن الوحدة الوطنية ـ كما في أفغانستان والعراق ولبنان وفي كل مكان في الدنيا ـ لا يمكن أن تتحقق بدون مشاركة حقيقية ومتوازنة في الحكم بين الفئات الإجتماعية التي تتشكل منها كل دولة، الأمر الذي يؤدي الى نزع فتيل الحرب، وحتى لا تجد الفئات المحرومة التي استثنيت أو أقصيت وسيلة لإنتزاع حقوقها إلاّ عبر تخريب الوضع وهدّه على رؤوس الجميع. وهذا يستدعي فهما لواقع المشاكل، وليس الى تحليلات عقائدية وتنظيرات تاريخية وأحقاد مذهبية دفينة، تسوق لحرمان هذا أو ذاك، لأن اعتماد قاعدة «الإقصاء» بدل «المشاركة» ستؤدي عاجلا أم آجلا الى انشقاق داخل المجتمعات، أو على أقل التقادير ستعيق الإندماج بين المجتمعات، وهذا من أخطر ما يمكن أن يتهدد وطن أو أمة.

المعضل الأفغاني لن يحسم بالسلاح، وحتى لو حسم فسيكون مؤقتا، والحل هو تمثيل متوازن لكل أبناء أفغانستان، وذلك عبر انتخابات نزيهة، وليس على أساس حجم القوة وكثرة السلاح، الذي يبدو متوفرا لدى الجميع، مما يجعل إمكانية قسر الآخرين على حل مجحف أمرا صعبا للغاية. والمملكة هنا مطالبة بأمرين: هو أن تفتح آفاق التعاون مع كل القوى في أفغانستان حتى يمكن لمشروعها للحل أن يُقبل، وأن لا تجعل الحسابات الطائفية مانعا وعقدة أمام تحركها، لأن في ذلك فشلها، أي لا تعطي العامل المذهبي دورا أكبر من حجمه الحقيقي، كما فعلت في أفغانستان، وكما تفعل في العراق وإيران ولبنان وربما مناطق أخرى.

والثاني، هو أن تدرس تجربة أفغانستان والصومال ولبنان وحتى العراق، وتجارب اخرى في المنطقة الإسلامية والدولية التي تعاني من مخاطر الإنشقاق لكي تفيد في دمج المجتمع السعودي دمجا حقيقيا في الشعور وفي المصلحة، فذلك أدعى لحماية الوطن وترسيخ قاعدته. أما المؤسسة الدينية الرسمية، فإن جل ما يمكن لها ان تستفيده من الحدث الأفغاني هو أن وحدة الوطن واستقلاله ومصالح الشعب ورفاهه مقدم على الإنتصارات المذهبية التي تتحقق بقوة السلاح أو بقوة البطش والإرهاب. وأن النموذج المثالي يصعب تحقيقه، وفي الحقيقة فإنه لن يتحقق، لأن القائمين على النموذج لا يمكن لهم أن يتخلصوا من رواسب مجتمعهم وتخلفه بشكل كامل، ولا يمكن لهم إلا أن يكونوا بشرا تتنازعهم النوازع، وتتقاذفهم الطموحات، وبالتالي فالبحث يجب أن يكون عن الأفضل الذي يمكن تحقيقه، وليس عن النموذج المثالي الذي يمكن أن يقود أوطانا الى الهاوية دون أن يتحقق!.

مقال رائع، وتصريح سيء!

من المقالات الرائعة التي عكست طبيعة الشعور في المملكة ولدى التجمعات الإسلامية عامة، تجاه الحرب الأهلية الأفغانية ما كتبه زين العابدين الركابي في صحيفة الشرق الأوسط (٢/١٧) تحت عنوان «الواقعية السياسية مفتاح القضية الأفغانية». وخلاصة ما قاله الكاتب، هو أن ما يجري في ديار الأفغان صراع على السلطة، ويجب فهم القضية ضمن هذا السياق، وألمح الى ان التطلع الى السلطة أمر طبيعي لدى البشر أنّى كانوا، ولكن ينبغي أن تكون الوسيلة حضارية، وقال أن المتدينين أخطأوا في النظر الى المجاهدين الأفغان حيث قدّسوهم واعتبرتهم بعض الإعلاميات ملائكة، مما جعل ردة الفعل العكسية قوية.

وقال الركابي، المفكر الإسلامي المقيم في الرياض، أن أمام الأفغان أربعة خيارات: تفتيت أفغانستان، الإنفراد بالسلطة، والإستمرار في الحرب الأهلية، وأخيرا ترويض الجموح السياسي والقبول بالمكاسب النسبية، واعتبر الخيار الأخير هو الواقعي، ويفرض على المجاهدين التعايش السياسي وتقاسم السلطة، ودعا الى إيجاد العدو البديل الذي يحاربه الجميع وهو: التخلف.

ألا قاتل الله التخلّف!!.

هذا هو المقال الرائع الواعي، أما التصريح السيء فجاء على لسان ممثل الجمعية الإسلامية الأفغانية في الرياض، وهو نصير أحمد، الذي قال لصحيفة سعودية في ٢١ فبراير: «إن الأنباء التي وصلت من طهران ومشهد أكدت أن المدينتين الإيرانيتين شهدتا تظاهرات شيعية ضخمة ضد أهل السنّة والجماعة في أفغانستان»!. وأضاف بأن المتظاهرين، وهم أفغان، هاجموا مكتب الجمعية وأحرقوا ما فيه من كتب «دينية» وأثاث، وأن المتظاهرين رفعوا صور حكمتيار ومجددي ودوستم ومزاري!.

والتصريح الطائفي هذا، قيل للإستهلاك السعودي، لأن ما يقوله ممثلو الجمعية في إيران يغلف بمقولات الوحدة الإسلامية والتعاون وغير ذلك، ولكل سوق ذوقها الخاص!.

وما قيل ما هو إلا نموذج لاستثمار الجوانب المذهبية في حرب الآخرين، وطرح الذات المدافعة عن السنّة، فيما الحرب تأكل الأخضر واليابس، وتطحن الشعب بكل فئاته وانتماءاته. وما يقوله ممثل رباني اليوم قاله ممثلو حكمتيار من قبل، حيث كان الأخير يتهم أعداءه بالإنحياز للشيعة الأفغان، بينما نشهد التحالفات تقوم وتسقط ونرى الأفعال السياسية والتصرفات التي يندى لها الجبين، لا علاقة لها بدين ولا بمذهب ولا بخلق إنساني كريم!.

مديرة المركز الدولي ضد الرقابة «المادة ١٩» لـ «الجزيرة العربية» :

الديمقراطية مشروع ممارسة، وأوضاع حرية التعبير في منطقة الخليج سيئة للغاية

إعداد : عبد الأمير موسى

أجرت «الجزيرة العربية» مقابلة مفتوحة مع مديرة المركز الدولي ضد الرقابة - المادة ١٩ - السيدة فرانسيس دي سوزا، ومسؤول قسم الشرق الاوسط وأفريقيا الشمالية في المنظمة السيد سعيد السلمي، ودارت المقابلة حول أنشطة المنظمة، وفعالياتها في مجال الدفاع عن حرية التعبير، وماهي آخر المستجدات التي طرأت على الساحة الدولية ، وماهي نظرتهم لموضوعات باتت محل نقاش عريض في أوساط الساسة والمثقفين من بينها الديمقراطية والاصلاح السياسي.

وفي القسم الاول من المقابلة طرحت المجلة عدة أسئلة على مديرة المركز، وكانت على النحو التالي:

■ **ماهو سر اختياركم للمادة ١٩ من الميثاق العالمي لحقوق الانسان، ماهي الاهداف الرئيسية التي تسعون من وراء هذا الاختيار؟**

حسنا، فالمادة ١٩ هي منظمة حقوقية دولية، وقد سميّت بعد الذكرى التاسعة عشر للاعلان العالمي لحقوق الانسان، وهي منظمة تهتم بحرية التعبير. وأعتقد أن فلسفتنا قائمة على أساس أن حرية التعبير هي حق أصيل، بل هي حجر الزاوية للديمقراطية، فإذا تصورنا أنعدام حرية التعبير وحرية تداول المعلومات وحرية الصحافة وهي حريات هامة، فإن الصورة النهائية تصبح هي الاستبداد والديكتاتورية. وهناك نزعة لدى الحكومات تظهر سوء استخدام السلطة وأن السبيل الوحيد لاقامة الديمقراطية هو في فرض كوابح لهذه السلطة، ويجب أن تكون هذه الكوابح بيد الناس بحيث يستطيعوا توجيه النقد، وحرية التعبير، وحرية التجمع السياسي والحرية الدينية وحرية الصحافة.

من هنا تبدو الحاجة للقول بأن حرية التعبير هي حق مطلق وأصيل بالنسبة للشعب، وهو تقريبا حق سابق على حق الحياة.

■ **خلال الثلاث السنوات الماضية، أصدرت منظمة المادة ١٩ عدة تقارير حول أوضاع حقوق الانسان في الشرق الاوسط، فما هي انطباعاتكم عن هذه المنطقة، وهل ترون ثمة نتائج لفعاليات المنظمة عبر هذه التقارير؟.**

للاجابة عن الجزء الثاني من السؤال أولا، من الصعب جدا، معرفة تأثير هذه التقريرات، بمعنى أن أي منظمة حقوقية بحاجة الى تقييم نشاطها، وما تقوم به من مهمات، ولكن بصورة عامة نشعر بأهمية السعي لايصال مايجري الى مساحات واسعة من العالم، لاستشعار الخوف من الاساءة لحقوق الانسان وتحديدا حرية التعبير، ومهمتنا هي تحمل الجزء الاكبر من قضايا الانتهاكات الواقعة بحق الافراد ، وهي في الغالب أكثر تأثيرا.

وللعودة الى الجزء الاول من السؤال، نعم لقد أصدرنا عدة تقارير عن

المادة ١٩

«المادة ١٩» تستقي اسمها وهدفها من المادة التاسعة عشرة من الاعلان العالمي لحقوق الإنسان التي تنص على مايلي : (لكل شخص الحق في حرية الرأي والتعبير. ويشمل هذا الحق حرية اعتناق الاراء دون أي تدخل، واستقاء الانباء والافكار، وتلقيها وإذاعتها بأية وسيلة كانت، دون التقيّد بالحدود الجغرافية).

«المادة ١٩» تعتقد أن حرية التعبير وتناقل المعلومات، هما حق أساسي من حقوق الانسان ولا يمكن بدونهما الدفاع عن أي من الحقوق الاخرى، بما في ذلك حق الحياة.

«برنامج المادة ١٩» للأبحاث والنشر وتنظيم الحملات، هو برنامج يتعرض للرقابة بجميع أشكالها. وتعمل المنظمة من اجل ضحايا الرقابة وبالنيابة عنهم، سواء كان هؤلاء أفرادا يعتدى عليهم جسديا او يقتلون او يسجنون بغير حق او يمنعون من التحرك ، أو يضيّق عليهم ، أو يفصلون من اعمالهم .. أم كانت مطبوعات ومنشورات فرضت عليها الرقابة او الحظر .. أم كانت وسائل اعلام أغلقت او علّقت او هددت بالاغلاق .. أم كانت منظمات ، بما في ذلك الجماعات السياسيّة والنقابات العمالية التي تتعرض للمضايقات او الاخماد او الاسكات.

«المادة ١٩» ترصد مدى تقيّد الدول ، كلا على حدة، بالمعايير الدولية الموضوعة لحماية حرية التعبير.

أوضاع حقوق الانسان في مناطق مختلفة من الشرق الاوسط، ولكن ذلك لايعني أن حقوق الانسان في الشرق الاوسط هي الاسوأ من أي مكان آخر في العالم، ولكن من حسن الحظ أن لدينا باحثين متخصصين في شؤون الشرق الاوسط..

ورغم ذلك، فمازلت أعتقد بشأن انتهاكات حقوق الانسان في الشرق الاوسط كما هي معرّفة، في الاعلان العالمي لحقوق الانسان الصادر عن هيئة الامم المتحدة وهكذا العهدين الدوليين للحقوق السياسية والمدنية، بأن ليس هناك ثمة شك في وجود حالات عديدة للغاية من الانتهاكات لحرية التعبير في الشرق الاوسط، وكما يبدو لي فإن حرية التعبير هي في الغالب نقيض لما يجري في العديد من دول الشرق الاوسط، فلو أخذنا الصحافة كمثال بارز، فإننا نجدها ليست حرة على الاطلاق في هذه الدول، والسبب في ذلك أن الفكرة القائمة حول التقصي الصحافي المستند على نقد الحكومة، ليس تقليدا..

■ **هل ترون وجود علاقة بين الديمقراطية كحق ثابت من حقوق الانسان، وطريقة التفكير السائدة لدى الشعب أو مستوى تأهيله؟.**

إن الاجابة الوحيدة التي استطيع تقديمها على هذا السؤال، هي بالسؤال التالي: كيف يتعلم الناس الديمقراطية، دون الحصول عليها؟.. لقد سافرت الى دول عديدة في الشرق الاوسط، حيث تثار قضية الديمقراطية، وأن شعوبنا ليست جاهزة للديمقراطية، فقبل كل شيء، إنني أعتقد بأن الناس لن يتصرفوا كالكبار الا إذا تم التعامل معهم على أنهم كذلك والعكس صحيح أيضا، ولكن ليس هناك مخرج من المسؤولية الفردية.

وعليه نقول، فإن الديمقراطية هي مشروع ممارسة يتعلم من خلاله، وفي حال غيابها فإن العنف هو الظاهرة المتوقعة، والضريبة التي سيتم دفعها في ظل الاضطهاد والظلم، ومهما تم اعتماد الوسائل الاخرى للهروب من الديمقراطية فإن الحكومات ستواجه صعوبات بالغة.

■ **هل طرأ تحسن على أوضاع حقوق الانسان في العالم وخصوصا منطقة الشرق الاوسط، منذ أن بدأتم نشاطكم الحقوقي؟**

من الواضح أن هناك حالات خاصة قد لقيت نجاحا كبيرا، وليس هناك ثمة شك في ذلك، ولكن يمكن القول بأن حقوق الانسان هي موضوع مطروح في البرنامج السياسي للعديد من الدول منذ خمس سنوات على الاقل. فبريطانيا على سبيل المثال وهي ليست بلدا رائدا في مجال حقوق الانسان، الا أنها تسودها صحافة حرة وتعددية سياسية، ولذلك فإن الحكومة البريطانية حين تفاوض الدول التي يكون فيها ملف حقوق الانسان داكنا يكون هذا الملف على طاولة المفاوضات، لا لأن الحكومة البريطانية تريد ذلك، ولكنها مضطرة لأن تأخذ ذلك في الحسبان. وأعتقد أيضا بحقيقة الدور الذي يمكن أن تمارسه

سعيد السلمي مسؤول قسم الشرق الاوسط وشمال أفريقيا في «المادة ١٩» :

حرية التعبير في السعودية سلبية ، والأصلاحات لم تحقق الآمال

■ **ماهو تقييمكم لوضع حرية التعبير في منطقة الخليج؟.**

الوضع سلبي جدا، وكل ماكنا نتمناه والشعوب في المنطقة، وماتحدثت عنه الصحافة العالمية بأن المنطقة مقبلة على نوع من الانفراج، لم يحصل حتى الآن. فبعد تحرير الكويت ظهرت احاديث كثيرة تؤكد عزم دول التحالف على ممارسة ضغط على أنظمة الخليج وضرورة مراجعة السياسات العامة بما فيها احترام حقوق الانسان، وبأن يتم اقرار مؤسسات ديمقراطية وبرلمانات وصحافة حرة، وأحزاب مشروعة ومستقلة. ولكن للاسف هذه الامور لم تتحقق بالطريقة التي يتمناها الناس. ففي السعودية مثلا كان الناس يطالبون بمجلس شورى وبرلمان، لكن الذي حدث لم يحقق حتى اللحظة الحد الادنى من الحقوق.

■ **في أكتوبر ١٩٩١، أصدرت المادة ١٩ تقريرا حول حرية التعبير في المملكة العربية السعودية باسم «مملكة الصمت»، فما هي انعكاسات هذا التقرير على وضع حرية التعبير في السعودية، وهل تعتقدون بأن هذا التقرير والتقارير المماثلة لها تأثيرات ايجابية في مجال تحسن أوضاع حقوق الانسان؟.**

لابد في البداية أن نعرف بأن أي حكومة مهما كان لونها أو شكلها، أو درجة ديمقراطيتها، أو تخلفها، دائما تكون حريصة على سمعتها وصورتها في الخارج، وبالأخص السعودية حيث تعمل بجد على المحافظة على صورة حسنة عنها في الخارج، وبالنسبة للسعودية فهي دولة غنية وقوية ولها تأثير كبير على الاعلام الخارجي، والاجنبي، فكما هو معروف بأنهم يشترون ضمائر الصحافيين، فالكثير من الصحافيين يخافون من الحديث عن سلبيات الحكم في السعودية، لأسباب مختلفة.

تقرير المادة ١٩ «مملكة الصمت» كان أول تقرير شامل حول اشكالية حرية التعبير، فهي أول منظمة فتحت الباب لمناقشة ونقد ممارسات في هذا المجال، فالتقارير الصادرة عن منظمة العفو الدولية تدور حول حالات التعذيب والسجون، وماعدا ذلك فلم يكن واردا. وبالنسبة لنا، فإننا نرى بأن التعذيب والسجن هو نتيجة لحالات ولوضعية خارج السجون والتعذيب، بمعنى آخر أن الرقابة المسلطة على المجتمع بفئاته ومؤسساته من جانب الدولة هي المقدمة لتلك النتيجة السلبية.

والتقرير بالنسبة لنا، فتح الباب ليس فقط للناس خارج السعودية، للاطلاع على مايجري خارج القضبان، بل فتح الباب كذلك لمنظمات انسانية أخرى، التي تشجعت بأن تكتب وتصدر تقارير عن السعودية، وقد أدت هذه التقارير مفعولا كبيرا مؤثرا حيث فضحت الممارسات الخاطئة والانتهاكات الواسعة لحرية التعبير.

هيئة الامم المتحدة، والاجهزة التابعة لها، بما في ذلك مجلس الامن حيث أعتقد بأن برنامج المجلس سيما ـ الاعضاء الدائمين فيه ـ لابد وأن يتضمن ملف حقوق الانسان.

مثال آخر، الادارة الاميركية الجديدة بقيادة بيل كلينتون والتي أكدت بأن موضوع حقوق الانسان سيكون جزءا من برنامجها السياسي .

بيد أنني أعتقد بأن ذلك لن يحدث مالم يتم صناعة ثقافة حقوقية وهذه نتيجة مؤكدة للنشاط الذي نقوم به حول الشرق الاوسط.

ولكن انطباعي الاولي، هو أنه بسبب تنامي وسائل المعلومات التكنولوجية (الاقمار الصناعية مثلا)، وهكذا تنامي أنشطة المنظمات الحقوقية، قد أظهرت بشكل كبير أهتمام كثير من الناس بقضية انتهاك الحقوق الفردية، وأن يكونوا كذلك ، فهي الخطوة الاولى، ولكن يجب مضاعفة هذه الاتجاه لجهة متقدمة.

■ **هل تعتقدون بأنكم تلعبون دورا فاعلا في هذا المجال؟.**

بالطبع، وأنما مايجب على منظمة المادة ١٩ عمله يوميا، أن تفكر ميّا أين يجب أن تمارس ضغوطها، ولكن كما ترى فنحن منظمة صغيرة، والعالم كبير جدا، والانتهاكات كثيرة للغاية. فنحن كمنظمة نفكر في كيفية ممارسة الضغط.. على الامم المتحدة أو عن طريق العلاقات مع الحكومات.. وأين نضع طاقاتنا، ومعلوماتنا، فهذا هو المشروع الفاعل.

فهل نقرر اقامة علاقة مع منظمة المؤتمر الاسلامي، حيث نستطيع تغذية معلوماتنا عبر هذه القناة، أو هل نتعامل مباشرة مع الحكومة السعودية. ولكن في المقابل لو استطعنا التأثير على الامم المتحدة، حول أوضاع حقوق الانسان في السعودية أو في الكويت أو في الجزائر، فقد يكون ذلك أكثر فعالية، فهو أيضا مشروع مؤثر.

■ **هل يُعتبر اصدار التقارير هو السبيل الوحيد للضغط على الحكومات لتحسين أوضاع حقوق الانسان؟.**

هذا السؤال على درجة كبيرة من الاهمية، وهو يتعلق بأصل عمل المنظمة، فالمنظمة في الاساس هي منظمة حملة، ولسنا معهدا اكاديميا نكتب بحوثا ونبيعها في محلات معينة، فالتقارير ليست النهاية وانما البداية، فنحن نكتب التقارير في سبيل اطلاعنا عن الوضع الجاري في هذا البلد أو ذاك، فكل التقارير الصادرة عن المنظمة، إنما تستند على قسم توصيات بحثية جيدة، وأعضاؤه من الفاعلين.

الحملات هي معينة كما ينظر اليها من زاوية التقارير، التي نحاول اطلاع الآخرين من أفراد وحكومات على حقيقة مايجري في هذا البلد وذاك فيما يرتبط بأوضاع حقوق الانسان، وهذا الجانب الاول من الحملات، أما الجانب الآخر، فيتمثل في تحريض ومواجهة الامم المتحدة والحكومات والحديث مع الاشخاص المعنيين والمحققين الخصوصيين وإخبارهم عن أوضاع حقوق الانسان، وهذا أكثر تأثيرا من التقارير نفسها، في الحملات الكبرى التي تقوم بها المنظمة.

ولكن فلسفة منظمة المادة ١٩، أن التغيير في الدول دائما لايأتي من الخارج وإنما من الداخل.

ونحن من جانبنا، هو اقامة علاقات مع منظمات أو لجان حقوقية محلية، بمعنى أن نشكل القناة المشتركة لانشطة هذه الجهات.

وأن دورنا هو قيادة الحملات التي ليس بمقدور الناس في تلك الدول القيام بها، فنقوم نحن بتضخيم صوت الناس من خلال هذه القناة ،المادة ١٩، ليصل الى أسماع الجهات التي نسعى لايصال هذا الصوت اليها.

فصل المعينا واعادة الدمنهوري

أصدر مجلس ادارة المجموعة السعودية للابحاث والتسويق في الخامس عشر من فبراير الماضي، قرارا بفصل رئيس تحرير جريدة عرب نيوز الصادرة باللغة الانجليزية، خالد عبد الرحيم المعينا، وعيّن بدلا منه فاروق لقمان، وكان المعينا قد تولى رئاسة تحرير عرب نيوز طيلة العشر سنوات الماضية.

الجدير بالذكر أن صحيفة واشنطن بوست كانت قد نشرت في السابع عشر من فبراير مقالا للمراسلة الصحافية في القاهرة كاريل مورفي، تناولت فيه خلفية قرار فصل خالد المعينا من رئاسة تحرير عرب نيوز، وتقول الكاتبة أن قرار الفصل جاء ،بعد أن قدمت الصحيفة اعتذارا على صفحتها الاولى للرئيس مبارك، لنشرها مقالا نقديا له.

وتضيف مورفي ،لقد اجبر خالد المعينا على ترك منصبه، بسبب الاحراج الذي تلقته الحكومة السعودية، إثر نشر المادة النقدية للتحالف العربي حسب مصادر الصحيفة، ونقلت الصحافية الاميركية مورفي عن مالك الصحيفة هشام حافظ قوله ،تقدم المعينا بطلب استقالة، معللا ذلك بـ ،متاعب صحية، وأن خروجه لاعلاقة له باعتذار الصحيفة الى مبارك.

في المقابل تقول مورفي ،ولكن مصادر أخرى، ذكرت بأن السيد المعينا لم يكن مريضا، ولم يطلب الاستقالة.

وكانت الصحيفة قد نقلت في الثاني والعشرين من يناير الماضي، عن الشيخ عمر عبد الرحمن، قوله: ،إن من واجب المؤمنين الثورة ضد الظالمين، وأن الشعب المصري لن يقبل أن يكون ممسوخا ومغتصبا ومسلوبامن قبل نظام مبارك الفاسد، وأضافت مورفي ،وكان الشيخ عمر عبد الرحمن ينوي تحريض بصورة علنية اتباعه على قتل مبارك، ونقلت الكاتبة، تعليقا لهشام حافظ، بقوله ،لم يكن مطلوبا أن تنقل صحيفة سعودية هذه القصة، حتى وإن كانت مكتوبة في صحيفة أميركية، وأضاف حافظ قائلا بأن ذلك ،يتناقض مع العلاقات بين السعودية ومصر.

الجدير بالذكر، أن هذه الحادثة تأتي بعد صدور قرارين منفصلين من قبل الملك، خلال الشهرين الماضيين بفصل رئيس تحرير صحيفة الندوة يوسف الدمنهوري، وايقاف محمد صلاح الدين عن كتابة عموده اليومي أو الكتابة في أي من الصحف السعودية الاخرى، لأسباب مشابهة.

من جهة اخرى، ألغى الملك فهد قراره اقالة رئيس تحرير صحيفة الندوة يوسف الدمنهوري الذي اقاله الملك نهاية ديسمبر الماضي اثر نشره مقالات تتهجم على التيار السلفي مما تسبب في إثارة حنق المؤسسة الدينية ، وجاء قرار فصله من قبل الملك ترضيّة لمشايخ المؤسسة.

المملكة تبدأ مسارا جديدا في السياسة الخارجية

العلاقات السعودية اليمنية تتجاوز مرحلة القطيعة

اتخذت العلاقات اليمنية السعودية مسارا جديدا الشهر الماضي، وانعكس ذلك على ما تنشره الصحافة السعودية التي أصبحت أقلّ ميلا للتشهير بالنظام الحاكم في اليمن، وبدت في الأفق مظاهر ايجابية يتمنى المخلصون أن تقود البلدين الى نهاية حسنة فيتم تطبيع العلاقات بين اليمن وبقية بلدان الخليج.

وحتى الآن فإن اليمن فتحت خطوط اتصال مع دول الخليج جميعا، ما عدا الكويت، التي لم تتهيّأ نفسيا وشعبيا لإعادة العلاقات مع اليمن أو مع غيره من الدول التي يصنفها الكويتيون بممالأة الغزاة!.

ومهما كانت الأسباب الدافعة للجانب السعودي لكي يبدأ مسارا جديدا في العلاقات مع جارته الجنوبية.. فإن القرار السعودي بإعادة النظر في العلاقات مع اليمن - وإن جاء متأخرا - هو قرار إيجابي للغاية، لا تنعكس آثاره على الوضع اليمني الداخلي وعلاقاته بجيرانه ومحيطه الإقليمي فحسب، ولكن ستنعكس آثاره على وضع المملكة ومكانتها أيضا.

ويأتي التحول الواضح في العلاقات اليمنية السعودية، في سياق توجه سعودي عام لمراجعة علاقات المملكة مع جيرانها، والتعاطي بشكل إيجابي مع دعوات الآخرين لإصلاح ما أفسده الغزو العراقي للكويت. ويمكن هنا ملاحظة تجاوب المملكة المبدئي بشأن الوساطات والجهود الداعية لترقيع العلاقات العربية العربية التي قادتها مصر وسوريا بشكل خاص الشهر الماضي، والتي قد تتوج بمصالحة تدريجية بين دول الخليج والدول العربية الأخرى.

☐ تطورات مثيرة

بدأت العلاقات اليمنية السعودية تأخذ مسارا مغايرا حين استقبلت الرياض الدكتور عبدالعزيز الدالي، وزير الدولة للشؤون الخارجية، في ١٩ يناير الماضي، والذي حمل رسالة من الرئيس اليمني للملك فهد تتعلق بالعلاقات بين البلدين، ولم يخف الدالي هدف الزيارة الأساس، فقد صرح لصحيفة الحياة «٢٠ يناير» ان رسالة الرئيس «تتعلق بالعلاقات بين البلدين والرغبة في تطويرها وتجاوز المرحلة غير العادية التي مرت فيها». ونفي أن تكون للرسالة علاقة بالأحداث والتطورات الأخيرة في اليمن، الأمر الذي اعتبر تبرئة للسعودية من أنها تقف وراء العنف الذي شهدت اليمن فصوله المتعددة مدة غير قصيرة. وأضاف الدالي بأن زيارته تعتبر «بداية لإعادة التواصل الأخوي بين البلدين، وبعد فترة من الإنقطاع الذي لم يكن لا لليمن ولا للمملكة رغبة فيه، ونحن متفائلون ببدء هذا التواصل ونرجو أن نحقق نتائج إيجابية».

وزيارة الدالي هي أول زيارة يقوم بها مسؤول يمني رفيع منذ تدهور العلاقات بين البلدين عام ١٩٩٠، وجاءت تصريحات الدالي عقب زيارته متفائلة بمستقبل العلاقات الخليجية اليمنية، في وقت أصدر فيه الحزب الإشتراكي اليمني الذي يحكم البلاد بالإشتراك مع حزب المؤتمر بيانا في ٢٣ يناير الماضي دعا فيه الى إصلاح ذات البين مع دول الخليج. وقال البيان انه يجب على اليمن ان يصحح اخطاء الماضي التي تسببت في توتر العلاقات مع دول الخليج، وانه ينبغي لليمن ان يصلح العلاقات مع بلدان الخليج وان ينأى عن الاخطاء التي سادت العلاقات ويحل كل مسائل الاختلاف.

ودعا بيان الحزب الإشتراكي الذي كان المتضرر الأساس من حملة العنف التي قادتها جهات محافظة متهمة بعلاقة ما بأطراف في المملكة، دعا الى مؤتمر وطني لكل الاحزاب السياسية اليمنية لوضع استراتيجية جديدة للعلاقات مع الخليج «تكون واضحة وواقعية وتأخذ في الحسبان اعتبارات المصالح المتبادلة».

واعتبر محللون البيان، الذي قوبل بارتياح سعودي، محاولة لترتيب الوضع الداخلي اليمني المتشنّج ضد المملكة، وتهيئته لتقبّل حلول وسطى للنزاع السعودي اليمني حول الحدود، ومن جهة ثانية محاولة إرضاء السعوديين للإعتراف «بنصف المسؤولية» عن توتر العلاقات بين البلدين بسبب تضارب المواقف من غزو الكويت. ومن جهة ثالثة جاء التنازل من الطرف الذي تعتبره الحكومة السعودية متشددا في الحكم اليمني، او الطرف الذي يخيفها بأفكاره الإشتراكية!، وهذا ما يخلق الإطمئنان لدى المسؤولين السعوديين، من أن ترتيب العلاقات هو رغبة عامة في الوسط الحاكم.

على صعيد آخر بعث الملك فهد بموفد من قبله الى اليمن في ٣٠ يناير الماضي، حاملا رسالة الى الرئيس اليمني في سياق تحسين العلاقات وتسوية نزاع الحدود، وقد التقى الرئيس اليمني علي عبد الله صالح بالموفد السعودي وزير المعارف الدكتور عبدالعزيز الخويطر، وأكد له حرص اليمن على تعزيز العلاقات مع السعودية والدفع بها نحو آفاق جديدة.

وبدأ الدكتور عبد العزيز الدالي في أوائل فبراير الماضي جولة خليجية، وقد صرح لصحيفة الإتحاد الإماراتية في ٤ فبراير أن بلاده «تسعى بجدية الى تسوية الخلاف الحدودي مع السعودية لأنه دون إيجاد حل فإن علاقاتنا لن تتطور»، وأكد أن جولته تستهدف تطبيع العلاقات مع بلدان الخليج التي سادها التوتر، و

نموذج يحتذى

تسلم الرئيس اليمني في ٣٠ يناير الماضي، رسالة من عصمت عبد المجيد الأمين العام للجامعة العربية بمناسبة ايداع وثائق التصديق على اتفاقية الحدود بين اليمن وسلطنة عمان لدى الجامعة العربية، وأشاد عبد المجيد باتفاقية الحدود بين عمان واليمن وقال إنها نموذج يحتذى به في حل خلافات الحدود بين الدول العربية وتشكل دعما مهما للجهود التي ما فتئت اليمن تبذلها لتنقية الاجواء العربية وتعزيز مسيرة التضامن العربي».

أنه «سيسعى الى وضع حد لحال القطيعة».

وفي قطر نقلت صحيفة الشرق في ٨ فبراير عن الدالي اعتقاده بأن الوقت قد حان لعودة التواصل وايجاد دفعة جديدة للعلاقات الاخوية بين بلاده ودول الخليج، وأضاف بأن الحوار الحالي مع دول الخليج «ينصب في ضرورة وضع أسس جديدة للعلاقات تتجاوز الماضي وتستفيد من تجاربه بما من شأنه فعلا تدعيم الروابط الموجودة فى الاصل ونحن لا نقترح روابط جديدة وما نبحثه هو كيف نبعث فيها الحياة من جديد لتصب في مصلحة الجميع».

☐ لماذا اليمن؟

ولكن، لمَ بدأت المملكة باليمن؟.

لماذا أصبح اليمن في سلّم الأولويات وليس الأردن أو السودان أو منظمة التحرير فضلا عن العراق؟.

في الحقيقة، إن المملكة بدت وكأنها تعمل على كل هذه الجبهات، ولكن مقاييسها في هذه الأمور مختلفة، وتحددها أولويات وقواعد تبدو لبعض المحللين متناقضة، ويمكن هنا ملاحظة حقيقة أن المملكة سرعان ما تجاوزت موقف كل من تونس والجزائر تجاه أزمة الغزو العراقي للكويت، فخلال الأشهر الأولى بعيد انتهاء الأزمة، فُتحت العلاقات مع نظامي البلدين دونما سواهما، ولم يكن هناك من مبرر سوى خوف الحكومة السعودية من سيطرة القوى الإسلامية على الحكم، فشعرت أن من واجبها تناسي الماضي القريب، لمواجهة الخطر الحاضر.

ويلاحظ أن التحول في العلاقات بين اليمن والسعودية ترافق مع ما عرف في اليمن بقضية الفضلي والذي تربطه بتجمع الإصلاح علاقات قوية وكذلك بعد الإضطرابات المسلحة التي قام بها أفراد أمضوا وقتا غير قصير في المملكة، وحارب بعضهم في أفغانستان، ورغم أن العنف وجه الى طرف محدد في السلطة اليمنية، وهو الحزب الإشتراكي، إلا أن الحكومة السعودية شعرت فيما يبدو أن المشكلة التي تواجه اليمن ستتحول الى مشكلة لها، وأن الإضطرابات في الجنوب ستساهم في نقلها عبر الأبواب المفتوحة الواسعة اليها في الشمال، مستأنسة ببيت الشعر الذي يقول: من حُلقت لحية جارله / فليسكب الماء على لحيته!.

نظرت المملكة فوجدت أن تصاعد الحركات العنفية في اليمن على قاعدة دينية يشجع ما يقابلها في السعودية، فإذا لم يسفر الإنفتاح الواسع والحريات الكثيرة في اليمن عن امتصاص حالات التشنّج والعنف، فكيف سيكون الحال في المملكة؟.

هذا أمر.

الأمر الثاني، هو أن المملكة أرادت أن تنفذ ما يمكن إنقاذه من نفوذها في اليمن، حيث يعترف المسؤولون بخطأ التصعيد الذي انتهجته المملكة تجاه اليمن عقب أزمة الغزو العراقي، ويرون أنهم خسروا الكثير بسبب تصلب الموقف الحكومي، ومع وجود هذه القناعة لدى المسؤولين، إلاّ أنهم لم يحركوا ساكنا طيلة العامين الماضيين رغم محاولات التودد اليمنية، ولكن ما شجّعهم أخيرا على التراجع هو خوفهم مما يعتبرونه تطويقا إيرانيا من الجنوب، فتتكرر حسب تصور المسؤولين تجربة السودان بالنسبة لمصر!. ولا يخفى أن المملكة شديدة الحساسية تجاه هذا الموضوع، كما لا يخفى أيضا أن العديد من جيرانها لعبوا الورقة الإيرانية نكاية بها، كما فعلت قطر ونجحت، في دفع المملكة الى التنازل!.

الأمر الثالث الذي لعب دورا في ترطيب العلاقات بين البلدين، هو تقييم المملكة للوضع المستقبلي في اليمن، فقد وجدت بعد أشهر من المباحثات حول الحدود أن الوضع اليمني الداخلي وإن كان قابلا للإهتزاز عبر العنف وحملة الإغتيالات، الذي تنفي المملكة تورطها فيه، وإن لم تبد معارضة له، ولكن انهيار الوضع وانفلاش الوحدة والإنكفاء عن مسيرة الحريات وهي أمور راهنت عليها المملكة، بدا صعب المنال.

ولاحظت المملكة أن الإنتخابات القادمة في اليمن ستحدث تحولا كبيرا على الصعيد الداخلي، ولا يبدو ان هذا التحول - إذا استمرّ التوتر في العلاقة مع اليمن - يخدمها، حتى مع وصول بعض الفئات المحسوبة على النظام السعودي - وهي جماعات قبلية سلفية - الى مواقع متميزة في الحكم.

الأمر الرابع هو أن المملكة راهنت - وربما لاتزال جزئيا تراهن - على تحسين موقعها التفاوضي حول الحدود، في مرحلة ما بعد الإنتخابات القادمة في اليمن الشهر القادم. ومثل هذا الرهان ثبت من خلال المداولات التمهيدية للمفاوضات الحدودية والتي بدأت منذ شهر سبتمبر الماضي لخمس جولات، أن تحققه صعب على الأقل وأن من المستحيل أن تحصل المملكة على كامل الكعكة بدون تقديم تنازل لليمنيين، حكومة وشعبا، وهذا ما قلل من الآمال المتوقعة على تغير الأوضاع السياسية اليمنية بعد الإنتخابات لتحسين الوضع التفاوضي السعودي وما يمكن أن تجنيه المملكة من تنازلات حول الحدود.

هناك سبب خامس دفع المملكة لإعادة علاقاتها باليمن، هو أن الجو العام في ثلاث دول خليجية، ليس مهيئا فحسب لتطبيع العلاقات مع اليمن، بل ويميل الى تجاوز الموقف السعودي والكويتي. فسلطنة عمان لم ترتب أي أثر على علاقاتها مع اليمن أو غيره بسبب أزمة الغزو العراقي للكويت، بل على العكس من ذلك تحسنت العلاقات اليمنية العمانية وتم توقيع اتفاق حدودي بين البلدين يعتبر نموذجيا. أما قطر والإمارات فقد فتحت أبوابها أمام اليمن بشكل محدود، ودون انتظار الإذن من المملكة.

ويبدو ان مراجعة المملكة لعلاقاتها العربية قد جاء بشكل قسري وخوفا من أن يتجاوز الحلفاء الخليجيون والإقليميون مواقفها المعلنة فتبقى وحيدة في الساحة، سواء كان ذلك تجاه اليمن أو تجاه العراق.

ويعتقد محللون أن المملكة ستعيد علاقاتها مع العراق قبل أن تعيدها مع السودان، الذي يعتقد أن تطبيع العلاقات معه ستستغرق سنوات، ما لم تحدث تغيرات في التوجهات السياسية والدينية للنظام الحالي، والسر في هذا هو أن موضوع العراق والعلاقات معه مرهون بوضع دولي - اميركي، ووضع إقليمي عربي، أما موضوع العلاقة مع السودان، فيرتبط بموقع المملكة ودورها في ظل النظام العالمي الجديد، وهو محاربة الأصولية الإسلامية!. قد يغفر الغرب للعراق وتعود العلاقة معه، لحفظ التوازنات الإقليمية، ولكن الحال مع السودان لن يتغير لأن سياسة الغرب ترى محاربة الحركات الإسلامية سواء تلك التي وصلت الى الحكم او التي لم تصل، ومهمة المملكة - من وجهة نظر الغرب - هي محاربة الموجة الإسلامية، ولا يبدو أن الغرب سيغير نظرته تجاه الحركات الإسلامية قبل أن تمر عقود من السنين على الأقل!.

ما تهدمه السياسة تبنيه المصالح

إنفراج في العلاقات الايرانية السعودية

بدت خلال الشهر الماضي ملامح انفراج في العلاقات الإيرانية السعودية، ولكن حسب رأي المراقبين للعلاقات بين البلدين فإن الحساسيات بينهما لن تنتهي في المدى القريب، لأن بذور الريبة والشك لم تأت من الحاضر فحسب، وإنما من الماضي السحيق أيضا، وهو أمر لا يمكن للطرفين أن يتجاوزاه وإن أرادا، فبناء الثقة يحتاج الى زمن غير قصير. ولكن يمكن ومع وجود تلك الحساسيات بين الطرفين التوصل الى تفاهم مشترك حول قضايا معينة، ويمكن الإتفاق على مشاريع عمل تفيد الجانبين.

وقد شهد الشهر الماضي أكثر من قضية أمكن التوصل الى تفاهم بشأنها.

☐ الحرب الأهلية في أفغانستان

فقد رحبت إيران بالمبادرة السعودية، التي تضمنها نداء الملك فهد للمجاهدين من أجل وقف الإحتراب وحل المشكل بالحوار في الرياض، كما جاء في دعوة الملك.

ويشير خبراء في الشأن الإيراني الى أن الإيرانيين لا يعترضون من حيث المبدأ على الدور السعودي في أفغانستان، بل هم يحبذونه لأسباب عديدة، ولكنهم يتمنون لو أن المملكة تدرك بأن ايران معنية بشدة بالشأن الأفغاني باعتبارها دولة مجاورة لأفغانستان شأنها شأن الباكستان، وبالتالي لا بد أن يعترف لها ـ بحكم الموقع الجغرافي ـ بمكان ما على الخريطة.

الأمر الآخر، هو أن إيران كانت ترى ان الجهود السعودية في أفغانستان قاصرة عن تلبية متطلبات الوضع، حيث لم يكن الإهتمام السعودي شموليا لحل كل جوانب المشكلة، وتعتمد سياسة إقصاء أطراف أفغانية، وبالتالي فإن إمكانية نجاح الحلول التي تقدمها المملكة ستكون قاصرة إن لم تكن فاشلة.

ويبدو أن المملكة في الوقت الحالي، تجد نفسها ـ حتى وإن لم تكن راغبة فعلا ـ مجبرة بأن تتعامل مع أطراف سياسية أفغانية لا تحبذها، كأحزاب الشيعة، والجنرال دوستم، وفصائل أخرى تجدها متطرفة. وهذا يعني التعاطي الواقعي مع الساحة الأفغانية بكل توجهاتها وسلبياتها وإيجابياتها، وأنها توصلت الى قناعة تفيد أنه بدون هؤلاء جميعا لا يمكن لمشروع حل أن يتحقق.

☐ النفط، وزيارة الخويطر لطهران

موضوع آخر، اتفقت وجهات نظر إيران والسعودية بشأنه، وهو النفط. فالمملكة تشارك إيران قلقها من احتمال انهيار أسعار النفط، أولا بسبب الإنتاج الكويتي، وثانيا بسبب انخفاض الطلب على النفط خاصة وأن ضرائب الكربون قادمة!، وثالثا بسبب تجاوز بعض المنتجين لحصصهم. وإذا كان خروج العراق من ساحة انتاج النفط قد أعطى دول الأوبيك فسحة من المناورة وحرية الحركة، فإن احتمال عودته للإنتاج تقلق الجميع خاصة المملكة، التي رتبت كل حساباتها الإقتصادية على أن يكون العراق خارج دائرة الإنتاج، دون أن تضع في حسبانها، إمكانية عودته القريبة لأخذ حصته من السوق.

اتفاق إيران والمملكة على خفض الإنتاج من أجل إبقاء الأسعار على حالها، لم يكن يعني بالضرورة تنازل المملكة عن حصتها، بل كان مقدمة لممارسة ضغط على الكويت ـ الحلقة الأضعف ـ من أجل خفض انتاجها ولم تستسلم الأخيرة للضغط بسهولة رغم أن المملكة هي الدولة الأكثر قدرة على ممارسة نوع من الضغط المكثف، بسبب دالتها على الكويت أثناء غزوها!، وقد نجحت المملكة فعلا في مسعاها القاضي بتخفيض انتاج النفط الكويتي بمقدار نصف مليون برميل يوميا.

وكانت المملكة، ونظرا لإهتمامها الشديد بموضوع أسعار النفط، قد أرسلت الشهر الماضي وزير معارفها الدكتور عبد العزيز الخويطر الى طهران حاملا رسالة من الملك الى رفسنجاني، لتنسق المواقف بشأن النفط، إنتاجا وتسعيرا.

بطبيعة الحال كان وجود الخويطر في طهران، وأثناء احتفالات الأخيرة بعيد انتصار

جنرال امريكي: ايران خصم عسكرى محتمل

ليس من مصلحة دول الخليج أن تتعامل مع إيران كعدو، فقدر المنطقة أن يتعايش أبناؤها، ولكن الأميركيين لا بد أن يخلقوا لدول الخليج أعداء ليبرروا تواجدهم العسكري المكشوف في المنطقة، ولحمل دول الخليج على شراء كميات ضخمة من السلاح لا يمكن لجيوش المنطقة استيعابها ولا تغير من موازين القوى على الارض، باعتبار دول الخليج مكشوفة بشريا وعسكريا. وها هو جنرال أميركي رفيع يحذر، كما تقول وكالة رويتر في ٩ فبراير الماضي، دول الخليج من ايران كخصم محتمل، وطالبها بإجراء مناورات عسكرية مشتركة بصفة منتظمة مع القوات الاميركية، حتى تتمكن من ردع الهجوم الإيراني!. وحذر الجنرال جيم ريكورد في ندوة عن حرب الخليج الاخيرة، من قدرات ايران في مجال زرع الالغام البحرية، ولكنه قال بأن بلاده ستحل مشكلة الألغام هذه. وأضاف: (يجب ان تتذكروا ان خصما يقبع هناك هو ايران لديه الان غواصة يمكنها زرع الغام مغمورة). وأوصى الجنرال دول الخليج بضرورة استيعاب الدروس لتطبيقها على ايران بعدما طبقت على العراق (وأن تستخدمونها أيضا في مناورات ثنائية او تقوموا بها من خلال مناورات مشتركة. واني أرى شخصيا ان هذا هو السبب وراء مدى اهمية قيام دول مجلس التعاون الخليجي في هذه المنطقة بمناورات مشتركة سواء كانت للقوات البرية او الجوية او البحرية). لقد تجاوبت دول الخليج مع الغرب الذي يحدد لها من هو العدو؟. مرة في انخراط معظمها في الحرب العراقية الإيرانية، وثانية في الحرب ضد العراق، فهل يكررونها ثالثة؟!.

الثورة الإسلامية الرابعة عشرة، له دلالته السياسية الهامة، فربما أرادت المملكة أن تخفف من حدّة التوتر الذي ساد العلاقات بين البلدين لأشهر عديدة مضت. هذه هي الرسالة التي فهمتها طهران وتجاوبت معها، فقد أعرب الرئيس الإيراني أثناء استقباله الوزير السعودي عن رغبته في تطوير العلاقات مع بلدان الخليج «خاصة السعودية» وألمح الرئيس الإيراني إلى إمكانية التعاون في مجالات سياسية «للدفاع عن الشعب الفلسطيني والعودة غير المشروطة للذين أبعدتهم إسرائيل الى ديارهم». وعلى غير المعتاد، فقد حيا الرئيس الإيراني في خطبة صلاة الجمعة المبادرة السعودية، وكذلك الحكومة الكويتية التي أرسلت هي الأخرى وزير خارجيتها لطهران بغية تطوير العلاقات بين البلدين. من جهة ثانية بعث وزير الخارجية الإيراني برسالة لوزير الخارجية السعودي، في السابع من فبراير الماضي تناقش سبل تنسيق مواقف البلدين من قضايا تهم العالم الاسلامي. وقد سلم صباح زنكنة، ممثل إيران في منظمة المؤتمر الإسلامي، الرسالة الى سعود الفيصل واجتمع معه وناقش تنسيق مواقف البلدين فيما يتعلق بالوضع في جمهوريات الإتحاد السوفياتي السابق والبوسنة والهرسك.

□ الجزر الثلاث

على صعيد الخلاف بين الإمارات وايران، حول الجزر، فقد حدث إنفراج نسبي، أولا بسبب التنسيق السعودي الإماراتي، فمن الواضح أن المملكة لعبت دورا أساسيا في تأجيج موضوع الجزر، وتوحيد الصف الخليجي وراءها خلافا لرغبة الإمارات نفسها، كما رأينا ذلك أثناء انعقاد القمة الخليجية الأخيرة، حيث تبنت دول الخليج الموقف السعودي.

لم تثر دولة الإمارات موضوع الجزر أثناء الحرب العراقية الإيرانية، ولكن المملكة هذه المرة وجدت الفرصة لتصعيد الموقف، ليس من أجل استعادة الجزر، وإنما لمسائل خلافية تنافسية بينها وبين إيران، فلعبت ورقة الجزر، وفي مؤتمر قمة مجلس التعاون الأخيرة، لفت الإنتباه أن الجانب الإماراتي كان أكثر اعتراضا على اتخاذ موقف متشدد من ايران وبحجة الجزر!، ولكن مع إصرار المملكة كان اعتراضه عبثيا!.

والآن وبعد الإنفراج النسبي في العلاقات الإيرانية السعودية، فمن المتوقع أن يفتر موضوع الجزر، على الأقل الى حين!.

الأمر الآخر، هو أن الوساطة السورية قد أقنعت إيران بأن لا تمضي بعيدا في موضوع جزيرة أبو موسى، وأن تحسب حسابا للإضرار المحتملة على علاقاتها بدول الخليج، وقد تراجعت ايران عن خطواتها التي اتخذتها بشأن الجزيرة، ودعت الإمارات الشهر الماضي للتفاوض من جديد.

ومما يلاحظ أن دول الخليج في معظمها - إن لم نقل كلها - لا ترى إمكانية في إعادة الجزر التي سيطر عليها نظام الشاه، بالخصوص جزيرتي طنب الكبر والصغرى، الى دولة الإمارات. وتعتقد بأن النظام الحالي ورث قضية لا يستطيع تقديم تنازل بشأنها، دون أن يحسب حساباته الداخلية، فضلا عن أن الإتفاقات التي تمت بين الشارقة والشاه، تضمنت تنازلات واضحة من الشارقة، ولا يبدو ان النظام الجديد في ايران - شأنه شأن أي نظام يحكم إيران مستقبلا - سيتنازل عنها، هذا إذا ما أغفلنا أهمية الجزر الإستراتيجية.

ويلاحظ أن أطرافا إقليمية دأبت على استثمار موضوع الجزر «السلبية» لأغراضها الخاصة، فالعراق استخدمها في حربه مع ايران منذ ان انتصرت الثورة، مثلما استثمر قضية «عربستان» التي دارت على أرضها الحرب العراقية الإيرانية طيلة ثمان سنوات وسوّت مدنها بالأرض، وتمّ تشريد معظم سكانها!.

والمملكة، ولأول مرة استخدمت الجزر ردا على الإختراقات الإيرانية لنفوذها في الجزيرة العربية والخليج!، والذي جاء كنتيجة طبيعية لأزمة الغزو العراقي للكويت، ولكن يبدو أنها في طريقها لطي الملف وتجميده لمناسبة قادمة!.

أيضا مصر، تنبهت الى أن هناك جزرا سلبية، ولكن بعد سقوط الحليف الشاهنشاهي الذي آلت في عهده الجزر لإيران!، وهي تصعد من الخطر الإيراني - بعد ان سالمت إسرائيل - بغية أن يكون لها دور أساس في الترتيبات الأمنية الخليجية، باعتبارها القوة التي تستطيع ان تتصدّى للمخاطر القادمة من الشرق!. والخلاصة أن ملف الجزر صار ملفا مشاعا يستخدمه من يريد، ولكن المدهش هو أن دولة الإمارات لم تستفد بما فيه الكفاية من تجاربها الماضية. ليس المطلوب منها ان تتنازل عما تعتبره حقا لها، ولكن أيضا ليس من الصحيح أن تكون الجزر المدخل لمن يريد توتير الوضع في المنطقة، لأغراضه الخاصة.

إذا لم يكن بالإمكان حل موضوع الجزر نهائيا، فلا أقل يجب أن لا يكون ذلك حاجزا أمام التعاون، أو في اضعف الحالات أن لا تكون الجزر مدخلا للقوى الغربية المعادية تستثمره لزيادة توطين قواتها في المنطقة بحجة الدفاع عن أهلها، وتحت شعار حماية الخليج.

ليس من صالح دول الخليج ولا صالح الدول العربية أن تكون في شقاق مع محيطها الإسلامي الذي يشكل مستودعا بشريا واقتصاديا وعمقا إستراتيجيا لها، كإيران وتركيا والباكستان.

ودول الخليج الأخرى، انصاعت للتشدد السعودي، رغم قناعتها بأن ذلك ليس الطريق الأمثل، ولم تكن دول الخليج مستعدة للتضحية بمصالحها من أجل الجزر، فقطر لها اتفاقاتها الإقتصادية مع إيران، وسلطنة عمان ارتبطت بعلاقات طيبة مع ايران منذ مدة غير قصيرة، والكويت تريد بعد أن انهار الجدار مع جارها الشمالي إستمرار الدعم السياسي الإيراني لإستقلالها، وهو أمر استهدفته زيارة صباح الأحمد - وزير الخارجية - لطهران الشهر الماضي. وقد صرح الأخير لدى وصوله لطهران بأن بلدان المنطقة يجب أن تسوي خلافاتها سلميا حتى لا تنتهي التناقضات البسيطة الى صراع بين البلدان الشقيقة. ومن جانبه قال رفسنجاني أن «إيران ليست لها أي أطماع في الدول المجاورة» وأشار الى أن من مصلحة إيران ودول المنطقة «التعايش بسلام وإقام علاقات ودية».

على أية حال هناك موضوع لم يحسم بعد، ويتعلق بترتيبات أمن الخليج، حيث تطمح إيران ان تلعب دورا أساسيا فيها، باعتبارها إحدى دول الخليج، في حين تريد المملكة إقصاء الجميع: العراق، إيران، مصر وسوريا (من خلال تعطيل اعلان دمشق). وهذا يجعلها وبلدان الخليج الأخرى تحت رحمة القوات الأجنبية التي ترابط الان بكثافة في المنطقة. ولا شك أن أمن الخليج سيكون تحققه مستحيلا بدون الإتفاق مع العراق وايران.

انتعاش سوق السلاح في معرض أيديكس ٩٣

المملكة تجازف بالنفط في تسديد أثمان صفقات «الحماية»!!

فؤاد ابراهيم

■ **تحول الخليج الشهر الماضي، الى سوق لشركات السلاح في أوروبا وأميركا وروسيا، وتدافع وزراء دفاع هذه الدول الى منطقة الخليج، لتوقيع صفقات تسلح بأثمان خيالية، حيث قدرت مصادر خليجية ان صفقات عسكرية بقيمة عشرة مليارات دولار، تم ابرامها خلال الايام الاولى لافتتاح معرض إيدكس ٩٣ في أبو ظبي، في منتصف فبراير الماضي، شارك فيه أكثر من ٣٠٠ شركة سلاح في العالم.**

مصادر خليجية وصفت طبيعة الصفقات العسكرية تلك، بأنها أشبه شيء بالشرهات التي يوزعها زعماء القبائل على المقربين والحواشي، ولكن من منظور معاكس تماما، فقادة المنطقة يدفعون الآن فواتير حماية عروشهم وبقائهم في سدة الحكم.

ويجمع الخليجيون، على أن هذه الصفقات الجنونية، لا علاقة لها بالامن الداخلي لدول المجلس، كما أنها تبتعد كثيرا عن مسألة رفع القدرات العسكرية لهذه الدول، وحسب تصوير أحد المسؤولين السعوديين فإن الصفقات الجديدة هي كمن يدس قطعة كبيرة من اللحم في فم طفل رضيع!!.

فقد كانت حرب الخليج الثانية التجربة العملية القاسية، التي برهنت على أن صفقات العصر أو القرن لم تضف في ميزان القوى العسكرية لدول الخليج ما يمنع الاحتلال العراقي للكويت، أو تمنح الثقة للحكومة السعودية وتمنعها من اتخاذ قرار مهين باستقدام جيوش ثلاثين دولة في العالم.

خبراء عسكريون غربيون، أكدوا بأن كميات السلاح الضخمة التي تغص بها المخازن التابعة لجيوش دول مجلس التعاون في الوقت

خبراء اقتصاديون: تحسن الاوضاع الاقتصادية في المملكة هو الرهان الأخير في يد العائلة المالكة.

الراهن، سيستفاد منها في الحالات الضرورية والطارئة، فيما أشار خبراء آخرون، الى أن الاسلحة تلك، ستكون تحت تصرف الحلفاء، سيما بعد توقيع اتفاقيات دفاعية مع حكومات الخليج في عام ١٩٩١م.

وعلى أية حال، فإن أنباء الصفقات قد أثارت استياءا عاما في أوساط الخليجيين، كونها تمت على وجه عبثي، وأنها ليست خاضعة للدراسة، فيما يعتقد الكثيرون في هذه المنطقة بأن الصفقات العسكرية ماهي الا غطاء يسدل على الشروط المجحفة التي فرضها التحالف على حكومات الخليج بعد عملية عاصفة الصحراء، وهي شروط ستؤدي في نهاية الامر الى نتائج خطيرة على المستويين الاقتصادي والسياسي.

ماذا جري لصفقة التورنادو؟

«لم يعد هناك شيء اسمه مرحلة ثانية من برنامج اليمامة» كان هذا تعليقا لمصدر سعودي على توقيع الملك فهد ورئيس الوزراء البريطاني جون ميجور في الرياض في السابع والعشرين من يناير الماضي، على صفقة عسكرية جديدة تشمل ٤٨ طائرة مقاتلة من طراز «تورنادو آي. دي .سي»، بكلفة أربعة مليارات جنيه استرليني «٦ مليارات دولار».

الصفقة هذه، وصفت بأنها ذات طابع سياسي صرف، ولا تحمل أي مضامين عسكرية، وتأتي بعد مرور أكثر من خمس سنوات على مفاوضات صعبة للغاية بين البلدين، تأثرت بها الصناعات الدفاعية والحكومة في بريطانيا على حد سواء.

متحدث باسم وزارة الدفاع البريطانية قال لصحيفة الشرق الاوسط في الثلاثين من يناير الماضي بأن الاتفاق ـ بين الملك فهد وجون ميجور ـ يتضمن بيع طائرات التورنادو فقط ولا يشمل معدات أخرى، وأن السعودية ستستلم الدفعة الاولى من الطائرات الجديدة في العام ١٩٩٥م. وقد نفى المتحدث البريطاني أنباء صحافية ذكرت بأن الاتفاق يشتمل على معدات

أخرى.

وكان المتعاقدون الرئيسيون في برنامج اليمامة مع السعودية، سيما الشركات البريطانية منها على وجه الخصوص، يأملون بأن يستمر العمل بالمرحلة الثانية من البرنامج والتي تشتمل على بيع السعودية: مائة طائرة هيلوكبتر مصنعة من وست لاند، و٧٢ طائرة تورنادو، و٨٨ طائرة بلاك هوك، وست سفن صائدة ألغام، وتقدر قيمة المرحلة الثانية من برنامج اليمامة بـ ١٥ مليار جنيه استرليني على مدى عشر سنوات. وبينما كانت الشكوك تساور مصادر الصناعات الدفاعية البريطانية، من أن تعلن الحكومة السعودية قرارا نهائيا بالتخلي عن المرحلة الثانية من برنامج اليمامة بصورة كاملة، جاءت صفقة الثمان والاربعين طائرة تورنادو المصنعة من قبل مجموعة بريتيش أيروسبيس، لتحسم مصير البرنامج للابد، الامر الذي أثار في بداية الامر انزعاجا حادا في أوساط الصناعات الدفاعية، كون الصفقة لم تشبع الطموح الذي طالما وعُدت به الشركات الدفاعية البريطانية، من جانب السعوديين، طيلة الشهور الستة الماضية.

الصفقة الجديدة، لم تسر بصورة طبيعية ـ كما أشار الى ذلك مسؤولو الدفاع في بريطانيا ـ لعوامل عدة منها:

صفقة الاثني وسبعين طائرة إف ـ ١٥ بتسعة مليارات دولار، ارتفاع حجم الديون السعودية والتي قدرها الاقتصاديون بإثني وستين مليار دولار، ومخاوف من انهيار وشيك في الاقتصاد السعودي. وهي عوامل تداخلت بصورة كبيرة في قرار الملك فهد بشأن ابرام صفقة التورنادو.

مصادر مقربة من الحكومة السعودية، ذكرت أن صفقة التورنادو تمت مقايضة بالنفط، كما هو حال مجمل برنامج اليمامة، وصفقة طائرات إف ـ ١٥ الاميركية المبرمة في سبتمبر العام الماضي، وأن المقايضات كانت موضع انتقاد كبير من جانب البريطانيين الذين يخشون من الفوارق الكبيرة في أثمان الصفقة، في حال تقلبات أسعار البترول في الاسواق العالمية.

المصادر المقربة من الحكومة السعودية ذكرت، أن صفقة التورنادو سيتم تمويلها عن طريق بيع ٢٠٠ ألف برميل يوميا لحساب شركة بريتيش أيروسبيس، وتضاف هذه الكمية الى كمية أخرى تصل الى ستمائة ألف برميل تباع يوميا لتغطية المرحلة الاولى من برنامج اليمامة، بحيث تتولى شركتا شل وبريتيش بتروليوم بيع ٥٠٠ ألف برميل يوميا، فيما تقوم أرامكو ببيع مائة الألف برميل المتبقية. وهي نفس الطريقة المتبعة لتغطية تكاليف صفقة الاثني وسبعين طائرة إف ـ ١٥ الاميركية، والتي تستهلك ٢٠٠ ألف برميل يوميا.

وبصورة اجمالية، يتم حاليا تخصيص ١،٢٥٠،٠٠٠ برميل يوميا للمقايضات الخاصة بصفقات عسكرية، وتشمل هذه المبيعات بعض العقود لحساب شركة دلة والبنك الاهلي وغيرها. مصادر سعودية، ذكرت بأن الملك فهد طالب جون ميجور، بأن يواصل الحلفاء ضغوطهم على هيئة الامم المتحدة كي لاترفع الحظر الدولي المفروض على تصدير النفط العراقي، كشرط لابرام صفقة التورنادو، لأن

الملك فهد طلب من ميجور، مواصلة الحلفاء الضغط على مجلس الامن لابقاء الحظر الاقتصادي على العراق، كشرط لتوقيع عقود التسلح.

هبوط أسعار النفط في الاسواق العالمية سيضر كثيرا بالاقتصاد السعودي، وقد يدفعها للتخلي عن عقود يتم التداول بشأنها بين بريتيش أيروسبيس ومسؤولين في وزارة الدفاع السعودية، والتي تقدر بستة مليارات دولار.

المصادر السعودية تلك، ذكرت بأن السيد ميجور وعد الملك فهد خيرا لما فيه مصلحة الطرفين، مما أثار ارتياح بعض الشركات الدفاعية البريطانية، كونه قد يفتح المجال أمام فرص ابرام صفقات عسكرية أخرى، كما يفسره التحرك الفاعل للمملكة داخل أروقة الاوبك، لاقناع كبار أعضاء هذه المنظمة بخفض الانتاج بنسبة ٤،٥ بالمئة من انتاج الدول الاثني عشر الاعضاء في منظمة أوبك، وهو تحرك يلتقي مع رغبة ايران، حيث تمطح الاخيرة لأن يصل التخفيض الى ١٠ بالمئة بهدف رفع الاسعار بنسبة ٢٠ بالمئة.

وقد نجحت المملكة أخيرا.. ففي السادس عشر من فبراير وبعد سجال مرير وضغوط مكثفة أعلنت الكويت عن قرارها بخفض انتاجها من النفط من مليوني برميل يوميا الى ١،٦ مليون، والتي اعتبرها الكويتيون «تضحية جسيمة ومؤلمة قدمتها الكويت»، فيما أشار وزير النفط الكويتي الى ضغوط مكثفة مارسها بعض الاعضاء على الكويت لخفض انتاجها، فيما احتفظت المملكة بحصتها الثابتة والبالغة ثمانية ملايين برميل يوميا.

وكان هشام ناظر وزير النفط السعودي قد نفى في السابع عشر من فبراير وقوف المملكة العربية السعودية ضد مقترحات كويتية عرضت اثناء اجتماع وزراء منظمة الاقطار المصدرة للنفط. ونسب راديو الرياض الى الوزير ناظر قوله ان ما قالته وكالة الاسيوشيتدبرس من أن السعودية كانت على رأس من رفضوا الاقتراح الكويتي بان تتعهد المنظمة النفطية بالسماح لها بزيادة انتاجها فيما بعد لا اساس له من الصحة على الاطلاق.

وأيا يكن الحال، فإن المملكة تبحث عن السبل الممكنة والمستحيلة لتسديد ديونها الداخلية والخارجية، وهكذا العجز الكبير في الميزانية السنوية، اضافة الى تسديد تكاليف الصفقات العسكرية، مع كل من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وكندا.

خيار المقايضات بالنفط، لم يكن مقبولا في أوساط المقربين من الملك والخبراء الاقتصاديين، الذين حاولوا ـ عبثا ـ ثني الملك عن قراره ذاك. وذكرت إحدى المصادر المقربة من العائلة المالكة، أن الخبراء والمقربين نصحوا الملك أكثر من مرة بأن لايسرف في المقايضات، لأن النفط هو مال غير مسيّل، وأن الاسترسال في خيار المقايضات يؤثر على حصة المملكة في الاوبك، كما يضر كثيرا بمداخيل البلاد العامة، فضلا عن انعكاساته السياسية الخطيرة..

ويشعر المقربون من الملك وهكذا العارفون بالاوضاع الاقتصادية للبلاد، أن الملك ـ وهكذا الحال بالنسبة لأقطاب العائلة المالكة ـ ليس آبها بما سيحدث في المستقبل، وأنه ليس على استعداد

حتى لسماع مايبديه الخبراء من آراء مستندة على حقائق وأرقام بخصوص الواقع الاقتصادي السيء الذي تشهده المملكة، رغم علمه بأن هذا الواقع قد يسوق البلاد الى اضطرابات سياسية كارثية، وعلى حد قول خبير اقتصادي سعودي «ليس هناك مايكبح جماح غضب الناس بعد أزمة الخليج الثانية الا التحسن في الاوضاع الاقتصادية، وفي غير هذه الحالة فإن البلاد توشك أن تنفجر».

صفقات جنونية في معرض إيديكس ٩٣

في الايام الاولى لافتتاح معرض الدفاع الدولي في أبوظبي إيديكس ٩٣، الذي أقيم في منتصف فبراير الماضي، وقعت دول الخليج مجموعة صفقات عسكرية مع شركات لصناعة السلاح تابعة لتسع وعشرين دولة شاركت في معرض إيديكس ٩٣. وفي تقرير لوكالة رويتر في الخامس عشر من فبراير الماضي جاء فيه:قال خبراء دفاع ان الدول العربية الخليجية تزمع انفاق ما يصل الى عشرة مليارات دولار سنويا على شراء أسلحة حتى نهاية القرن الحالى لكن جيوشها الصغيرة قد تجد صعوبة فى استيعاب هذه الاسلحة المتقدمة».

وقد تساءل خبير عسكري أميركي قائلا:لديهم الاموال لكن الاستيعاب مسألة اخرى. كم من الجنود لديهم لتدريبهم على صيانة وتشغيل المعدات الجديدة؟»، وأضاف الخبير الاميركي قائلا:ان المنطقة تقترب من التشبع بالاسلحة».

وعن الصفقات العسكرية التي تم ابرامها خلال ايام الافتتاح لمعرض إيديكس ٩٣، قالت الامارات أنها ستشترى ٤٣٦ دبابة لوكلير مكيفة الهواء و٤٦ عربة لنقل الدبابات من شركة جيات الفرنسية تصل قيمتها الى ٤ مليار دولار. الجدير بالذكر، أن الامين العام لحزب التجمع من أجل الجمهورية آلان جوبيه أعرب لأحد الاذاعات الفرنسية عن أسفه «لكون الفكرة التي طرحناها خلال حرب الخليج وتقضي بالسعي الى تحديدنظام أمني مشترك في المنطقة لم تلق أي متابعة»، وذلك بعد أن تجاوزت الولايات المتحدة اتفاقية التفاهم مع بريطانيا وفرنسا، الموقعة في مايو ١٩٩١م.

من جهة ثانية، قال بيير شيكا رئيس مجلس ادارة جيات خلال مؤتمر صحفي عقد في أبوظبي «اننا هنا للتواجد على المدى الطويل، ودعا الشركات الاجنبية للحضور الى الامارات والمشاركة. من جهة ثانية، جرت مناقشات في الخامس عشر من فبراير بين مسؤولين في وزارة الدفاع الاماراتية ومسؤولين روسيين لشراء مدافع جوية وقذائف تستخدم فى طائرات الميراج التى تستخدمها القوات المسلحة الاماراتية، وقد نفى وزير الدفاع الانباء التي تحدثت عن هذه الصفقة، فيما اكدت مصادر دفاعية اماراتية للحياة في عددها الصادر في السادس عشر من فبراير الماضي، بأن الامارات تنوي عقد صفقة طائرات عمودية من طراز أباتشي، وقد شاركت هذه الطائرات في حرب الخليج.

وتجري محادثات في الوقت الراهن بين شركات لصناعة الاسلحة في بريطانيا، مع حكومة الامارات لتوقيع عدد من الصفقات العسكرية، وذلك خلال المعرض الثالث الذي تقيمه بريطانيا في دبي في الثالث عشر من أبريل المقبل بمشاركة ٣٠٠ شركة ومؤسسة صناعية.

واعترف السفير البريطاني في الامارات بان صادرات بلاده لدول المنطقة خاصه الامارات تواجة منافسه حاده من بصانع عدد من الدول الا انه قال انه بعد تراجع الجنية الاسترليني مؤخرا فان المنافسه تجاه البضائع البريطانية فى الاسواق الخليجية ستكون اشد. وأكد ان بلادة ستواصل احتلال موقعها كمورد رئيسى للاسلحة لمنطقة الخليج خاصه الامارات وقال ان بلادة تواجه منافسه من دول اخرى كما هو الحال فى المجال التجارى، وان الشركات البريطانية تبحث حاليا مع المسئولين بالامارات توقيع صفقات عسكرية مختلفه سيعلن عن واحده منها قريبا.

المملكة العربية السعودية، وبعد توقيع صفقتي طائرات إف ١٥، وصفقة التورنادو الاخيرة دخلت في عدة صفقات عسكرية أخرى، وقال خبراء عسكريون خلال ايام معرض أيديكس ٩٣ ان لديها اتفاقا على مرحلتين لشراء ٤٦٥ دبابة من طراز ابرامز ام ١ ابه ٢ من شركة جنرال ديناميكس كورب وستطلب شراء ما يصل الى ٥٠٠ دبابة اخرى قبل نهاية القرن.

من جانب آخر، أعلنت شركة ريثيون الاميركية في السابع عشر من فبراير الماضي انها ستقدم مساعدات فنية وتدريبية وغيرها لنظم الدفاع الجوى المرتبطة بصواريخ باتريوت وهوك فى المملكة العربية السعودية بموجب عقد بيع مباشر قيمته ٥٠٠ مليون دولار. ويسري العقد حتى فبراير شباط من عام ١٩٩٥. وقالت الشركة في وقت لاحق انه من المقرر اجراء عمليات أخرى لتطوير صواريخ هوك التى نصبت فى السعودية منذ عام ١٩٦٧.

وقال مسئولون في الشركة أن قيمة صفقات صواريخ باترويوت التي عقدتها رايثون مع كل من المملكة والكويت قد بلغت حوالي بليوني دولار.

وكانت مصادر عربية قد ذكرت في السابع عشر من فبراير الماضي ان المملكة العربية السعودية تتجه الى شراء فرقاطات كندية من طراز هاليفاكس تبلغ قيمتها نحو ١،٦ مليار دولار امريكي. واضافت المصادر القريبة من الصفقة قولها ان السعودية ترغب في شراء ثلاث او اربع قطع من الفرقاطات قليلة الضوضاء التى يمكنها القيام بمهام مضادة للغواصات. ومضت المصادر تقول ان قرار الرياض شراء الفرقاطات اتخذ على ما يبدو قبل ان تسلم روسيا غواصة لايران اواخر العام الماضى.

ويقول خبراء ان من المتوقع ان تنفق السعودية وهى اكبر مصدر للنفط فى العالم نحو ١٢ مليار دولار سنويا على برامج عسكرية تصفها على شراء اسلحة.

أما عمان فقد أعلنت بعد لقاء رئيس الوزراء البريطاني ميجر مع السلطان قابوس في السابع والعشرين من يناير الماضي أن عمان قررت شراء ٣٦ دبابة من طراز تشالنجر ٢ وأربع مركبات مساندة من نوع تشالنجر فى صفقة قيمتها ١٥٠ مليون جنيه استرليني ويبدأ تسليم الاسلحة للسلطنة عام ١٩٩٥.

أجنحة الفرح والتفاؤل واليقين

مصعب الزبيري

في كثير من الحالات تصبح وسيلة قطع الارزاق هي البديل لوسيلة قطع الاعناق، وحينما تبقى لدى الطغاة ـ أحيانا ـ بقية من حياء، أو عندما لا يكون مزاجهم ـ أحيانا ـ مزاج سفك للدماء وتقطيع بالسكاكين لأوصال الخصوم، فإنهم حينئذ يعمدون الى وسيلة قطع الارزاق، من أجل اجاعة خصومهم أو معارضيهم أو من أجل محاولة اخضاع رقابهم وتحطيم رؤوسهم وضربهم في عصب عيشهم ومعيشة عيالهم.

وفي أحيان كثيرة يصبح قطع الرزق هو بالفعل المعادل الاجتماعي والاقتصادي للاطاحة بالعنق.

وفي أحيان كثيرة تكبر أوهام الطغاة فلا تسعهم الدنيا من الفرحة لمشاهد الخصوم المقطوعة أرزاقهم، المطرودين من وظائفهم، أو الممنوعين ابتداء من الحصول على وظيفة، ولمشاهد أسرهم المتوجعة من ضروب بلاء المعيشة العسيرة، وهنا يُخيّل الى الطغاة فعلا أنهم حققوا انتصارهم النهائي على المجتمع وغسلوا أيديهم من كل عناء.

غير أن هذا وهم عظيم تكررت دورسه الابتدائية في كل التاريخ ومع ذلك لم يستوعب الطغاة منها شيئا.

من أين للطغاة أن يستوعبوا دروس المدرسة الابتدائية في التاريخ؟.

وكيف للطغاة أن يفقهوا فقه المناضلين الاكبر؟.

إن قطع الاعناق لم يكن في أي يوم من قبل سببا في اعاقة سنن الله في التاريخ، ولم يكن قط زاجرا يزجر قوافل التحويل، ولم يكن قط على الاطلاق ضمانة أبدية خالدة لاعتقال المجتمع هكذا عن بكرة أبيه الى الابد، واغتصاب خصوبته الى قيام الساعة.

ذلكم هو قطع الأعناق!.

أو ذلكم هو أقصى ما يستطيع الطغاة بلوغه!

إذن وسيلة قطع الارزاق تبدو في نهايات الشوط أعجز من أن تحقق للطغاة أمانيهم التي لم تتحقق لهم ـ طيلة التاريخ ـ حتى بوسيلة قطع الاعناق.

لا قطع الاعناق يجدي!

ولا قطع الارزاق ينفع!

ولكن ليس من المهم كثيرا أن يتعلم طغاة لاحقون من طغاة سابقين أي شيء من عبثية قطع الارزاق أو عبثية قطع الاعناق!

الا أن هنالك حقيقة أضخم من كل هذا وأبسط من كل هذا ولكن كثيرا ما تذوب في مياه النسيان اليومي الجاري.

هذه الحقيقة هي أن الرازق هو الله وحده مالك خزائن الارض وخزائن السماوات.

كما ان الله وحده هو الذي يحيي ويميت بقضائه القديم وتصاريف أقداره في الكون.

وكم رأينا بعيوننا ـ في عمرنا المنصرم المحدود ـ عصافير جميلة وبلابل رائعة، وصقورا مهيبة ونسورا شاهقة، كتب الله أن يحسن ابتلاءها فوقعت في أسر الطغاة الذين قصقصوا أجنحتها امعانا في اذلالها، وحتى تجوع ومعها تجوع فراخها التي في أعشاشها، ولكن طالما أبصرناها ولا نزال نبصرها وهي تطير من غير أجنحة سوى أجنحة اليقين والتفاؤل والفرح، تغدو خماصا وتروح بطانا، تطوف من فوق رؤوس الطغاة وهم على الارض مثل نمال تدب على التراب من بعيد.

تغدو خماصا!

وتروح بطانا!

تغدو خماصا!

وتروح بطانا!

مقصقصة الأجنحة!

ليس سوى أجنحتها سوى أجنحة الفرح والتفاؤل واليقين!

تسبح في جو السماء.

تملأ الفضاء بأجمل هديل ونشيد وزغاريد.

غادية رائحة تخترق أجواء الطغاة، والطغاة على رمال الارض مثل نمل ملتصق فوق بقعة من الدبس ضئيلة.

تتحداهم، تحتقرهم، تطل عليهم من شاهق وهي تشدو وتنشد وتزغرد!

زيارة ديميريل للمنطقة

رسالة الأتراك إقتصادية، ومخاوف العرب تاريخية!

قام رئيس الوزراء التركي سليمان ديميريل بجولة في دول الخليج انتهت أواخر شهر يناير الماضي، وكان برفقته وفد كبير من الوزراء، من بينهم وزير الخارجية ووزير الدولة جافيد تشاغلر، ووزير الزراعة نجم الدين جوهري، ووكلاء وزارات الخزانة والتجارة الخارجية والدفاع وهيئة التخطيط الحكومية، وعدد من كبار المسؤولين إضافة الى عدد من رجال الأعمال الأتراك.

بدأت الزيارة بالكويت ثم السعودية فقطر فالبحرين والأمارات. أما هدفها فيمكن حصره في الجوانب الإقتصادية والتجارية التي تبحث عنها تركيا تعويضا عن خسارتها بسبب أزمة الخليج ومحاصرة العراق ومنعه من تصدير نفطه.

ورغم ما قيل عن اتفاقات ومشاريع أمنية وعسكرية عرضها الجانب التركي، إلا أن جوانبها الإقتصادية هي التي أُخذت بعين الإعتبار، ذلك أن انعطاف تركيا وحماستها للإنفتاح على العالم الإسلامي منذ انقلاب كنعان افرين في ١٩٨٠، استهدف إخراجها من مأزقها الإقتصادية، إذ يطغى على رسالتها الجانب المصلحي الإقتصادي البحت، دون مشاركة العالم العربي والإسلامي همومه السياسية اللهم إلا البوسنة ولأسباب تاريخية.

ومن جانب المملكة، فإن الرجل الثالث فيها الأمير سلطان وزير الدفاع، قد استقبل الوفد التركي، بسبب غياب ولي العهد خارج المملكة، وقد أشاد ديميريل في حديث أذاعه راديو الرياض في السادس والعشرين من يناير الماضي بما وصلت اليه العلاقات القائمة بين المملكة وتركيا، وأعرب عن يقينه الراسخ بأن هذه العلاقات سوف تستمر بصورة مميزة وجيدة، وقال: «ان علاقاتنا هامة جدا للاستقرار فى المنطقة ولتعزيز الرفاه والامن للمواطنين في البلدين الشقيقين، وإننا شعوبا وحكومات إخوة مترابطون ومرتبطون ارتباطا كبيرا وعلاقاتنا بكل تأكيد تسير بشكل مميز وقوي».

لكن المملكة، كما عدد من الدول الإسلامية لا تشعر بميل كبير لتركيا من الناحية السياسية، رغم - وربما بسبب - وقوفها الى جانب دول التحالف المناهض للعراق، وكانت الجناح الآخر الذي انطلقت منه الطائرات لتدك القوات العراقية ومنجزات العراق. أما سبب عدم الميل فعديدة:

أولها الإرث التاريخي، ونقصد به العلاقة المهتزة التي كانت سائدة بين العرب والأتراك في عهد الخلافة العثمانية، وايضا فيما بعد وصول القوميين الى الحكم والقضاء على دولة الخلافة. البعض من العرب يأخذ الأمر كصراع قومي عربي تركي، ولكن المملكة - ومن وجهة نظر مؤسسها - نظر الى الخلاف من زاوية مذهبية / سياسية، إضافة الى الحساسية القومية، فلا يخفى أن دولة الخلافة كانت العدو الأول لآل سعود، وهي التي دمرت دولة السعوديين الأولى ودمرت العاصمة الدرعية. وأن تلك الدولة كانت أحد مسببات إنهاء دولة السعوديين الثانية في الأحساء التي احتلها العثمانيون، وفي الوسط حيث حلفاؤهم آل رشيد زعماء شمر، فضلا عن الغرب عبر الشريف حسين وعائلة الأشراف.

كان السعوديون ينظرون الى الأتراك كمنحرفين عن الدين، وهي نظرة شملت الأتراك وغيرهم، من عرب وعجم. ولكن الأتراك شعروا بالمنافسة السعودية على زعامة العالم الإسلامي وبرزت تحديات على صعيد المذهب والفكر، فكان الأتراك رأس الحربة في المقاومة.

هذا هو الإرث التاريخي، الذي جعل الملك عبد العزيز يقول إبان الحرب العالمية الأولى وبعد اصطفافه الى جانب الحلفاء الذين احتلوا العراق، وفي محفل عام عقده قائد الحملة البريطانية على العراق السير بيرسي كوكس بحضور الشيخ خزعل من عربستان، ومبارك الصباح في الكويت، وبعض شيوخ القبائل. أن يقول: لو كانت في بدني قطرة تميل الى الأتراك لأخرجتها بسيفي، الأمر الذي أثار الكويتيين وعواطف المسلمين ضدّه!.

وثانيها، عدم ميل عموم المسلمين لتجربة تركيا ما بعد الخلافة، الى حد ان المسؤولين الدينيين في المملكة قاموا برثاء دولة الخلافة التي حاربوها الى جانب الإنجليز ردحا من الزمن وتمنوا زوالها وتفاخروا بحربها وكانوا يعتبرونها الدولة الكافرة. هذه الدولة الكافرة رثوها بعدما سقطت وتكشفت نيات المستعمرين وبعد أن وصل الى الحكم أسوأ الناس وأكثرهم عداء للدين. كانت تجربة كمال أتاتورك تجربة مرة سيئة، لا أحد ينظر اليها بعين الرضا حتى وإن قامت على أنقاض دولة الخلافة.

المصريون منزعجون .. والدنيا أرزاق!

اعتبرت صحيفة «الأهرام» في الأول من فبراير الماضي في مقال لها عن «ملامح الدور التركي في الخليج» أن دعم الصناعة العسكرية يعني «عمليا دعما غير مباشر للقوات العسكرية التركية في الوقت الذي تواجه فيه التطورات العسكرية العربية قيودا شتى، وتتعرض فيه لأزمات سيولة وغيرها، وقد يبدو مفيدا أن يكون هناك اهتمام مواز لدعم الصناعات العسكرية العربية بطرق شتى من بينها زيادة المساهمة المالية وزيادة قدراتها الإنتاجية».

أما صحيفة «أخبار اليوم» فقد شنّ رئيس تحريرها جلال دويدار هجوما على دول الخليج تحت عنوان «الدنيا ارزاق يا عرب» قال فيه: «ماذا بالله يمكن أن يقال تعليقا على هذا الإغداق الخليجي على تركيا وفقا لما جاء في صحيفة الرأي العام الكويتية وفي نشرة وكالة الأنباء الكويتية كونا باعتبارهما شاهدين من أهلها؟. ولقد دفعت الكويت لرئيس وزراء تركيا ديميريل مليار دولار بين المليارات الثلاثة التي حصل عليها من جولته الخليجية تحت بند مساعدة الصناعة الحربية التركية، وفي نفس الوقت الذي لم تتلق مصر التي شاركت بقواتها في تحرير الكويت سوى عشرين مليون دولار فقط مساهمة من الكويت في إزالة آثار الزلزال. أليست الصناعة الحربية المصرية وتمثلها هيئة التصنيع الحربي أحق بهذا الدعم حتى يجد العرب السلاح الذي يحتاجونه عندما يتعرضون لعدوان الطامعين. حقا الدنيا أرزاق»!.

وكانت المملكة طيلة عهودها تشعر بأنها تتناقض مع الدولة القومية العلمانية التركية، خاصة في عهد الملك فيصل، أما العهد الحالي فلا يشعر كثيرا بهذا التناقض. وإن كان ابتعاد تركيا عن العرب والمسلمين قد أبعدها عن النفوس وأبعد التعاطف معها حيث فضلت أن تكون جزءا من الغرب ـ الذي لا يقبل بها ـ بدل ان تكون من الشرق الذي يعاملها الغرب على أساسه!. فإذا أضفنا الى هذا موقف تركيا واعترافها بإسرائيل وتنكرها للعالم الإسلامي وقضاياه، بل وتهديدها المبطن للعرب المجاورين واعتماد لغة التهديد في السيطرة على أراضيهم، ومشاكل المياه المزمنة.. فإن من المستبعد أن تعير المملكة أهمية كبيرة في الوقت الحاضر على الأقل، للمواضيع العسكرية والأمنية المشتركة، ولكن يتوقع حدوث تطورات ملحوظة في الجوانب الإقتصادية في السنوات القادمة، تماثل الإنطلاقة التي حدثت بعد الإنقلاب العسكري الذي قاده أفرين. وهذا ـ على الأقل ـ ما يهم البلدين في الوقت الحاضر.

وباختصار، فإن رسالة تركيا للمنطقة، لها صفة اقتصادية وليست سياسية أو أمنية، ولا يمكن أن تقبل في العالم العربي على غير هذا النحو نظرا للحساسيات القديمة والجديدة، باعتبار تركيا جزءا من الغرب لا تريد الفكاك منه!. ولا تستطيع دول الخليج أن تغامر بعلاقات متميزة مع تركيا بدون أن تحسب حسابا كبيرا لعلاقاتها مع العالم العربي، خاصة العراق وسوريا ومصر.

بالطبع أراد ديميريل تسويق بضاعته الأمنية من منظور إقتصادي!، فعزف على موضوع الخطر الإيراني وتصاعد قوة إيران العسكرية والحاجة الى موازنتها في الخليج بقوة تركية!، خاصة وأن العراق غائب عن حلبة المنافسة، بل أن مصادر تركية قالت بأن العراق يشكل خطرا كبيرا وليس إيران وإسرائيل فحسب، وبالتالي لا بد من الركون الى قوة تركيا، في وقت تعطل فيه دول الخليج اتفاق دمشق الذي أبرم منذ نحو عامين!.

وكما أراد ديميريل استخدام الفزاعة الإيرانية لتخويف دول الخليج، كذلك فعل اوزال الرئيس التركي الذي كان يزور واشنطن في بدايات فبراير الماضي، حيث ضخم الخطر الإيراني على الغرب وحلفاته في آسيا الوسطى والخليج، ليصل الى نتيجة أن التعاطي لا يتم إلا بتقوية تركيا ومساعدتها، وقد اعتاد أوزال ومنذ سنوات على اللعب بالورقة الإيرانية على هذا النحو السيء والفج!.

ومن المنظار الإقتصادي، نجح ديميريل في مهمته، فقد أعلن أن الكويت ستقدم مليار دولار للقوات المسلحة التركية تعويضا لها عن الخسائر التي لحقت بها عندما شاركت في التحالف الذي أخرج العراق من الكويت، وأضاف بأن المبلغ سيدفع على مدى خمس سنوات. وفي الرياض أعلن ديميريل أن تركيا حصلت على دعم لصناعتها العسكرية بلغت ملياري ونصف المليار دولار من دول الخليج تسدد على مدى خمس سنوات، منها مليار من الكويت سدد منه ٢٠٠ مليون، و٥٠٠ مليون من الإمارات سدد منه ١٠٠ مليون، الى جانب ٥٠٠ مليون دولار من الولايات المتحدة، و٥٠٠ مليون دولار تساهم بها تركيا نفسها.

تجدر الإشارة الى أن المملكة والكويت إضافة الى الإمارات قد أنشأت صندوقا بمبلغ رأسماله ملياري دولار لتعويض خسائر تركيا عن حرب الخليج، بحيث تقدم السعودية والكويت ٢٠٠ مليون دولار سنويا على مدى أربع سنوات، في حين تقدم الإمارات ١٠٠ مليون سنويا، على ان تخصص الأموال في مشاريع الدفاع التركية.

وكانت تركيا قد حصلت من السعودية والكويت على هبات تقدر بمليارين ونصف المليار من الدولارات مقابل موقفها من أزمة الغزو. الموضوع الآخر الذي أثير أثناء زيارة ديميريل هو موضوع طائرات إف ١٦ التي ارادت تركيا تسويقها، بالتعاون مع واشنطن، فقد عرضت على الكويت بيعها العديد من المقاتلات كما عرضت على السعودية مدرعات، وقبل أن الدعم العسكري الخليجي كان مقابل الحصول على ١٦٠ طائرة مقاتلة تصنع في أنقرة بالإتفاق مع واشنطن.

وزير المالية السعودى يرى عودة الاموال من الخارج

يقول اقتصاديون سعوديون أن رؤوس الأموال التي تدفقت على المملكة من الخارج بعد انتهاء حرب تحرير الكويت، والتي ارادت الإفادة من وضع السوق، وكانت سببا رئيسيا في الإنتعاش الإقتصادي النسبي الذي لحظ خلال العامين الماضيين، بدأت بالهروب من جديد الى البنوك الغربية. وعزا محللون ذلك، الى تأخر الإصلاح السياسي في المملكة، وتلاشي الآمال التي كانت معقودة عليه أثناء الأزمة، من أن يكون لرجال الأعمال السعوديين دور في صناعة مستقبل المملكة وسياستها الحاضرة، أي أن يكونوا مشاركين سياسيين.

وتعبيرا عن القلق الذي يسود الوسط السياسي والإقتصادي السعودي، صرح وزير المالية السعودي ـ الذي أبدى مرات عديدة تذمره من تصرفات الملك غير المنضبطة التي تحول دون ضبط الوضع المالي للبلاد ـ بأن المستثمرين الخليجيين الذين لديهم أكثر من ١٠٠ مليار دولار في البنوك الغربية واليابانية سيعيدون أموالهم الى بلادهم متى أتيحت لهم فرص استثمار محلية مربحة. وقال أبا الخيل ان ثقة المستثمرين في دول الخليج تجددت بعد انتهاء حرب الخليج وان أموالا وفيرة عادت الى المنطقة.

وأضاف الوزير السعودي في خطاب أمام مؤتمر اقتصادي عقد في البحرين: «هناك علامات كثيرة على عودة الاموال بدلا من هجرتها الى الخارج منذ أوائل عام ١٩٩١»، وأشار الى أن المستثمرين السعوديين أعادوا وحدهم أكثر من عشرة مليارات دولار خلال ثمانية عشر شهرا، حتى يونيو ١٩٩٢. وهذه الفترة بنظر المحللين هي نهاية الفترة الذهبية وبداية بدء التراجع العكسي وبدء هجرة الاموال الى الخارج بصورة مزعجة.

وحسب إقتصاديين سعوديين، فإن مستقبل النظام السياسي في المملكة مظلم اعتمادا على التوقعات الإقتصادية المستقبلية خلال السنوات الثلاث القادمة، وقالوا بأن مستقبل العائلة المالكة يحدده بدرجة أساس مقدار نجاحها على الصعيد الإقتصادي الذي تفيد كل التنبوءات الإقتصادية بأنه مستقبل معتم.

المملكة تحت مجهر الرقابة الدولية

بدأت أضواء الرقابة الدولية مسلطة هذه الايام على المملكة، كما يظهر ذلك من خلال التقارير المكثفة التي تصدر بصورة مستمرة عن وسائل الاعلام الاجنبية، مؤكدة على أن المملكة تشهد تحولا داخليا كبيراوخطيرا، يتطلب تعاطيا مختلفا وجديا من قبل العائلة المالكة ومن الملك شخصيا.

إن هذا التركيز المكثف من جانب كبريات الصحف والمجلات الاجنبية على مجريات الاحداث في المملكة، بعد أزمة الخليج الثانية لم يأت بصورة عبثية، وإنما جاء نتيجة التطورات المثيرة للاهتمام الدولي، كما أنها تحاول تسليط الضوء على موقف الحكومة حيال هذه التطورات، حيث تجمع هذه التقارير، على أن تجاهل الحكومة السعودية لمعطيات هذا التحول قد ينذر بتفجرات غا ة في الخطورة، كما تظهر هذه التقارير أن العائلة المالكة لاتمتلك لياقة كافية في استيعاب هذا التحول الداخلي، الذي ينظر اليه الخبراء والمراقبون لهذه المنطقة على أنه يشبه الى حد كبير بالثورة الكامنة.

ونحن من خلال ترجمة هذه التقارير نحاول عرض النظرات السياسية السائدة في أوساط الغربيين، ومن يحاولون ايصال هذه النظرات الى صنّاع القرار في الغرب وخصوصا في الولايات المتحدة الاميركية.

هل الرمال على وشك أن تزحف على المملكة؟

جون روسانت- مجلة بيزنيس ويك ١٥ فبراير ١٩٩٣م

إذا أردت ان ترى المستهلك السعودي الثري جدا، فما عليك الا أن تذهب الى منطقة العيّا بالرياض في احدى الامسيات، حيث المراكز التسويقية المكسوة بالرخام والمحلات النسوية المليئة بالساعات الذهبية والكافيار ومصممي الازياء. إنها منطقة أو محلة تشبه ذلك القسم الصاخب والمزدحم بالحركة من شارع رودبو في بفرلي هيلز.

ولكن وعلى بعد ميل أو ميلين من تلك المنطقة أو المحلة، هناك مملكة عربية سعودية أخرى، حيث سوق البطحاء الصاخب - سوق عظيم وشرق أوسطي الطراز - الذي لا يؤمه الغربيون، وأما السعوديون فهم أفقر من أولئك الذين يتبضعون من أسواق العيّا. كما يفصل بين المحال المختلفة، محلات لبيع أشرطة الكاسيت، ولكنها، ليست أشرطة موسيقى وغناء، وانما هي أشرطة دينية. وبينما يهاجم كثير منها الولايات المتحدة الاميركية واسرائيل بشكل هستيري، يتجرأ بعضها على مهاجمة الاسرة المالكة السعودية. إن المظهرين المتناقضين - أحدهما غني وغربي، والآخر ضد الولايات المتحدة الاميركية ومتطرف - يحكيان الكثير عن الحقيقة الفصامية للمملكة العربية السعودية. ففي أقل من سنتين بعد عاصفة الصحراء، شهد الاقتصاد السعودي نموا لم يشهده من قبل أبدا، الأمر الذي وفّر للشركات الاميركية والاوروبية أرباحا ضخمة، ولكن التطرف الديني واللاثقة السياسية، هما أيضا في تصاعد ونمو. ومن هنا تطرح أسئلة حول الاستقرار - على المدى البعيد - لبلد هو الاول في العالم من حيث تصدير النفط، والحليف الرئيسي للولايات المتحدة الاميركية.

الزيادة المفاجئة في أسعار التأجير

في المستقبل القريب، تبدو الاشياء عظيمة، فالاقتصاد السعودي، المسنود بالارقام القياسية من الانتاج النفطي وتفاؤل ما بعد الحرب، ينمو بمعدل سنوي يقارب ٦ بالمئة، وتشبه المدن الكبيرة في السعودية - بما في ذلك الرياض وجدة والظهران - ساحات بناء عظيمة، وارتفعت أسعار تأجير المكاتب خلال السنوات الاخيرة بمعدل ٢٥ بالمئة، كما شهدت أسعار العقارات إرتفاعا يزيد على ٢٠٠ بالمئة في بعض الحالات. وفي هذا المجال يقول السيد ديفيد رهفس، كبير الاقتصاديين في بنك الرياض المحدود «من المحتمل أن تكون السعودية هي المكان الوحيد في العالم الذي ترتفع فيه أسعار العقارات».

وعلى عكس موجات النمو السعودية السابقة، يتغذى أو يتزود النمو الحالي على «أو من» ثقة القطاع الخاص الجديدة. وعلى الرغم من هروب عشرات المليارات من الدولارات الى الخارج عقب غزو صدام حسين للكويت، الا أن أكثر منها قد عاد بعد ذلك، كما أخذ السعوديون يزودون المشاريع المحلية بالمال. ويقول عبد الله الدباغ، السكرتير العام لغرف التجارة والصناعة في السعودية: «إنك ترى المال يتدفق من تحت الفُرش». وحسب تقديراته، فإن هناك

ما يقارب الثلاثين مليار دولار في يد القطاع الخاص داخل المملكة، جاهزة للاستثمار.

ومع ذلك، فإن ذلك الزبد يخفي خلفه بعض الاتجاهات المثيرة للقلق. فالحكومة السعودية غير قادرة وبشكل متزايد على كبح وتقليل مصروفاتها. كما أن تمويل عاصفة الصحراء والصرف السخي على المشاريع، رفعا دبون الحكومة من الصفر عام ١٩٨٨م الى الخمسين مليار دولار في الوقت الحاضر، أي أكثر من نصف الانتاج الكلي المحلي للمملكة. أما البنك المركزي السعودي، والذي كان يملك احتياطيا من المال يقدر بأكثر من مائة مليار دولار، فإنه لا يملك الا أربعة مليارات دولار في الوقت الحاضر. يقول أحد المستشارين الاقتصاديين في الرياض: «يبدو أن لا أحد يرغب في كبح ذلك. ومن المؤكد أن يكون الملك فهد كذلك».

إن مثل هذا الاسراف الذي يخيف البعض، يخلق وبشكل متزايد وضعا خادعا سهل التخريب، فاذا ما تدهورت أسعار النفط ـ كما حدث في منتصف الثمانينات ـ فلن تمتلك الرياض أية وسادة اقتصادية، وقد تكون الآثار مؤلمة وجارحة. ويقول أحد الدبلوماسيين الغربيين في الرياض: «تذكّر أنه، وفي فترة تدهور أسعار النفط في الثمانينات، لم تكن هناك أية حركة اسلامية موجودة. كما وأنك لم تكن تمتلك حركات مستعدة لتحمل تبعات خلق المشاكل، أما الآن، فإنك تمتلك ذلك».

ومع ذلك، فإن قليلا من الشركات الاميركية هي المهتمة بمثل تلك المسائل. وتمثل الاسواق السعودية حلما بالنسبة لمئات من الشركات الاميركية. ففي السنة الماضية، حصلت الشركات الاميركية على ثمانية مليارات دولار لمبيعاتها غير العسكرية للمملكة مما جعل الاخيرة المستورد الرئيسي للبضائع الاميركية. وبمعنى آخر، إن ما يدخل الاسواق السعودية الآن من مكيفات الهواء وسيارات الجيب ومن البضائع المختلفة الاميركية الصنع يزيد على ما يدخل منها الاسواق الصينية.

وفي السنتين الاخيرتين فقط، ارتفع نصيب الشركات الاميركية في الاسواق السعودية من ١٥ بالمئة الى ٢١ بالمئة في الوقت الحاضر، مما جعل كثيرا من الموردين الاوروبيين واليابانيين في حالة تذمر.

ويحصل ـ بالاضافة الى اصحاب الصناعات الاستهلاكية ـ أصحاب الصناعات الدفاعية والجوية على الكثير من المال السعودي. فصفقة طائرات «إف ـ ١٥» التي زادت قيمتها عن خمسة مليارات دولار «٧٢ طائرة نفاثة»، تستطيع أن تفتح أبواب مصانع سانت لويس التابعة لشركة ماكدونالد دوغلاس طيلة المدة المتبقية من هذا القرن. كما أن شركة بوينج هي في طريقها للحصول على صفقة بيع طائرات للخطوط الجوية السعودية «السعودية» بمبلغ يقدر بثلاثة مليارات دولار تقريبا، أما شركة هيوز ايراكرافت، التابعة لشركة جنرال موتورز، فقد حصلت على عقد بمبلغ قدره مليار دولار. ويشمل العقد بناء عدة أقمار صناعية بمبلغ «٢٥٨ مليون دولار» لمشروع عربسات الذي تموله السعودية. وفي هذا المجال، يقول السيد جون جريجلير الرئيس التنفيذي لشركة هيوز السعودية: «إنني أستطيع أن أقول وبكل اطمئنان أن السعودية في الوقت الحاضر تشكل سوقنا العالمي الاكثر أهمية».

جماعات الولاء

تشكل المملكة العربية السعودية منجم ذهب بالنسبة لـ «جي.إم، وفورد، وكريسلر»، فالمدن السعودية تغص بسيارات الشيفروليت والكابريس والكاديلاك والموديلات الاخرى. وتعتبر سيارة السوبربان العائلية المصنعة من قبل شركة جي. إم. هي الاكثر نجاحا، حيث تشكل مبيعاتها في الاسواق الخليجية «٩٥ بالمئة من كل ما يصدر منها الى الخارج»، وفي هذا المجال يقول السيد جاري رولي، نائب مدير المبيعات الخارجية في شركة جي. إم: «إن السوق السعودية تعتبر الاختراق الاعظم بالنسبة لمبيعاتنا خارج تكساس»، وتحاول الشركة بناء مصنع تجميع لها في السعودية.

وامتد النمو والازدهار الى الخدمات المالية، فسيتي بنك يمتلك أحسن مراكزه المربحة في المملكة العربية السعودية. وقد حقق البنك التابع لسيتي بنك في المملكة ـ البنك السعودي الاميركي «سامبا» ـ أرباحا خالصة تقدر بـ ٣٠٠ مليون دولار في السنة الماضية. وفي بلد يحرم على المرأة قيادة السيارة ولا تعمل فيه النساء، بدأ البنك بتوظيف النساء لتقديم استشارات استثمارية في البيوت.

ويعود النجاح الاميركي ـ جزئيا ـ الى انخفاض سعر الدولار والى مبيعات ما بعد الحرب، والمبيعات العسكرية السعودية التي بلغت «٢٥» مليار دولار منذ انتهاء حرب الخليج ما هي إلا تعبير عن إيفاء الدين السياسي الذي تشعر به المملكة تجاه الولايات المتحدة الاميركية. وفي هذا المجال يقول رجل الاعمال السعودي، محمد جميل «إن رجل الشارع العادي يمتلك شعورا عميقا بالجميل تجاه الولايات المتحدة الاميركية وأوروبا وذلك لحضورهم لتقديم المساعدة لنا».

ولكن الحب للولايات المتحدة يخلق ـ بعد ذلك ـ مشاكل في أرض الاسلام المقدسة. فمنذ الحرب الخليجية وحتى الآن، هناك زيادة عظيمة في نشاطات المتطرفين، والتي هي جزئيا عبارة عن انعكاس لما يحدث في بقية مناطق الشرق الاوسط. فالمطاوعة ـ رجل البوليس الديني ـ يفتشون مراكز التسوق وأسواق السوبرماركت الضخمة للبحث عن الاشياء التي يرون مخالفتها لمعتقداتهم. وفي الآونة الاخيرة، يقول كثير من السعوديين أن المجموعات المتدينة بدأت لأول مرة بدخول المنازل الخاصة بحثا عن المشروبات الكحولية والصور العارية. وفي هذا المجال يقول أحد تجار جدة: «إنني لا أشعر بالأمن وأنا في داخل بيتي، بعد هذا».

ويصب الاقتصاد السياسي الخاطىء في صالح المتطرفين، فالنمو السكاني الذي يصل الى ٣،٥ بالمئة سنويا، هو من بين النسب الاعلى في العالم. كما أن الاطفال الذين ولدوا باعداد كبيرة أثناء ارتفاع أسعار النفط عام ١٩٧٤ يواجهون اسواق العمل بشكل حاشد. بالطبع، أكثرهم غير مهيئين للعمل الانتاجي. هذا بالاضافة الى أن الشركات التابعة للقطاع الخاص تفضل المصريين والباكستانيين والبنجلاديشيين لأنها تدفع لهم ثلث ما تدفع للسعوديين. ويشكل السعوديون نسبة تقدر بـ «٢٠ ٪» من قوة العمل التابعة للقطاع الخاص. وفي هذا الصدد يقول أحد سكان الرياض: «اذا كنت شابا هنا، فإما أن تتجه الى المخدرات وإما الى الدين».

وبينما تتغاضى الحكومة السعودية عن ـ وفي بعض الحالات تشجع ـ النشاطات الدينية، نجدها تعارضها عندما تمتد الى المجال السياسي. وذلك هو ما يزداد يوما بعد آخر. ففي

نوفمبر ١٩٩٢، نشر سعوديون متدينون مذكرة انتقدوا فيها المؤسسة العسكرية السعودية ودعوا الى «أسلمة» أكثر. والاسلمة تعني التقليل من السياسات الموالية لأمريكا وللاجانب.

أما الملك فهد فقد رد على ذلك محذرا بابعاد السياسة عن المساجد. وعلى الرغم من انتشار الشائعات في الرياض عن سجن بعض المتطرفين الاسلاميين، الا أن «الحكومة لا يبدو أنها قادرة على السيطرة على مثل هؤلاء الناس» وذلك حسب ما قاله أحد الدبلوماسيين الغربيين في الرياض.

أحد المحللين المحليين خائف من أن يكون فهد غير قادر على معالجة أية أزمة. ففي فترة ما، أعتبر نشيطا نسبيا وأميرا ليبراليا. أما الآن فهو ملك عجوز يبلغ من العمر «٧٤» عاما وفي حالة صحية غير جيدة وينام غالبية نهاره في واحد من مجمعاته السكنية الكثيرة. وعلى الرغم من أن الحكومة تمتلك مؤسسات قديرة ـ مثل البنك المركزي وأرامكو السعودية ـ الا أن اتخاذ القرارات كثيرا ما يمسك بها الملك.

وستبقى الرياض قادرة على اخفاء التشنجات في المجتمع السعودي، مادام هناك ثبات نسبي في أسعار النفط. أما اذا ما حدث شيء ليفجر الفقاعة ـ كانخفاض أسعار النفط اذا مارفعت الامم المتحدة الحظر عن انتاج النفط العراقي ـ فإن السلبيات سوف تزحف.

بعد مرور سنتين على حرب الخليج.. الكثير من السعوديين يتصرفون وكأن شيئا لم يقع!

ثوني هوروتز ـ وول ستريت جورنال ـ
١٣ يناير ١٩٩٣

عندما افتتح مطعم باتريوت الوطني بجدة، في نهاية حرب الخليج، أصبحت أضواء «صواريخ» النيون تتلألأ على وجوه الوافدين الى المطعم، كما أنها اصبحت مصدر اهتمام الناس والصحافة المحلية. وقد قال أحد الوافدين للمطعم واسمه أسامة الابراهيم وهو طالب في كلية الطب: «إن أمريكا حاربت من أجل مصالحها، ولم تحارب من أجل مصالحنا»، وأضاف: «لو كان عندنا جيش حقيقي، لم نكن لنستعين بالغرب للدفاع عنا».. في ذلك الوقت كان أحد رواد المطعم، محمد لقمان، يستمع الى الحوار بدون ارتياح، كالكثير من السعوديين، ولكن لم يسترسل كثيرا في شرح ما يطلق عليه بالعربية «الازمة».

ويقول أحد العاملين في شركة الهاتف «إن الازمة جعلتني أشعر بالخجل وليس بالفخر»، ويضيف: «ويبدو من الافضل لنا أن ننسى ما حدث، ونعيش فترة ما قبل الحرب».

وفي محاولة مقصودة، حاولت الحكومة مسح جميع آثار الحرب التي انطلقت من أراضيها قبل عامين، فلم يحتفل بذكراها، كما لا يوجد توثيق لها، ولم تعقد ندوات لمناقشة جوانبها، وفي الحقيقة لا توجد حتى نقاشات عامة حول هذه الحرب. ولكن الكثير من السعوديين ـ كالذين في المطعم ـ يعتقدون بأن الحرب ضد العراق لازالت تحمل بين طياتها الكثير من التساؤلات المحرجة، والتي من الصعب الحصول على الاجابة عنها، الا من خلال المساجد وعبر أشرطة الكاسيت وفق نظريات التآمر، والتي تقول: «إن السعودية ليست منطقة آمنة وغنية للابد كحليف للولايات المتحدة الاميركية والتي تستند عليها كركيزة اساسية للطاقة وسياستها في الشرق الاوسط».

ومن الجدير بالذكر، أن تأثير الاسلاميين المتشددين في ازدياد كبير، كما أن تحرر الناس من الاوهام الحكومية في ازدياد كبير أيضا، إضافة الى أن عدم الثقة في الغرب، وخاصة الولايات المتحدة الاميركية في حالة تزايد، ومن جهة أخرى جلس فريد قرشي في شهر ديسمبر وبالتحديد عند دخول القوات الاميركية للصومال، جلس في مكتبه يراجع خارطة العالم،

شركات أمريكية تكتشف الذهب في الرمال

الشركة	النشاط في السعودية
جنرال موتورز	تبيع سيارات شيفروليت عائلية «سوبربان» وكابريس وموديلات أخرى بما يعادل ٦٠٠ مليون دولار سنويا.
هيوز ايراكرافت	لديها عقد للدفاع الجوي بقيمة ٨٣٧ مليون دولار، وعقدآخر لبناء اتصالات عبر الاقمار الصناعية بقيمة ٢٥٨ مليون دولار.
إيه تي أند تي	قدمت عطاءا للحصول على مشروع توسعة الخدمات التلفونية بمبلغ قدره «٢،٥» مليار دولار.
إي سيستم	تتنافس على الحصول على مشروع أمني حدودي بمبلغ قدره ثلاثة مليارات دولار.
سيتي بنك	سيمتلك ثلاثين بالمئة من أسهم البنك السعودي الاميركي، وهو البنك الاكثر أرباحا في السعودية.

فوضع خطا تحت سراييفو، وشطب على اسرائيل باللون الابيض.. وقد تلقى فريد تعليمه في الولايات المتحدة الاميركية لمدة تسع سنوات، ويرأس الآن أكبر لجنة خيرية في العالم العربي. وبالنسبة لجهود الاغاثة بقيادة الولايات المتحدة الاميركية يقول فريد «يعتقد بعض الناس، بأن المقصود من كل هذه العمليات، هو لإضعاف الدول الاسلامية المجاورة لاسرائيل، بدءا بالصومال، وبعدها السودان، ومن ثم مصر».

والصومال ـ مقارنة بتراخي الولايات المتحدة في البوسنة، حيث يقتل المسلمون بواسطة الصرب ـ قد غيّر وجهة نظر السعوديين حيال حرب الخليج. تساءل فريد قائلا «هل الاسلحة الاميركية تجد طريقها فقط بسهولة عندما توجه ضد المسلمين» ويضيف «وهذا مايتساءل حوله بعض الناس».

ومن الجدير بالذكر، أن المعارضة تنمو، بواسطة بعض الناس، ويتحدث الدكتور القرشي عن المسلمين المتشددين، والذين نمت فعاليتهم منذ حرب الخليج. وبالمقارنة بمصر والجزائر، واللتين ولدتا مشاكلهما الاقتصادية معارضة شعبية وألهبتها، حيث أن المواطنين السعوديين، خدّروا ولسنوات طويلة بالقروض الميسرة، والاعمال السهلة، وبالاسواق المكدسة بالبضائع. لذلك نجد أن بعض الامراء لايلتقون الا مع عدد محدود من الناس.

ومن جهة أخرى، فإن الظروف الراهنة تختلف عن السابق، فتوجد حاليا مؤشرات على أن الامور ليست كما كانت عليه فيما مضى. ولذلك بعد سنوات من الفساد وسوء الادارة والعجز في الميزانية.. والتي نجم عنها ازدحاما في المدارس وكثرة العاطلين عن العمل من الشباب السعودي، علاوة على حالة عدم الاستقرار والتي أعقبت الحرب، مع انعدام الحريات السياسية والصحافية.. والمنبر الهام الوحيد هو المسجد، وأن السعوديين الذين يرتادون المساجد للوعظ والارشاد، يجدون في الوقت الحاضر، حركة اسلامية قوية، أكثر تعقيدا وصلابة من السنوات السابقة، كما أنها مسيّسة.

ويقول رجل أعمال من جدة، والذي يمتلىء جهاز الفاكس لمكتبه، بصورة مستمرة بالرسائل والملاحظات من المتشددين «العقلية لازالت تعيش القرن السابع، ولكن الوسائل والمهارات هي للقرن العشرين» وأشار الى أن بعض السعوديين يجدون صناديق بريدهم مملوءة بأشرطة الكاسيت تحتوي على خطب مناوئة للغرب..بالاضافة الى شبكة كمبيوتر، يستطيع من خلالها، المتأثر بالتوجه الديني أن يتابع الرسائل الموجهة من القيادات الدينية والمشايخ.

ومن الجدير بالذكر، أن في الصيف الماضي، قام ١٠٧ من الشخصيات الدينية والعلماء بالتوقيع على عريضة «مذكرة النصيحة»، رفعت للملك فهد، تطالبه بتطبيق الشريعة الاسلامية في البلاد. والذي أدهش الكثير من السعوديين هو تنوع خلفيات الموقعين عليها وقد جاء في المذكرة انتقاد واضح لكثير من الامور منها: الفساد الاداري الحكومي المتجذر، والجيش، ونظام القضاء الذي يمنع المحامي من الدخول الى قامة المحكمة».

ويقول رجل أعمال، يرى شعبية المتشددين في البلاد، كشعبية روس بيرو، أثناء حملته الانتخابية «كل سعودي يستطيع الحصول على الاشياء، بالطريقة التي يتفقون عليها ومثل هذه الشعبية تجد صداها في الوقت الذي يكافح ويكابد ويعاني منه السعوديون، وطالما أن هذه ليست الصومال، وأيضا ليست أرضا دائمة الغنى والثروة كما يتصور الكثير من الغربيين، فيوجد في سوق جدة التجاري «وبالتحديد خلف العمارات الزجاجية الحديدية، الصلبة، الشاهقة»، شوارع غير مرصوفة، مليئة بالذباب والقاذورات. كما أن الرواتب لم تتغير، فهي كما كانت عليه منذ عقد من الزمن، لذلك لايستطيع الكثير من السعوديين توفير أكثر من حاجته الاساسية.

من جهة أخرى، لايستطيع الكثير من السعوديين الحصول على وظائف..بالاضافة الى أن القطاع العام المتخم، لايستطيع توفير وظائف للشباب السعودي، فيما يفضل القطاع الخاص الايدي الجنبية، لرخصها، ولتدربها بشكل أفضل، خلافا للمتخرجين والجامعيين السعوديين الذين مازالوا يتلقون تعليمهم اعتمادا على المناهج السابقة..وبالرغم من التوسع الكبير للدولة لسنوات، فإن نسبة موظفي القطاع الخاص من السعوديين لاتتجاوز ١٠ بالمئة.

إن البنى التحتية، والخدمات الاجتماعية للدولة، تمت على أساس الطفرة الاقتصادية في نهاية السبعينات، وفي بداية الثمانينات، وقد بدأت تدريجيا بالتراجع. ويوجد الآن في جدة بعض الشوارع لاتحصل على الماء سوى يومين في الاسبوع فقط. كما أن الاطباء أكثر مايجرون عمليات التوليد في غرفة الطوارىء، لأن الاسرّة بالمستشفيات محدودة جدا، بالاضافة الى قروض السكن المرهقة، والتي تتطلب انتظارا من المتقدم الى خمس سنوات للحصول عليها.

ويقول شاب في الثالثة والعشرين من عمره، ويعمل موظفا في بنك، وكان ينتظر في صالة بنك التسليف «إن الحكومة لاتعمل لنا أي شيء اضافي الآن» ويضيف الشاب «إن الحكومة لاتعرف عن مشاكلنا أي شيء». ومشكلة هذا الشاب، أنه ينوي الزواج، ولكن راتبه ٩٠٠ دولار في الشهر فقط، وهذا لايغطي مصاريف حفل الزواج، والمهر، والاثاث، فهذه الاشياء تعتبر جزءا من تقاليد الزواج في السعودية.. وعندما رفض البنك اعطاء الشاب قرضا لكي يتزوج قام بطلب مساعدة من مجموعة اسلامية متشددة، لديها صندوق يدعى «الصندوق الخيري لتزويج العزاب»، وهذا الصندوق يساعد في ترتيب حفل الزواج بأسعار أقل تكلفة، كما يوفر لهم قروضا، بالاضافة الى الاثاث وثياب الزفاف.

ويقول مدير المجموعة محمود ولي، مشيرا الى فستان زفاف للاستعارة «الزينة، الذهب، وماتحتاجه العروس وتحبه»، وهذه المجموعة، رجال ملتحون، يلبسون ثياب قصيرة، وهو «يعتبر زي المتشددين. ويقومون باستخدام الكمبيوتر لمتابعة الشباب الذين يقومون بمساعدتهم «بما فيه مساعدة الشاب عندما يرزقه الله بمولود بـ ٣٥٠ دولار»، وقد قام الصندوق منذ تأسيسه عام ١٩٨٧، بمساعدة مايربو على ١٧٥٠ شاب، والرقم يتضاعف كل عام.

وتجدر الاشارة، الى أنه توجد مجموعات اسلامية اخرى، لسد الفراغ في مجالات أخرى، مغطية الفراغ الذي تشغله الدولة، ممايزيد من شعبية المتشددين في البلاد، ويقلل من شعبية الحكومة، والصندوق الخيري لتزويج العزاب، يعتبر بقيادة أحد المشائخ السلفيين الذين ينتقدون النظام.

وتجدر الاشارة الى أن حالة الاصولية الاسلامية، تنتشر شيئا فشيئا بشكل قوي، في كل أنحاء البلاد، خاصة في صفوف الشباب البالغين

من العمر ١٨ سنة، والذين يمثلون نصف سكان البلاد تقريبا، وتعتبر الأزمة الاقتصادية التي تمر بها البلاد، أحد هذه الاسباب ،كما أن تنامي الحالة الدينية في معظم بلدان الشرق الاوسط لدليل على ذلك، ولكن الحرب عجلت لها.

«الأزمة كانت مربكة للكثير منا»، يقول وليد البغدادي، طالب، ويضيف «لذلك عاد الكثير للاسلام مرة أخرى، لأنه يجعل الامور واضحة»، وبعد انتهاء البغدادي من الحصص الجامعية ،كعادة معظم طلبة الجامعة، يذهب الى كشك لبيع أشرطة الكاسيت خارج الحي الجامعي، ليشتري شريط كاسيت بعنوان «الاسلام مقابل المسيحية»، ويعتبر من أسخن الاشرطة في ذلك الاسبوع، ويقول الشيخ المحاضر في بعض مقتطفات الشريط «وفي الجانب الغربي من جدة، يتعاطى المسلمون المخدرات والكحول.. لذلك سيقبلون بالمسيحية»، ويضيف الشيخ الذي سجل صوته مع الصدى ليكون مؤثرا«إنني أشجب توظيف غير المسلمين في البلاد واستخدام اللغة الانجليزية في مدارسنا». ويقول السيد البغدادي: الرسالة هي «الإسلام قوي، ولكن الناس غير ذلك، ولذلك يستطيع الغرب عمل مايشاء».

والجدير بالذكر، أن هذه المحلات التي تبيع أشرطة الكاسيت، جاءت شعبيتها مع حرب الخليج، وتعتبر هذه الأشرطة ضد العائلة الحاكمة، وهذا الأسلوب الجديد جلي وواضح من الكتابة على الجدران كهذه الاية القرانية «الممنوعة» «إن الملوك إذا دخلوا قرية أفسدوها وجعلوا أعزة اهلها أذلة».

ويتوقع معظم السعوديين والمحللين الأجانب أن «٢٠ ٪» من الشعب السعودي يؤيدون برنامج المتشددين، والذي ينادي بإغلاق البنوك الربوية، وبالحرب المقدسة ضد إسرائيل ، ولكن إذا أستطاع المتشددون المحافظة والسيطرة على المناظرة السياسية، والحكومة لم تغير من طريقتها، فأن معظم الناس سيكونون مع الخط المتشدد.

في بعض المناطق، بدأ التغيير.. ففي وكالة الإعلان الأفقي، في جدة، كان إميلي شاربيني يعد إعلانين تجاريين منذ سنتين، وفي أحدهما (الأعلانات)، أن جنّيا في بدلة فضاء يناول زبتا من الطعام لدولة بيت شديدة الأهتياج، فعندما أراد بثه تلفزيونيا بعد حرب الخليج مباشرة، منعته الرقابة السعودية. ويقول السيد شاربيني «القوانين تغيرت».. وبالنسبة لبدلة الجني كانت ضيقة جدا، لذلك منعت، علما بأن تكلفة الإعلانين الكلية «٨٠ ألف دولار»..

فمنذ اشتعال الحرب فرجال الدين السعوديون، والذي يطلق عليهم «المطاوعة» كانوا ايضا يحاربون في جبهة أخرى مايطلقون عليه «الفساد» ويقومون بتحطيم الصحون الهوائية لأنهم يعتقدون بأنها قنوات لنشر فساد الغرب.. علاوة على القتل بالسيف، والذي علق لفترة أثناء الأزمة، فقد أستؤنف الآن، ففي الوقت الذي يؤيد فيه السعوديون، القتل بالسيف، حيث يزاول هذا العمل سيافون أمام جمهرة من الناس في وسط المدينة، فالكثير منهم قد إستغرب وإندهش عندما أعدم أحد أبناء الشيعة في المنطقة الشرقية «صادق مال الله»، في المدة الأخيرة، لإدعائهم بأنه قد سب الله والرسول، وإعتناقه المسيحية، وتهريب الأنجيل، وتبعه في ديسمبر الماضي، الحكم بالإعدام على قلبينيين، لدعوتهم الى المسيحية في يوم ميلاد المسيح، وبدلا من ذلك سفروا من البلاد.

يقول أحد رجال الأعمال الغربيين، والذي يقول بأن سلطات المطار في جدة قد صادرت هدية الكريسمس لإبنه، وهي عبارة عن لعبة أطفال مجسمة لبابا نويل، يقول «العيش هنا، دائما صعب لغير المسلم، ولكن الآن، فالكثير منا يخاف من الحملات المتوقعة ضدنا».

إن معظم السعوديين «يعتقد بأن الحركة المضادة» يرجع تاريخها الى نوفمبر ١٩٩٠ عندما قامت ٤٧ أمرأة سعودية بسياقة السيارات في شوارع الرياض، لمعارضة قانون منع المرأة السعودية من السياقة، وقد أطلق عليهم المتشددون «العاهرات»، علاوة على فصلهن من وظائفهن، وسحبت جوازاتهن، ومنعن من السفر، ونتيجة لذلك، منعت المرأة السعودية ولأول مرة بشكل رسمي من قيادة السيارة.

وبعد مدة، أعيدت لهن جوازاتهن، وأعدن لوظائفهن ولكن ماحدث لهن قد أسكت الليبراليين، الذين كانوا يأملون من أن الأزمة قد ساهمت في تقدم المجتمع، ويقول رجل سعودي بارز «لقد خرجنا من الزنزانة عندما كان الأمريكيون هنا، ولكننا رجعنا مرة أخرى».

فهو وبعض الليبراليين يلومون الغرب لفشلهم في إقناع وتشجيع العائلة الحاكمة على التغيير إبان إندلاع حرب الخليج، ومن الواضح أنه لايوجد أي ضغط من قبل الأمريكيين في الوقت الحاضر، وإن وجد فهو قليل جدا، ويقول أحد الدبلوماسيين الغربيين، عندما سئل فيما إذا طرح موضوع حقوق الأنسان والتغيير السياسي مع المسئولين السعوديين «لقد صرفنا أغلب الوقت أو جله في الحديث عن هذه الامور».

تجدر الأشارة إلى أن هناك مسألة مهمة في هذا المجال، وخاصة للولايات المتحدة الأميركية، وهي أن السعودية تقوم بتزويدها بربع إستيرادها من البترول، وتعتبر شريكا لها في الدفاع الأقليمي، فالطائرات الأميركية كانت تنطلق من قاعدة الظهران لضرب أهداف عراقية في حرب الخليج، ولقد قام السعوديون بشراء أكثر من ٢٥ بليون من السلاح الأمريكي منذ أغسطس عام ١٩٩٠ وارتفعت صادرات الأسلحة الأمريكية للسعودية الى مايقارب ٨ بليون دولار في عام ١٩٩٢، أي مايقارب ضعف الرقم للسنتين المنصرمتين.

يضاف الى ذلك، أن السوق السعودية للسيارات، تعتبرمن أكبر الأسواق التجارية لمنتجات شركتي كرايسلر وفورد الأمريكيتين في العالم.

علاوة على أن السعودية تؤيد وتساند محادثات السلام في الشرق الأوسط، ولكن ليست بالقوة التي تريدها أميركا، وأحد الأسباب هو الموقف السعودي المعلن برفض المساومة مع إسرائيل، والذي كان يغذيه الأعلام السعودي لسنوات طويلة، ولكن الاعلام السعودي بدأ مؤخرا، يشير الى اسرائيل بدلا من «العدو الصهيوني».

وقد حذّر صحافي من جدة، أن التوجه ضد اسرائيل، من الممكن أن ينمو، ويضيف «إذا كان الغرب يريد السلام فمن المفروض أن يقيمه سريعا»، ويمضي «إذا تريد إنتظار رأي الشارع العربي، فإنه لن يحدث».

والجدير بالذكر إلى أن الشارع السعودي اليوم ليس كالأمس، فالشارع اليوم يعبر عن رأيه بكل صراحة، وهذا المجتمع التقليدي المحافظ ينفجر بالنكات السياسية اليوم، فأغلبها تصور الملك بأنه كالحاكم المخبول، والآخرى تهزأ بالتعديلات السياسية الأخيرة «النظام الاساسي، مجلس الشورى، نظام المقاطعات»، والذي

يعتبره السعوديون «مسخرة»، لأن الملك وعد به بسبب الأزمة.

وتجدر الأشارة إلى أن الناس تعيب على الملك لمحاولاته المستمرة في تحسين سمعته في الخارج، في الوقت الذي يتجاهل شعبه، فالكثير من السعوديين - كمثال - قد تأثر كثيرا عندما تبرع الملك فهد بملايين الدولارات لإعادة بناء المدارس في القاهرة والتي تضررت من الهزة الأرضية، في الوقت الذي تزدحم فيه مدارس البلاد بالطلبة، حيث يقدر عدد الطلبة في الفصل الواحد بأربعين طالبا، كما يريد السعوديون معرفة «أين تصرف الأموال السعودية التي تأتي من بيع ٨،٤ مليون برميل من إنتاج النفط يوميا، إضافة إلى أنهم ينزعجون من الإشاعات التي تتحدث عن أسعار القصور المطلية بالذهب، وأحدها الذي يقع في شارع الملك المحفوف بأشجار النخيل في جدة»، ويتذمرون ويستاءون من تصرفات الأمراء وتابعيهم المنتفعين والذين يحصلون على «٣٠٪» كعمولة للصفقات التجارية، علاوة على الفساد الأداري الذي يستنزف موارد الأمة، وخير مثال على ذلك أزمة المياه في البلاد، فالبرغم من قلة الصناعة «تعتبر السعودية من أكثر الدول إستهلاكا للمياه في العالم، والسبب الأساسي هو الزيادة في زراعة القمح، والذي تشتريه الدولة من الفلاحين، بأربعة أضعاف سعره العالمي، ولوجود فائض هائل في الأنتاج، فإن الحكومة السعودية تحاول بيعه أو إعطائه بلا مقابل للخارج، مما جعل صحراء المملكة سادس مصدر للقمح في العالم، علما بأن زراعة طن واحد من القمح تستهلك ما يقارب ٢٠٠٠ طن من المياه، مستنزفا أثمن الطبقات الصخرية المائية.

وقد تساءل أحد المسئولين «لماذا لازالت الحكومة تقدم العون المالي لزراعة القمح؟» ويضيف قائلا «إن هذه المزارع مملوكة من قبل عوائل ذات نفوذ كبير، وهي مرتبطة بالملك مباشرة ووزير الزراعة ليس لديه مايستطيع عمله»، ويقول السعوديون بأن هذه القضية «زراعة القمح» توضح كيف أن الملك فهد ينفرد بالقرار، فمنذ أن جعل السلطة مركزية، وهو يحاول تكميم الأفواه التي تطالب بالتغيير، ويقول شاب سعودي عن أصحاب النفوذ والمنتفعين من الملك «إذا كنت تعرف بأن الملك سيكون بجانبك، في أي قضية كانت فليس مهما أن تكون كسولا او فاسدا إداريا».

وتجدر الأشارة إلى أن الملك، في خطوة معتادة - قام مؤخرا بعزل بعض الأعضاء من هيئة كبار العلماء بسبب عدم شجب «مذكرة النصيحة»، وعدم مهاجمة المتشددين في إستخدام المسجد للتوعية السياسية.

ولكن الكثير من السعوديين يتساءلون: ماذا سيكون مصير الدولة في حالة تعرضها لأزمة في المستقبل، سواء موت الملك فهد، والذي يبلغ من العمر ٧١ سنة، أم هبوط أسعار البترول، أم تحد عسكري جديد.

ومن جانب اخر، فالسعوديون يعيشون حالة القلق من إنبعاث الثورة الإسلامية من إيران، ومندهشون من النهوض الإسلامي من إيران، والعائلة المالكة لازالت مستاءة من القادة في كل من اليمن والسودان والأردن، لوقوفهم مع العراق في حرب الخليج، إضافة إلى المناوشات الحدودية مع الجارة الصغيرة قطر. ويقول مهندس معماري، قام ببناء ملاجيء بقيمة ١٠٠ ألف دولار، «توجد ملاجيء للحماية من القنابل، إلا أن التفاخر ليس موجودا، لأن الناس يريدون تجنب العمليات الارهابية».

ورغم ذلك، فإن الحديث رسميا عن عدم الإستقرار في البلاد يبقى طي الكتمان، فيمنع الحديث عن أزمة الخليج في المدارس منعا باتا وما خلفته الأزمة من آثار، خشية تذكير الناس بالموقف السعودي الهش، أو توجيه اسئلة حساسة تبقى بلا إجابة.

ويوضح هذا، السيد أحمد عبد الرشيد، مدرس لغة إنجليزية في مدارس متوسطة جدة، بقوله «الازمة تعتبر أمرا سياسيا لايمكن النقاش فيه».

وفي جولة معه حول الملاعب الرياضية في المدرسة، لفت نظري إلى رسوم وأشكال من قبل الطلبة، علقت على الجدران ومعظمها في القضايا الإسلامية، وتوقف الأستاذ قليلا عند ملصق من الملصقات عليه صورة دبابات، وطائرات، وجنود مسلحون في أرض المعركة، وفي عمليات عاصفة الصحراء، ويقول الاستاذ عبد الرشيد «هذا ليس حقيقيا» وينتقل بسرعة الى منظر آخر..ويقول «هذا فقط بعض التخيلات عن الحرب».

«الغزو السعودي للبنوك الاميركية»

كريستوفر بايرون - مجلة نيويورك الاسبوعية - ١ فبراير ١٩٩٣

تقول المجلة في تقرير مطول كتبه كريستوفر بايرون بأن العرب وغموضهم، وتدفق مليارات الدولارات، يصلح لقصة خيالية، يكتبها روبرت لودلوم، غير أن القصة هي حقيقية، اذ أن النظام المصرفي الأميركي الذي هزته فضيحة بنك الأعتماد والتجارة الدولي، وبنوك التسليف والأدخار الأميركية، يواجه تحديات جديدة، فالممولون العرب يستثمرون مئات المليارات من الدولارات، بينما الهيئات الأميركية الفيدرالية لا تخضعهم للرقابة، وعلى سبيل المثال فإن رجل الأعمال السعودي السوري الأصل وفيق سعيد قد ثبتت علاقته بأنهيار بنكين كبيرين في الولايات المتحدة، والأمير السعودي وليد بن طلال بن عبد العزيز يملك بمفرده أكبر حصة من بنك سيتي كورب، أبرز البنوك الأميركية.

وتتسائل المجلة عما إذا كان النفوذ العربي يتزايد، ومن هو المسؤول عن ذلك، وتقول مجلة نيويورك أن انهيار بنك واشنطن الوطني، واندماجه فيما بعد في بنك ريجز، يشير الى أن الهيئات الأميركية الفيدرالية قد غضت النظر، إضافة الى تورط أسماء كبيرة مثل أبن رئيسة الوزراء البريطانية السابقة مارك تاتشر.

وقد تبع إنهيار بنك واشنطن الوطني عام ١٩٩٠ إنهيار بنك اخر في هيوستن بولاية تكساس عام ١٩٩٢ وهو «فيرست سيتي بنك أوف تكساس»، حيث وصل حجم خسارتهما أكثر من ملياري دولار، وتشير كافة المعلومات الى أن المسؤولية الرئيسية وراء انهيار البنكين تقع على عاتق الملياردير السعودي الغامض وفيق سعيد، الذي يقال أنه تاجر سلاح دولي، كان استثمر في البنكين، وساهم في أنهيارهما معا في الفترة ما بين ١٩٨٥ - ١٩٩٠، حيث كان يملك ٢٧ بالمائة من حصص بنك واشنطن عبر شركة أوفشور مسجلة في هولندا، ومنذ عام ١٩٨٧ خاض وفيق سعيد صراعات في البنك، وأوصى

بأعطاء قروض فاشلة لكنه في عام ١٩٨٨ أستثمر في بنك فيرست سيتي أوف تكساس.

وحملت المجلة المسؤولية لمسؤولي البنك المركزي الأميركي (بنك الاحتياط الفيدرالي) الذي غضوا النظر عن مثل ذلك في فترة الثمانينات، حيث أن بنك الأعتماد والتجارة الدولي امتد عبر مساهميه ليشمل بنوكا في كاليفورنيا وميتشغان وتكساس وواشنطن، وقد دفع وليد بن طلال بن عبد العزيز ٥٩٠ مليون دولار للمساهمة في سيتي كورب مع أنه كان غير معروف قبل ذلك، ووعد أن لا يتدخل في سياسات البنك، وتصل حصته الى ٤،٩ بالمائة من حصص البنك، وهي تعادل ١٤،٨ من أسهم البنك العامة. وتقول المجلة أن وليد بن طلال الذي يبلغ من العمر ٣٦ عاما، قد جاء بأموال والده طلال بن عبد العزيز الأخ غير الشقيق للملك السعودي فهد بن عبد العزيز، وكانت مجلة فوربس عام ١٩٨٨ قد وضعت وليد بأنه واحد من بين أربعة الاف أمير سعودي، وأنه تخرج من كلية أثرتون التي تعتبر من الكليات غير الرئيسية بكاليفورنيا عام ١٩٧٩، ولديه ١٥ الف دولار، وخلال ٩ سنوات أصبحت ثروته تصل الى أكثرمن مليار دولار ».

وتضيف المجلة أن والده طلال اشترى مزرعة تصل مساحتها الى ٨٨٠٠ دونم في ولاية فرجينيا الأميركية بمبلغ ٥،٩ مليون دولار، وأنفق على بناء فيلا ومنازل أخرى منها ١٨ مليون دولار، وتقوم الفيلا على مساحة ١٨ الف قدم مربع، وانفق ٥،٥ مليون دولار فقط على الديكورات والتصاميم الداخلية للفيلا، حيث أقيم مسبح مغلق (مغطى) في القبو، وحديقة حيوانات للصيد يتم اصطيادها بالسيارات المتحركة، وملعب لكرة القدم.

وتؤكد المجلة أنه لم يتم استخدام المزرعة والفيلا سوى ٤٥ يوما، تم بيعها فيما بعد عام ١٩٨٦ بـ«١٦» مليون دولار فقط لمليونير أميركي وكان وسيط الصفقة وزير الخارجية الأميركي الأسبق الكسندر هيغ.

ويقول كتاب «انهيار بنك الاعتماد والتجارة الدولي: القصة الداخلية لأكبر امبراطورية فاسدة في العالم»، الذي كتبه بيتر تروبل ولاري غورين أن عائلة الملك فهد استدانت من خالد بن محفوظ ٣ مليارات دولار ولم تقم بتسديدها.

ويعزو الخبراء أسباب الهزات الأستثمارية السعودية الى أنخفاض أسعار النفط من ٢٠ دولار الى ١٨ دولار للبرميل الواحد، ويقول الخبير في معهد بروكنغز وليام كوانت أنه منذ منتصف الثمانينات وحتى الآن فإن السعوديين يعانون مصاعب في استثمار أموالهم، حيث أن لديهم ١٥٠ مليار دولار من الأحتياطات المالية يغطي ٣ سنوات من الواردات، لكنها انخفضت الى أقل من ١٥ مليار دولار لأنهم سحبوا منها بأستمرار لتغطية نفقاتهم العسكرية، وتسديد تكاليف عاصفة الصحراء، وتغطية التزاماتهم المستمرة، وفي شهر أبريل (نيسان) ١٩٩٢ استدانت السعودية ٢،٧ مليار دولار لتغطي دفعاتها المستمرة لصفقة اليمامة التسلحية مع بريطانيا، وتقول تقارير أخبارية أن مؤسسة النقد السعودي طلبت من ٥ بنوك محلية واجنبية تشكيل مجموعة دائنة للسعودية من بينها سيتي كورب. ويقول عميل وكالة المخابرات المركزية الأميركية فينست كانستيرارو أنه عندما وقع السعوديون عقد اليمامة بثلاثين مليار دولار أسمته الصحافة البريطانية آنذاك «صفقة العصر» والآن فإنها تسميه «فضيحة العصر» حين انكشف حجم الرشاوي والعمولات فيها، وقد برز إسمان في «فضيحة العصر» هما وفيق سعيد ومارك تاتشر.

وتقول التقارير المنشورة أن مارك تاتشر حصل فقط على ١٤ مليون دولار ثمن خدماته لعقد الصفقة، أما وفيق سعيد فقد أعلن في شهاداته أمام البرلمان البريطاني عدم علاقته بها ونفى أنه باع حتى سكين جيب «موسى».. وعرض التلفزيون البريطاني، أن مارك تاتشر عاش في بيت تملكه شركة بانامية يملكها وفيق سعيد، وكان ضيفا دائما عليه في قصره في ماربيا بأسبانيا.

ومارك تاتشر الذي يبلغ من العمر ٣٩ عاما لم يعش في بريطانيا لسنوات عديدة، ويعيش حاليا في دالاس بولاية تكساس، حيث تزوج من إبنة وكيل سيارات ولديه شركة غامضة اسمها غرانتي كومباني ليست مسجلة في دليل الهاتف بأميركا. وكشفت المجلة في سياق حديثها عن العلاقة بين وفيق سعيد ومارك تاتشر عن العلاقة

السفير بندر خارج الضوء في ادارة كلينتون

ويحضر عرسا يهوديا

• يبدو أنه لم يعد أمام السفير السعودي لدى الولايات المتحدة بندر بن سلطان أية مهام بعد مغادرة جورج بوش الرئيس الأميركي السابق مهزوما من البيت الأبيض، سوى حضور الحفلات الإجتماعية والمباريات الرياضية الكبرى، حيث شوهد الأمير السعودي يحتضن أداريي فريق دالاس كاوبوي لكرة القدم الأميركية، وذلك في ملعب باسادينا بولاية كاليفورنيا في بطولة كرة القدم الأميركية.

وقد فوجيء مشاهدو محطات التلفزيون الأميركي ببندر بن سلطان يوم الحادي والثلاثين من حيث يقيم بوش حاليا فإن بندر بن سلطان كان استضاف ووخرا بقصره بضاحية مالكين القريبة ، وقد إنبهر بعض الحضور من الأميركيين من فخامة القصر والحفل الذي أقيم لهم . ومن المعروف ان فرق كرة القدم الأميركية تعتبر أستثمارات مالية مربحة لصاحب الفريق ، ويقال أن بندر قد أجه الى الأستثمار في هذا المجلال ، حيث أن عاصفة الصحراء وتوابعها لم تعد تبقى مكانا لعمولات صفقات الأسلحة .

• ذكرت صحيفة كليفلاند بلين ديلي ، بأن السفير السعودي لدى الولايات المتحدة بندر بن سلطان حضر مؤخرا حفل زواج يهودي أقيم على الطريقة الدينية اليهودية، حيث كانت طقوس الحفل والأغاني تجري باللغة العبرية، ولم يكن هذا الحفل عاديا، بل كان لزلي (٥٥) عاما، وهو رئيس مجلس إدارة محلات ذي ليمتد. وقالت الصحيفة التي نقلت خبرها مجلة جويش ويك، في عددها الصادر في الحادي عشر من فبراير الماضي أن العروس هي ابيغال كوبل (٣١) عاما محامية من نيورك ومولودة في إسرائيل كما أن والدها يهودا كوبل هو الآخر إسرائيلي، ويعمل مسؤولا كبيرا في شركة الخطوط الجوية الأسرائيلية (العال)، وأقيم الحفل الذي أقتصر على (٣٠٠) مدعو في قصر ويكسنر في نيو البناي.

التي تربط بين وفيق سعيد والسفير السعودي لدى واشنطن بندر بن سلطان.

من بائع شيش كباب الى ملياردير !: ولكن من هو وفيق سعيد؟

تقول مجلة نيويورك أن وفيق سعيد كما يقول صديقه مصباح باقي أنه كان يتسكع في الستينات في مقاهي لندن العربية، ثم قرر أن يفتح مطعم شيش كباب في منطقة كنسغتون التي يرتادها العرب، وتعرف خلالها على أولاد الأمير سلطان بن عبد العزيز وزير الدفاع والطيران السعودي، وهم خالد وبندر، ويقال أنه أغلق المطعم بعد ذلك، وانتقل الى سويسرا ليعمل في مجال الأستثمارات المصرفية، وتزوج من أسكتلندية، ورزق منها بولد، ونظرا لأن كلا من خالد وبندر لا يتفقان، بل كان على خلاف مستمر، فإن وفيق سعيد كان همزة الوصل بينهما، ويقول تقرير المجلة أن سبب العلاقة الحميمة بين بندر ووفيق سعيد يعود الى غرق ابن وفيق في مسبح يملكه بندر، حيث أدى ذلك الى تعاطف بندر مع صديقه وفيق، فتوثقت عرى الصداقة بينهما.

وينتقل التقرير الى الحديث عن الملياردير السعودي اللبناني الأصل رفيق الحريري، حيث دخل على الخط عندما أحضر وفيق سعيد الى بنك فيـــرست سيتي بنك أوف تكساس، والمعروف أن سعيد والحريري يؤيدان النظام السعودي دون تحفظ..

ويقول التقرير بأن الفضائح التي أدت الى انهيار بنكي واشنطن وتكساس تركزت على استخدام وفيق سعيد لهما لخدمة شركاته الخاصة، وكان يعطي الأمر بمنح القروض لشركاته المنتشرة في العالم، ولا يقوم بتسديد هذه القروض، حيث يصبح البنك في مأزق، مما يدفع رجال مراقبة البنوك الفيدرالية الى كشف العديد من الصفقات المشبوهة، والتي تعود من بداياتها الى نهاياتها الى وفيق سعيد.

ولكن من هو خلف وفيق سعيد؟، هذا ما لم يقدم التقرير جوابا له، كما أن التقرير لا يقدم جوابا لمن يقف خلف بندر بن سلطان وغيره.

لقد برزت في حقبة السبعينات وجوه سعودية مثل كمال أدهم، ورشاد فرعون، وغيث فرعون، وكل هذه الأسماء كانت تربطها علاقات وطيدة بوكالة المخابرات المركزية الأميركية (سي. أي. ايـه) والمؤسسات المصرفية، ثم جرى تهشيمها لصالح وجوه شابة جديدة، التي يجري تهشيمها الآن، ويبدو أن هذه هي سياسة سعودية، ابراز وجوه في كل مرحلة، وتختفي بعد ذلك، لذلك فمن سيكون كبش المحرقة القادم؟..

وماذا يفيد النفي؟!

نفت المملكة العربية السعودية في ٣١ يناير الماضي أن يكون وزير ماليتها محمد أبا الخيل قد اجتمع في سويسرا مع رئيس الغرفة التجارية الاسرائيلية، أو أن يكون قد أدلى بتصريح لراديو اسرائيل.

ونقلت وكالة الأنباء السعودية عن أبا الخيل تأكيده أن كل ما أذاعه راديو اسرائيل بهذا الشأن مختلق من أساسه ولا صحة له على الاطلاق، وقال أنه لم يجتمع مطلقا بأي مسؤول إسرائيلي وبالتالي لم يدل بتصريح لا لمراسل راديو إسرائيل ولا لاي مراسل غيره.

يذكر أن رئيس اتحاد غرف التجارة الإسرائيلية داني جيلرمان ذكر خلال مؤتمر صحافي في القدس أنه التقى في دافوس بسويسرا وزير المالية السعودية إضافة الى رجال أعمال من عمان والكويت وأبو ظبي وقطر لبحث مجالات التعاون الإقتصادي مستقبلا في الاراضي المحتلة.

من المحتمل جدا أن يكون الصهاينة قد روجوا خبرا مختلقا كهذا، ولكن لا نفهم سرعة الرد السعودي وحرص المملكة على النفي، مع أنها لم تفعل ذلك حين استقبلت وفدا صهيونيا أميركيا قبل عام، وفي الرياض، وعلى أعلى مستوى، من قبل الملك ووزير الخارجية.

ففي ٢٢ يناير ١٩٩٢ التقى الملك وكبار أمراء العائلة المالكة زعماء الجالية الصهيونية الأميركية، وكان بينهم رئيس المؤتمر اليهودي ومديره العام ورئيسه السابق وآخرون، ولم نسمع نفيا للقاءات التي يقيمها الامير بندر مع زعماء صهاينة أثارت سخطا واسعا في المملكة، بل دافعت الحكومة عن ذلك بأن قالت أن مصلحة العرب! وعمله يتطلبان ذلك، وكان بإمكان الحكومة السعودية أن تصمت هذه المرة، أو لا تقدم أي تبريرات.

وعلى صعيد العلاقات السعودية الفلسطينية، توالى إصدار إشارات حسن النية من جانب منظمة التحرير الفلسطينية بغية تطبيع العلاقات.. فإضافة الى زيارة محمود عباس «أبو مازن» الى الرياض قبل شهرين وتقديمه الإعتذار العلني الذي أثار ضجة كبرى في أوساط الفلسطينيين والعرب، تلقى الملك فهد برقية من ثلاثة من أعضاء الوفد الفلسطيني الى مفاوضات السلام هم الدكتور حيدر عبد الشافي وفيصل الحسيني وحنان عشراوي، أعربوا فيها عن تقديرهم لما تبذله المملكة لنصرة الحق الفلسطيني، وعن يقينهم باستمرارها في هذه المساندة ورعاية المواطنين الفلسطينيين المقيمين فيها.

ومما لفت الإنتباه أنه لم تكن هناك مناسبة تستوجب البرقية، ولم تقدم المملكة على مبادرة تستدعي التمجيد والثناء.

وسبق أن امتدح الدكتور نبيل شعث المستشار السياسي للرئيس الفلسطيني بوقفة دول الخليج الى جانب القضية الفلسطينية، وذكر أن العلاقات الفلسطينية الخليجية تشهد الآن انفراجا بعد سلسلة من الزيارات الناجحة التي قام بها السيد محمود عباس الى كل من السعودية وقطر وسلطنة عمان. وأعرب شعث عن اعتقاده بأن العلاقات الطبيعية الوثيقة بين المنظمة ودول الخليج ستعود الى سابق عهدها في وقت قريب.

على صعيد آخر قالت صحيفة الشرق الأوسط في الثاني من فبراير أن الملك فهد أمر بإعادة تشغيل ٤٥٨ فلسطينيا من حملة جوازات السفر الإردنية ووثائق السفر الفلسطينية من المدرسين القدامى في مدارس التعليم العام الذين ألغت عقودهم وزارة المعارف السعودية قبل بدء العام الحالي، وقال مصدر في سفارة فلسطين أن الأمير سلمان توسط في الأمر، وقد اعتبر الامر «مكرمة» من بين المكرمات التي لا تنتهي!.

مصادر خليجية توقعت انفراجا نسبيا في العلاقات بين المملكة ومنظمة التحرير، ورأت أن الإعتذار الفلسطيني للجانب السعودي وبعد عامين من انتهاء أزمة الخليج ليس ذا قيمة، وأن الخشية من تصاعد قوة «حماس» قد يكون السبب الرئيس وراء الإنفتاح النسبي بين الطرفين.

هل يقبل شعب البحرين مجلس الشورى المعين؟

عبد الرحمن النعيمي

من بين كثرة من الحلول، السليمة منها والعرجاء والخاطئة، للخروج من حالة الإحتقان والتوتر السياسي في البحرين.. اختار الحكم أسوأ الحلول وأكثرها بعدا عن المطلب الشعبي، وروح العصر.

فبدلا من تفعيل الدستور، وإجراء إنتخابات حرة ونزيهة لمجلس وطني كامل الصلاحيات التشريعية والرقابية ـ كما عبرت عنه مواقف الحركة الوطنية والإسلامية والشخصيات وأعيان البلاد في العريضة التاريخية التي سلمت للحاكم بتاريخ ١٥/١١/١٩٩٢ـ بدلا من ذلك، أصدر الأمير أوامر أميرية بتشكيل مجلس شورى، وتعيين رئيسه وأعضائه، مستندا على الأمر الأميري رقم (٤) لعام ١٩٧٥، والذي جمّد بموجب الدستور، وتضمنت الأوامر الأميرية الجديدة مواصفات للمجلس لا مثيل لها في أي بلد من البلدان القمعية، فجلسات المجلس سرية!، ولا يتمتع بأية صلاحيات عدا تقديم التوصيات للمشاريع التي يقدمها إليه مجلس الوزراء!، في ذات الوقت تضمن الأمر الأميري تهديدات بحل المجلس وإستباحة حرمات «أعضائه» إن خرج أحدهم عن الخط المرسوم، أو وجد الأمير أن «المصلحة الوطنية» تتطلب الإجهاز عليه!

ولا يمكن معرفة ردود الفعل، في مجتمع تسيطر السلطة فيه على كافة وسائل الإعلام، وتتحكم فيه «تدابير أمن الدولة» بسلسلة من القوانين التعسفية المكممة للأفواه، من خلال برقيات التهنئة المحدودة التي بعثتها بعض الأندية «التي تجاوزت صلاحياتها» حسب قانون الجمعيات السيء السمعة، وتدخلت في السياسة مهنئة الأمير وأعضاء المجلس بالعهد الجديد!. إلا أن الجميع قد هاله نوعية البرقيات ومصادرها التي إنهالت على غالبية أعضاء المجلس، وكان الإنطباع الأول أن غرفة التجارة ومدراء الشركات ذات الصلة برئيس الوزراء، قد حصلت على صيغة منحها الحاكم للإدلاء بالرأي (سرا) حول الشؤون العامة للبلاد!، خاصة إذا كانت الصيغة بمشورة «بوشيه» صادرة عن السفارة الأميركية في البلاد، قبل إستلام إدارة كلينتون مقاليد السلطه في واشنطن!!

وبعد الإعلان عن تلك الأوامر الأميرية، استدعى حاكم البلاد أعضاء الوفد الشعبي ـ الذي قدم العريضة التي حملت توقيع أكثر من ٣٥٠ شخصية ـ ليقول لهم بأن الأسرة الحاكمة قد اختارت «مجلس الشورى» بدلا عن كل الصيغ المقترحة، وأن عليهم أن يركنوا الى الهدوء والسكينة، ويقلعوا عن الإجتماعات والتحرك الإحتجاجي.

بهذا العمل توهم الحكم أنه نقل الكرة الى ملعب المعارضة، وأنه حشرها في الزاوية، وأن تكليف المجلس بمناقشة موضوع البطالة في أول جلسة من جلساته، سيكون له الأثر السحري في قلوب وعقول الشعب، وآلاف العاطلين عن العمل الذين يشكلون قنبلة موقوتة يخشى النظام أن تستفيد منها المعارضة لتفجير الوضع أو خلق متاعب أمامه.

ونعتقد بأن الحكم مخطىء في هذا التصور، لسببين رئيسيين:

أولهما العمق التاريخي للمطلب الديمقراطي في البحرين، الذي يمتد ليس فقط في التقاليد والموروث الإسلامي فحسب، وإنما بشكل

شخصيات دينية وسياسية تطالب الامير باعادة الدستور

قام مجموعة ممن شاركوا في تقديم وثيقة الاجماع الوطني لامير البحرين في الخامس عشر من نوفمبر العام الماضي، بلقاء الامير الشيخ عيسى وأعربوا له عن عدم قبول أغلبية الشعب لقرار الامير الخاص بانشاء مجلس شورى معين.

وكان من بين المجموعة الشيخ عبداللطيف المحمود والشيخ عبد الامير الجمري، وهما من الشخصيات الدينية الفاعلة في الساحة البحرانية، وقد طالبت المجموعة بعودة المجلس الوطني المنتخب المنصوص عليه دستوريا. ونقل أحد الحاضرين بأن المجموعة انتقدت قرار الامير بمحضره، وطالبته بقوة بالعودة الى الدستور، فرد عليهم الامير بدبلوماسية ولكن دون أن يعطي وعدا قاطعا بشأن مطالب المجموعة.

القاسم المشترك لكل مطالب الهبّات الشعبية التي شهدتها البلاد منذ مطلع القرن الحالي، وما فرضه منطق الصدام مع النظام من بروز وتأصل حركة المعارضة العلنية والسرية على حد سواء.

وثانيهما سمة العصر، والإنقلابات المستمرة في سائر البلدان القمعية ونصف القمعية في القارات الثلاث، إضافة الى تزايد الشعور لدى الديمقراطيين في الغرب بضرورة دعم القوى الديمقراطية في العالم الثالث، وحرص الأنظمة الغربية على خلق عالم على شاكلتها، مشوّه وتابع في الوقت ذاته، يسير ليبراليا في الإقتصاد والسياسة، على حد سواء.

على صعيد العمق التاريخي للمطلب الديمقراطي في البحرين سنتوقف أمام ثلاثة مطالب في البرنامج الديمقراطي لنضال الشعب:

المطلب الأول: المشاركة السياسية الشعبية من خلال مجلس منتخب يمثل إرادة الشعب.

المطلب الثاني: الحريات السياسية، وفي المقدمة حرية التنظيم السياسي والتعبير بمختلف الوسائل بما تشمل حرية الصحافة والتجمع والرأي.

المطلب الثالث: الحريات النقابية.

على صعيد المطلب الأول، نجد أن هناك خيطا يمتد منذ مطلع القرن، يجمع بين كافة المطالب التي رفعتها قوى المعارضة السياسية.

ففي «المؤتمر الوطني البحراني» الذي انعقد في مدينة المحرق عام ١٩٢٣ (٢٦ اكتوبر)، قدم المجتمعون الى السلطات البريطانية عدّة مطالب، جاء في المطلب الثالث منها:

«إنتخاب مجلس شورى من عموم أهل البلاد ينظر في مصالح البلاد».

وفي عام ١٩٣٨، «عقد أعيان البلاد إجتماعا في بيت المرحوم سعد الشملان وحددوا مطالب الشعب الإصلاحية في رسالة إلى حاكم البلاد، كان في مقدمتها:

«١- إنشاء مجلس تشريعي مؤلف من عشرين عضوا (عشرة عن السنة وعشرة عن الشيعة) من خلال إنتخاب عام دون تدخل أي سلطة أجنبية ويقوم الحاكم بتعيين رئيس المجلس».

ومنذ الخمسينات من هذا القرن برزت العديد من التجمعات الشعبية ومراكز للتوعية السياسية، تمثلت في الأندية والصحف والمجلات الوطنية التي كان بعضها يصدر من بيروت، وارتبطت المطالب الإجتماعية والوطنية بالمطلب الديمقراطي. ثم كان التحرك الشعبي الواسع عام ١٩٥٤ عندما أجتمع أعيان البلد في مسجد الخميس وحسينية السنابس في أكتوبر ليحددوا مطالب الشعب، وفي المقدمة منها:

«أ - تأسيس مجلس تشريعي»

وأوضح سكرتير الهيئة التنفيذية العليا، المرحوم عبدالرحمن الباكر موقع هذا المطلب من المطالب العديدة التي رفضتها الهيئة، وذلك في المهرجان الجماهيري الذي عقد في نهاية اكتوبر ١٩٥٤، عندما قال «دعونا نطرح حاليا كل المطالب التي قدمناها ونصّر على طلب واحد وهو إقامة مجلس تشريعي كل أعضائه منتخبون. عندما نحصل على هذا الطلب فإننا نكون واثقين من الحصول على المطالب الأخرى، لأن المجلس التشريعي الذي يمثل الشعب سيدرس مطالبنا بإمعان».

ومنذ أن برزت الحركات الوطنية، السرّية في الخمسينات وللوقت الحاضر، كان القاسم المشترك لكل هذه الحركات (حركة القوميين العرب، حزب البعث العربي الإشتراكي، جبهة التحرير الوطني البحرانية، والحركات التي برزت لاحقا من رحم الحركة القومية باتجاهاتها اليسارية واليمينية، كالجبهة الشعبية في البحرين، والناصريين، وتجمعات صغيرة برزت بعد إنتفاضة ١٩٦٥، فقد كان طلب المجلس التشريعي المنتخب قاسما مشتركا في برامج هذه القوى.

ففي البرنامج الذي طرحته جبهة التحرير الوطني البحرانية عام ١٩٦٥، جاء فيه:

«تناضل الجبهة من أجل إيجاد حكومة وطنية ديمقراطية تعمل لصالح الشعب البحراني، وتطهير جهاز الإدارة الإستعمارية من الإداريين الإنجليز وأعوانهم، وتقيم نظام إدارة وطني ديمقراطي، وإقامة مؤسسات ديمقراطية تكفل الحريات الديمقراطية لمجموع الشعب البحراني، وبرلمان ومجالس ادارة وبلدية ينتخبها الشعب وتمثله حقا وتضع دستورا بحرينيا يقوم على أساس ديمقراطي يأخذ بعين الاعتبار الظروف الموضوعية لوطننا».

وخلال سنوات القمع التي إمتدت منذ ١٩٥٦ حتى إستقلال البحرين السياسي عام ١٩٧١، تراجع المطلب الديمقراطي لصالح مطلب مواجهة القمع وضرورة إطلاق سراح السجناء وتصفية أجهزة القمع البريطانية، وما شابه من الشعارات التي طرحتها إنتفاضة عام ١٩٦٥، كما أن تلك السنوات قد شهدت مدا تحرريا عارما ولجأت الحركة الوطنية الى العمل السري، والإرتباط مع فروعها ومنابعها القومية، وبالتالي تم التركيز من قبل القوى القومية، واليسارية لاحقا ذات الإرتباط بالثورة في عمان كالجبهة الشعبية مثلا، على التحرر من السيطرة البريطانية، وإقامة نظام وطني ديمقراطي باسقاط الأنظمة العشائرية، وليس بالمصالحة معها، والوصول الى حلول وسط.

إلا أن المطلب الجذري قد تراجع لصالح المطلب الديمقراطي الإصلاحي، منذ الإستقلال السياسي للبحرين، بالرغم من إستمرار أطروحات الجبهة الشعبية حتى عام ١٩٧٤ بالثورة في عموم منطقة الخليج، فقد كان من الطبيعي أن يتم التأكيد على هذا المطلب الديمقراطي على أرضية الثورة الوطنية الديمقراطية، كما ساد هذا المفهوم في تلك الحقبة، ولذا وقفت الجبهة الشعبية في أقصى اليسار إبان فترتي تشكيل المجلس التأسيسي ثم المجلس الوطني، ودعت الى مقاطعة الإنتخابات في الأول والثاني، على أرضية الدعوة لشروط أفضل للإنتخابات لضمان أوضاع أفضل يستطيع الشعب أن يحقق فيها مكاسب ديمقراطية أكبر.

ورفضت الجبهتان، الشعبية والتحرير، المشاركة في إنتخابات المجلس التأسيسي، لأن نصف الأعضاء معينين، ولم يسمح للمرأة بالمشاركة في الإنتخاب، إضافة الى المطالبة بالغاء حالة الطوارئ، التي جرت الإنتخابات في ظلها.

إفترقت الجبهتان عن بعضها في مرحلة المجلس الوطني، حيث دعت الشعبية الى المقاطعة، بينما دعت التحرير الى المشاركة، وكان موقف الشعبية نابعا بالأساس من وضعها الذاتي حيث تعرضت للإعتقالات قبيل الأنتخابات إضافة الى إرتباطها بالثورة المسلحة في عمان، مما كان لدعوتها صدى محدود، حيث كانت الجماهير ترى ضرورة المشاركة خاصة بعد أن توصل المجلس التأسيسي الى دستور ضمن العديد من الحريات، وشكل خطوة متقدمة

على صعيد الحياة التشريعية في البلاد.

وفي البيانات التي صدرت عن هذين الفصيلين، في مرحلة الإعداد للمجلس التأسيسي، كان التأكيد على ضرورة رفع حالة الطوارئ، ورفع يد جهاز القمع، وتحقيق الحد المطلوب من الحريات الاساسية ليتسنى للناس المشاركة الفعالة.

فبالغاء «مبدأ المناصفة والتعيين للمجلس التأسيسي، وتحديد سن الترشيح بـ ٢٦ عاما والسن الإنتخابي بـ ١٨ عاما ليتسنى لأوسع فئات الشعب المشاركة الديمقراطية في هذا المجال» حسب بيان الشعبية الذي صدر في نوفمبر ١٩٧٢.

ولا شك أن الإنتخابات التي جرت عام ١٩٧٢، شكلت نقلة نوعية في الحياة السياسية، وشاركت فيها أوسع الجماهير الشعبية، وبرز مجلس وطني حمل هموم ومطالب الشعب عبر الكتل النيابية الثلاث التي برزت فيه (كتلة الشعب، والكتلة الدينية، وكتلة الوسط)، هذه الكتل التي رفضت بالإجماع مسودة المرسوم الذي قدمته الحكومة في نوفمبر ١٩٧٤ حول (تدابير أمن الدولة) لأنها رأت فيه إجهازا على كل المكتسبات، التي حققها الشعب، وإعلانا عن الإنقلاب الذي دبرته الحكومة لاحقا.

ومنذ الإنقلاب الخليفي السافر على الدستور، وحل المجلس الوطني في ٢٦ / ٨ /١٩٧٥، واعتبار «مرسوم القانون حول تدابير أمن الدولة» بديلا عن كافة بنود الدستور حول الحريات العامة، منذ ذلك الوقت، شهدت البحرين أبشع حالات القمع والإرهاب، ذهب ضحيته العديد من الشهداء تحت التعذيب، والآلاف من المواطنين الذين تعرضوا للإعتقال والسجن سنوات عديدة، إضافة الى الآلاف من المواطنين الذين أجبروا على مغادرة البلاد، هربا من القمع، أو طردا كعقوبة سياسية أو لانتمائهم العرقي!.

الإرهاب الرسمي الذي تنظمه وتشرف عليه الحكومة، والرفض المستمر للمشاركة الشعبية والعجز الرسمي عن تقديم الحلول الصحيحة لمشاكل الناس،، يدفع القوى السياسية دفعا نحو مطلب التغيير الجذري، والعنف المضاد، خاصة إذا برزت ظروف أقليمية أو دولية تقدم الدعم القوي لهم.

بذلك يمكن تفسير المنحى الذي سارت عليه القوى القومية واليسارية في نهاية الستينات ومطلع السبعينات، وخاصة الجبهة الشعبية، وبذلك أيضا يمكن تفسير المنحى الذي سارت عليه القوى الدينية التي برزت من أوساط الشيعة بعد إنتصار الثورة الإسلامية في إيران، وجدت فيها جماهير الشيعة طريق الخلاص من الوضع القمعي التمييزي الذي رزح تحته ولذلك لم تكن الحركة الدينية في مطلع عهدها معنية بالشأن الديمقراطي، تماما كما لم تكن القوى القومية واليسارية الثورية معنية كثيرا بالشأن الديمقراطي، باعتبار أن أسقاط النظام الخليفي وإقامة النظام المرجو، سيحقق المشاركة الشعبية.

إلاّأن صعوبة التغيير من جهة، بحكم أن النظام البحراني جزء من مركب إقليمي تحرسه الحراب الغربية، والقمع المكثف على حركة المعارضة باتجاهاتها المختلفة، من جهة ثانية، والتغيرات الإقليمية التي تمثلت في تغير السياسة الإيرانية حيال قوى المعارضة الخليجية، والمتغيرات الدولية التي تمثلت في إنهيار الإتحاد السوفيتي ومنظومة البلدان الإشتراكية، إن هذه العوامل مجتمعة، على أرضية الرغبة الشديدة لدى كافة قطاعات الشعب، بالحريات العامة والمشاركة السياسية، قد دفعت كافة قوى المعارضة الى خطاب سياسي متقارب في نهاية الثمانينات، ويتصاعد هذا الخطاب ليشكل معزوفة واحدة رددتها كافة القوى أينما وجدت، داخل البلاد وخارجها.

وعلى أرضية النضال الديمقراطي، تم تقارب القوى الوطنية والإسلامية، وأقامت سلسلة من الفعاليات، من بينها الوفود المشاركة التي زارت عددا من الدول العربية والبرلمان الأوروبي، والبيانات المشتركة.

وعبّر البيان الأول الذي أصدرته القوى الثلاثة (الإسلامية والتحرير والشعبية) بوضوح «إننا كقوى وطنية وإسلامية معبرة عن إرادة شعبنا وتطلعاته، نرى بأن الحفاظ على الدستور وتطويره نحو الأحسن وتطبيقه نصا وروحا هو فقط ما يمكن أن يخلق توازنا معينا في المجتمع يكفل حالة من الإستقرار» حتى يصل البيان الى التأكيد على الحقوق العادلة للشعب «وفي مقدمتها صيانة الدستور وتطبيقه والدعوة الى إنتخابات حرة مباشرة»، لمجلسوطني يمثل الشعب ويجسد حقه الدستور باعتباره مصدر السلطات».

وجاءت العريضة التاريخية التي وقعتها أكثر من ٣٥٠ شخصية مرموقة في البلاد والتي حملها الوفد الشعبي الى حاكم البلاد لتقول بوضوح:-

«إننا الموقعون أدناه نرفع الى سموكم هذا الخطاب إنطلاقا من مسؤوليتنا كمسلمين ومواطنين، ومن حقوقنا المشروعة كمحكومين، وإستنادا الى نص المادة (٢٩) من الدستور التي تقضي بأن، لكل فرد أن يخاطب السلطات العامة كتابة وبتوقيعه، وبإعتبار سموكم رأس الدولة طبقا لنص المادة (٣٣) الفقرة (أ) من الدستور، مطالبين سموكم بالمبادرة بإصدار الأوامر لإجراء الإنتخابات للمجلس الوطني عملا بما ورد من تنظير له في الفصل الثاني من الباب الرابع من الدستور».

ولقطع الطريق على البدائل، تقول الرسالة: «وإن المجلس الـــوطني كمجلس تشريعي دستوري لا يتعارض مع ما ذكر مؤخرا عن عزم الحكومة إنشاء مجلس إستشاري لتوسيع دائرة إستشاراتها فيما تريد القيام به، ولا يحل المجلس الإستشاري محل المجلس الوطني كسلطة تشريعية دستورية».

وأمام هذا الوضوح في الرؤيا للمشكل، هل ستنطلي لعبة المجلس الإستشاري (الشورى) على هذا القطاع الكبير من المتنورين، والذين

جامعة البحرين ترفض قرار فصل الشيخ المحمود

قام الشيخ عبد اللطيف المحمود أحد الشخصيات الدينية والسياسية البارزة في البحرين برفع قضية على جامعة البحرين مطالبا بصرف رواتبه التي أوقفت منذ يناير عام ١٩٩٢م.

وكانت السلطات العليا قد قررت فصل الشيخ دون ذكر الاسباب، ووتم ابلاغ القرار لادارة الجامعة التي اعتذرت عن الامتثال دون مسوغات تنسجم مع أنظمة الجامعة، ومازال الامر معلقا وهو مصدر احراج لادارة الجامعة.

يستطيعون التأثير على الرأي العام في بلد لا يتجاوز عدد مواطنيها ٣٥٠ ألف، ولا يتجاوز من حق لهم المشاركة السياسية (وفي الواقع لا يحق لأحد) ١٠٠ ألف من المواطنين الذكور!!

أما على صعيد المطلب الثاني: حرية التنظيم السياسي، والحريات العامة في البلاد، فيمكن القول بأن الأعيان والفعاليات الإجتماعية، والشخصيات السياسية، كانت تعبر عن نفسها بصيغ مختلفة، لكنها في المحصلة تسعى لإنتزاع إقرار السلطة بحق المواطنين في التكتل وإقامة أحزاب وتنظيمات سياسية كحق مشروع لهم، وأسوة بحزب السلطة وتكتل الأسرة الحاكمة.

ففي العشرينات أطلق المجتمعون في المحرق تسمية «المؤتمر الوطني البحراني» وفي الثلاثينات عندما أعتقلت السلطات البريطانية عددا من الزعماء الوطنين، صدرت بيانات تحمل أسم، «رابطة الشباب الأحرار» أما في الخمسينيات، فقد دشنت الحركة الشعبية بروزها بالإعلان عن تشكيل الهيئة التنفيذية العليا، والدخول في حوارات مع الحكومة للإعتراف بها كتنظيم سياسي يمثل شعب البحرين، وإستطاعت تحقيق ذلك، وباتت هيئة الإتحاد الوطني وهي المنظمة السياسية العلنية التي تعبر عن أوسع القطاعات الشعبية وتمكنت من حشد وتعبئة وتنظيم وقيادة النضالات الشعبية في تلك الفترة حتى شنت السلطات البريطانية حملتها الواسعة عليها وأعتقلت أبرز قياداتها ونفت ثلاثة منهم الى جزيرة سنت ميلاند في المحيط الأطلسي!!

ومنذ منصف الخمسينات، تبلور الوعي بضرورة إعتماد العمل السري قاعدة للتنظيمات السياسية، طالما أن السلطة لا تقبل الإستجابة للحد الأدنى من المطالب الوطنية، وطالما أن العلنية ستكشف كل الأوراق لها، وهكذا برزت جبهة التحرير الوطني البحرانية عام ١٩٥٥، مع فروع المنظمات القومية (حركة القوميين العرب، وحزب البعث العربي الإشتراكي) وتمثل نشاطها في اصدار البيانات والتعبئة والتشهير بالنظام وإقامة الصلات الخارجية لشرح قضية شعب البحرين في المحافل العربية والدولية.

ومنذ ذلك الوقت، تزايد الصراع بين الحركة السياسية المعارضة السرية، وبين جهاز القمع البريطاني-المحلي الذي تضخم الى درجة كبيرة بحيث دخلت خدماته كل بيت وأصبح شبحا يهدد حياة كافة المواطنين.

ومع تزايد القمع تزايد عدد المنظمات، فصغر التنظيمات يوحي بالإطمئنان أكثر إلا أن الهبة العمالية والشعبية في مارس ١٩٦٥، قد كشفت بعضا منها كما جاء في بيان ٧/١٥ /١٩٦٥ الذي شمل (الحركة العربية الواحدة، وجبهة التحرير، وحركة القوميين، والشباب القومي البحريني) وبعد الأحداث والإعتقالات الواسعة التي شملت كافة قيادات العمل الوطني، نمت التنظيمات كالفطر منذ عام ١٩٦٨، فمن الجبهة الديمقراطية والحركة الثورية وجبهة تحرير شرق الجزيرة وجبهة تحرير الخليج والحركة الثورية في عمان والخليج العربي أقليم البحرين، إضافة الى جبهة التحرير الوطني البحرانية وحزب البعث العربي الإشتراكي، وقد تمكنت التنظيمات ذات المنبع القومي اليساري من التوحد في صيغة الجبهة الشعبية، ليستقر وضع الحركة السياسية في السبعينات على القوى الثلاث، اضافة الى ما أفرزه المجلس الوطني من صيغة للكتل الثلاث، «الشعب، الوسط، الدينية».

ومنذ إنتصار الثورة الإسلامية في إيران، برزت القوى الإسلامية الراديكالية في الوسط الشيعي، في الوقت الذي نشطت حركة الإخوان المسلمين في الوسط السني، وأمكن القول بأن الحركة السياسية، دينية وعلمانية، منتشرة ومتعددة في الشارع وأن عدم الإعتراف بذلك لايعني عدم وجود هذا الزخم الواسع من القوى السياسية النشطة في البلاد.

لاشك أن المتغيرات الإقليمية والدولية، قد أنضجت الحركة السياسية في البحرين وأنضجت الشارع البحراني، ومن أبرز المتغيرات الإقليمية، والتي لها تأثير بالغ في البحرين، بروز القوى السياسية علنا في الكويت، والحياة الديمقراطية والحركة النقابية الكويتية، بحيث يصعب على الحكم أن يضع سدا منيعا بين البلدين الشقيقين، وتأثيرات الحركة الشعبية الكويتية على شقيقتها البحرين.

وفي السنتين الأخيرتين، بات تواجد الحركة الديمقراطية الى العلنية واضحا من خلال مغادرة عناصرها الأساسين للمسميات الحركية، والتوجه برسائل مباشرة الى الحاكم، وإجراء الإتصالات المكثفة مع الفعاليات السياسية الخليجية ومغادرة الخطاب السياسي القديم، وإستبداله بخطاب أكثر واقعية.

ومن ناحية أخرى فإن التحرك الشعبي الذي تمثلى في جمع التواقيع للعريضة، وإقامة واسعة شبيه بتلك التي جرت في الكويت عام ١٩٨٩.

ولا نستبعد أن تجري كل القوى السياسية تقييما لوضعها، لأساليب عملها، لبرنامجها بحيث تضع كل نشاطاتها على قاعدة العلنية، طالما أن المشروع التغييري الشامل لم يعد واردا، وإن الإقتناع بضرورة إنتزاع حق التنظيم السياسي سيتزايد لدى كل المعارضة.

والمطلوب أن تقتنع السلطة بأن عليها أن تجري تغييرات في مفهومها للأمن وأساليب المواجهة مع المعارضة بطرق أكثر عصرية وواقعية.

أماعلى صعيد المطلب الثالث: حرية العمل النقابي، فإن قدمه من قدم الحركة الوطنية المعاصرة، ومن قدم تبلور الفئات الإجتماعية الحديثة، وخاصة العمال والمستخدمين.

برز مطلب التنظيم العمالي في حركة ١٩٣٨ بعد الإضراب الذي أعلنه عمال بابكو تضامنا مع القيادات الوطنية المبعدة الى الهند، وطالبوا بزيادة أجورهم ومساواتهم، مع العمال الهنود، وأضافوا «انشاء مجلس عمالي وتنظيم ساعات العمل».

وشهدت الخمسينات أنشط حركة عمالية،

إيان بيل مديرا للامن العام في البحرين

صدر قرار من قبل الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة أمير البحرين، بتعيين ايان إيل هاندرسون مديرا بالوكالة للامن العام بدلا من ج.آي. بيل الذي تقاعد في ديسمبر ١٩٩٢م، بعد ٢٨ عاما من الخدمة. ونقلت مصادر خاصة أن تعيين هاندرسون في هذا المنصب الحساس كان مصدر ازعاج شديد للشارع البحريني الذي ذاق الامرّين من ذلك الرجل المعروف بقسوته ودمويته.

الجدير بالذكر أن الشيخ ابراهيم بن محمد آل خليفة الذي كان نائبا للسيد بيل فوجيء بقرار التعيين، وأعرب عن امتعاضه الشديد للمقربين منه.

حيث إرتبطت بالحركة الوطنية ممثله في هيئة الاتحاد الوطني، التي أعلنت عن تشكيل «اتحاد العمل البحريني». وفتحت باب العضوية فيه، لتصل الى قرابة ١٥ ألف عضو، وكان من أبرز مطالبها «السماح بتأليف نقابة للعمال».

وعندما شنت السلطة هجمتها على الحركة الوطنية والعمالية، وأعلنت حل الهيئة والإتحاد، تم التحول الى العمل السري، وشكلت القوى السياسية منظماتهم العمالية والجماهيرية (وسط المرأة والطلبة والشباب)، وبات من الطبيعي أن نجد توقيعا بإسم «اتحاد العمال البحريني»، في أول بيان مشترك مع القوى الوطنية في إنتفاضة مارس ١٩٦٥، وأن يكون في مقدمة مطالب الإنتفاضة ما يلي:-

١ ـ تشكيل لجنة للنظر في شؤون العمال، وأن يشترك ممثلو العمال المنتخبون من قبلهم في اللجنة.

٢ـ السماح للعمال البحرنيين بتشكيل نقابات تخصهم.

ومنذ عام ١٩٦٨، برزت اللجان العمالية السرية التي أنتشرت كالنار في الهشيم وسط العمال في الشركات الكبرى الأساسية، والمرافق العامة، ووصل ذروة نشاطها عام ١٩٧١، «عندما تشكلت اللجنة التأسيسية لعمال ومستخدمي وأصحاب المهن الحرة في البحرين «وتقدمت بطلب رسمي الى وزارة العمل مرفق بتوقيعات أكثر من ١٥٠٠ عامل ومستخدم مطالبة بالسماح بتشكيل نقابات عمالية واتحاد عام، وقامت بأوسع تحرك عمالي في مارس ١٩٧٢ لتفرض حقها في العمل العلني.. وكان رد السلطة حملة إعتقالات واسعة وتقديم بديل مسخ صورة اللجان الإستشارية في مرافق العمل!

وخلال مرحلة المجلس الوطني، نهضت الحركة العمالية، وشكلت العديد من اللجان التأسيسية للنقابات، على أمل أن يصدر قانون من المجلس حول العمل النقابي، وعندما شنت السلطات حملة إعتقالات شملت قادة الحركة النقابية، ورفضت الإعتراف بالنقابات، حوّل النقابيون عملهم سرا، وشكلوا لجنة التنسيق بين النقابات ثم توصل الطرفان العماليان (اللجنة التأسيسية ولجنة التنسيق) الى توحيد عملها في ١٥ فبراير ١٩٧٩ في إطار واحد هو إتحاد عمال البحرين.

وتمكن هذا الإتحاد من نسج أوسع علاقات نقابية عربية ودولية، وحاصر السلطة في كافة المحافل، وتمكن من تقديم عدد من الشكاوى التي أثمرت الى درجة أن منظمة العمل العربية ومنظمة العمل الدولية طالبتا حكومة البحرين بالإستجابة لمستويات العمل العربية والدولية، والاّ ستطعن في شرعية حضورها في المؤتمر القادم لهذا العام.

خلاصة:

هذا الرصيد النضالي للحركة الوطنية والإسلامية البحرينية، وعموم الحركة الشعبية وتناغم عمل المناضلين في الداخل والخارج، وواقعية الشعارات المطروحة في الوقت الحاضر (حق العودة للمبعدين، والإنفراج السياسي في البلاد) والمكاسب الكبيرة التي حققها تحرك المعارضة في الخارج والداخل، هل يمكن لمثل كل هذا العمل أن يتبخر لمجرد إلتفاف السلطة على أبرز مطلب ديمقراطي هو تفعيل الدستور وإجراء إنتخابات عامة لمجلس وطني؟!

لا نعتقد أننا واهمون عندما نجيب بالسلب، ونؤكد بأن حلول السلطة غير واقعية وتخلق لها المزيد من المتاعب، وتخلق لشعبنا المزيد من المتاعب، وتضع بلادنا في قائمة البلدان المنتهكة لأبسط الحقوق الأساسية للمواطن.

إن المراهنة على عمق وتجذر الحركة الديمقراطية في بلادنا، والوعي السياسي وسط أوسع الجماهير الشعبية، والذي يقودنا الى الإستنتاج بأن الكرة ليست في ملعب المعارضة، وإنما هي في الوسط حاليا، وستعود قريبا الى ملعب السلطة، وستجد السلطة نفسها محشورة في الزاوية في مسألة المجلس، تماما كما هي الصورة في الوقت الحاضر في المسألة النقابية، رغم وجود اللجنة العامة لعمال البحرين، ورغم الإنتخابات الدورية لأعضاء اللجان المشتركة ولكن العمال توصلوا بتجربتهم بأن هذه اللجان لاتملك صلاحيات، وأن الشكل الذي قدمته السلطة لا يستجيب لمصالحهم، ولابد من فصل لجان أرباب العمل عن لجان العمال، ولا بد من تشريع عمالي يحول هذه اللجان الى جسم نقابي، ويعطيها الصلاحيات للدفاع عن مصالح العمال.

ونعتقد بأن السلطة قد أضافت الى أخطائها خطئين فادحين في الأيام الأولى من حياة المجلس.

فالتأكيد على سرية جلساته، يفقده البريق الذي يمكن أن يحصل عليه فيما لو حاولت السلطة إعادة تجربة المجلس الإستشاري العماني، وإستجواب أحد الوزراء علنا وعلى الأثير بحيث ينشد اليها الجمهور، ويتوهم بأن الديمقراطية قد حلّت مع المجلس.

أما الخطأ الثاني فهو إحالة موضوع البطالة الى المجلس لمناقشته (سرا) بعد شهرين أو أكثر من الندوة العلنية الواسعة التي غطتها كل الصحف، حول البطالة وعلاقة التعليم بالعمل وشارك فيها عدد من المتخصصين الذين قدموا أبحاثا قيمة للغاية وحلولا لا يمكن للمجلس «الممثل للقطاع الخاص»، أن يقدمها، وكون أحد ابرز أسباب تفشي البطالة وسط العمالة المحلية لتفضيل الحكومة العمالة الأجنبية.

وكان رد فعل المواطنين بعد صدور البيان الصحفي عن مجلس الشورى، ماذا سيقدم المجلس من إقتراحات وتوصيات أكثر مما قدمته ندوة العمل والتعليم، أو لجنة الخيارات الإستراتيجية التي دقّت ناقوس الخطر حول هذه القضية لكن الحكم في واد آخر!

ويبدو أن الحكم يراهن على المفاجئات لقلب حسابات المعارضة، حيث أشارت بعض الأوساط بأن الحكومة قدمت مشروعا (سرا) الى المجلس لمناقشة (سرا) ولا يعلن عنه في البيان الصحفي، حول المبعدين، وأن يتقدم برغبة الى الحاكم للعفو العام، بحيث تكون بركة ردورد الفعل للمجلس والحاكم على حد سواء رغم أنه لا يريد المناصفة في هذا الجانب!

وسواء صح هذا الخبر أم لا، فإن البلاد تعاني من إرث تاريخي يتجلى في إستمرار جهاز الأمن البريطاني بقيادة العميد هندرسون ماسكا بالأمن السياسي معتبرا أن المعارضة هي العدو الأول للأمن، وأن القمع هو الطريق الوحيد للتعاطي معها، ويجد إستجابة خاصة لتوصياته لدى الرجل القوي، رئيس الوزراء، أخ الحاكم - المحكوم بعقدة الوريث وولاية العهد.

ولا مفر من مواصلة الطرق على الحديد وهو حامي باستمرار، فقد إنهزت، بل إنهارت عروش وأجهزة أمن وقمع أقوى بكثير من أجهزة هندرسون وخليفة بن سلمان، والعاقل من اعتبر بغيره، ورحم الله من قال «لو دامت لغيرك ما آلت اليك».

(١ من ٢)

العلماء والعرش السعودي

ثنائية السلطة في الجزيرة العربية

أنور عبد الله ـ باريس

قانون الصحراء الأكثر قدسية، منذ القدم وحتى مجيء «ابن سعود» يتلخص في القول الشائع بين سكانها «يوم لك ويوم عليك» فالقوة المقترنة بالفروسية وبأخلاقها، مثلت الرمز الاسمى لأبناء الصحراء وبها يتحقق ربيع القبيلة أو البيت الحاكم. وما أن يرتجف السيف حتى تخف نضارة البيت الحاكم ويتوارى لتحل محله قبيلة أخرى، على نفس الاسس الانتاجية، دون أن تمس العلاقات والبنى الاجتماعية. فالسيف لوحده لايحسم الصراع طويلا وعلى الدوام كان حسما مؤقتا لايؤدي الى تغييرات جوهرية في العلاقات الاجتماعية وباختصار، هو اعادة انتاج الماضي لتعود من جديد، نفس القيم والمثل الصحراوية في دورة مستمرة. المراد به هنا أن السيف مهما قوى لايضمن سلامة البيت الحاكم، ضمن نفس الشروط الاجتماعية ـ الجغرافية القاسية. والا فـ«سيف ابن رشيد ـ أمير جبل شمر» كان الاقوى والأطول في صحراء جزيرة العرب في أوائل القرن العشرين وبالتالي فهو الأجدر بالبقاء والاستمرار في الحكم؟!

ومع ذلك سقط سيف ابن رشيد، دون صدى! فكيف انهزم «اسد الصحراء» مع قبيلته الكبيرة، امام شاب لاينتمي الى احدى القبائل القوية في الجزيرة العربية؟

ماسر هذا الانتصار السريع وماسر بقاء هذا النظام قرابة القرن من الزمن؟

لم ينزل «ابن سعود» الى الميدان كأسلافه من فرسان الصحراء ممتشقا سيفه فقط، بل اقترن من البدء بالدعوة السلفية وتشرب منها. فشق السيف طريقه على ضوء وارشادات وتعاليم الدعوة، حتى أصبح من الصعب الفصل بينهما، الدعوة تمده بالانصار «المؤيدين» أو «الحلفاء المخلصين» ـ رجال دين ـ وتعبىء خلفه العامة، والسيف يشق طريقه رافعا«راية التوحيد» بالمفهوم الوهابي. وهنا يكمن السر التاريخي لصمود البيت السعودي ـ ولايزال ـ أمام التحديات قرابة «القرن من الزمن». كما تكشف لنا هذه الخصوصية، عن أهمية الفكر «دينيا أو وضعيا» المتضمن معرفة طبائع البشر ومصالحهم في بيئة صحراوية ـ قبلية في الجزيرة العربية.

ـ الاسلام «دين ونظام» هو «سيف، ودعوة»

ـ القرمطية «سيف ودعوة» شكلت ايديولوجية لنظام سياسي، دام قرابة القرنين من الزمن (٢٨٦ هـ ـ ٤٧٠ هـ) في الاحساء والقطيف البحرين.

ـ الأباضية «سيف ودعوة» حكمت عمان مئات السنين.

ـ الزيدية «سيف ودعوة» حكمت اليمن قرابة ألف ومائة عام (٢٨٠هـ ـ

ـ الوهابية «سيف ودعوة» منحت العرش السعودي لذة الحكم في «ثلاثة أدوار تاريخية: الدور الاول من ١٧٤٥م ـ ١٨١٨م والدور الثاني ١٨٢٤ ـ ١٨٩٧، والدور الثالث وهو المعني في دراستنا هذه : من ١٩٠٢ الى وقتنا الحاضر، بجانب صعود المؤسسة الدينية الوهابية الحليف التاريخي والمؤدلج للنظام».

بينما نرى في المقابل، أن حكم البيوت الارستقراطية ـ البدوية، القائم على سيف وقوة القبيلة، لم يعمر طويلا فـ:

ـ بنو عقيل «سيف» انحصر حكمهم في منطقة الاحساء والقطيف قرابة القرن من الزمن (١٤٣٠ ـ ١٥٢٠) ثم زالوا ليحل محلهم البرتغاليون ثم الاتراك.

ـ بنو خالد «سيف صارم» قضوا على حكم الاتراك في الاحساء عام ١٦٧٠ واستمروا أسياد الساحل الشرقي حتى عام ١٧٩٣م حين زالوا على يد «الوهابيين».

ـ العجمان «سيف» فرض هيبة على صحراء المنطقة الشرقية قرابة «نصف قرن ثم زالوا على يد التحالف الوهابي عام ١٩١٧».

ـ المنتفك «السعدون» سيف صارم، حكموا الفرات الاوسط في العراق وامتد نفوذهم الى منطقة نجد مابين عام ١٧٣٦ ـ ١٧٤٦ ثم زالوا.

ـ قبيلة شمر: السيف الاقوى في عموم منطقة نجد، تمتع أمرائها (آل الرشيد ـ فرع عبيد) بحكم جبل شمر والمنطقة الشمالية، ثم أخضعوا منطقة نجد بأسرها، بما فيها مدينة الرياض معقل آل سعود في نهاية القرن التاسع عشر. ولأنه سيف صحراوي صارم، لايستند الى أية «أيديولوجية» تمنحه التبرير في التسلط، سقط بسرعة في الربع الاول من القرن العشرين على يد الوهابيين.

فمادام هدفنا، هو تحليل الدولة السعودية الحديثة وابراز الثنائية في السلطة وادارة المجتمع. فإننا ملزمون تبيان أهمية «الدعوة والسيف» في خلق وترسيخ العرش السعودي وبالتالي تبيان دور قادة هذه الدعوة في تثبيت السلطة السعودية وفي خلق مؤسستهم الدينية التي بلغت من حيث القوة والمتانة والهيمنة «كالفاتيكان الاوروبي» في القرن الوسطى كما سنرى.

لأن لادعوة دينية وسياسية، دون فكر ودون دعاة نشطين، لديهم ملكة الاقناع ولايمكن لها أن تنتصر دون خطط وبرامج متفق عليها بين الطرفين «العرش والعلماء». فما هو دور العلماء المبكر في بناء الدعوة وتدعيم

الدين في هذا المضمار؟.

اللقاء بين العلماء والعرش

بداية التعاون والتحالف: أقدم الأمير الشاب والطموح عبد العزيز بن عبدالرحمن الملقب بـ «إبن سعود» على مغامراته المعروفة في احتلال الرياض وقتل اميرها «عجلان الشمري» بصحبة «٤٠ شخصا» فقط من أنصاره.

فهل تنجح مغامرة في نجد دون حلفاء وأنصار؟

كيف تمكن الأمير الشاب «له من العمر ٢٥ عاما فقط» أن يصمد أمام قوة أعدائه؟

وهل يعقل أن توحد قوته الذاتية فقط منطقة نجد الواسعة والصعبة جدا بسنتين، وهي المنطقة التي استعصت على الشيخ محمد بن عبد الوهاب والامير محمد بن سعود أكثر من «٣٢ عاما»؟!.. أهي العبقرية العسكرية لابن سعود أم أن هناك ظروفا اجتماعية - سياسية ملائمة وقوى اجتماعية مهدت له ثم تحالفت معه؟

تحدث كثير من الكتاب عن شجاعة وطموح ابن سعود في توحيد البلاد. بينما ربط البعض الآخر هذه «الشجاعة» بالعصا «الانجليزية» السحرية التي لعبت الدور الاساسي في توحيد منطقة نجد!. فبعض طموح الامير والعامل الخارجي «بريطانيا» أسقط هؤلاء المؤرخين والمحللين السياسيين من حسابهم قوى اجتماعية من بده، لعبت الدور الاساسي في تأسيس النظام السياسي الحديث في الجزيرة العربية.

ولكي تكون الصورة واضحة وتكون اجوبتنا منسجمة مع الوقائع التاريخية، يجب معرفة وتحليل العوامل الموضوعية لمنطقة نجد عامة. وتلك الذاتية المتعلقة بآل سعود، لحظة دخول الامير عبد العزيز مدينة الرياض. وهي من شأنها أن تقلل من جهوده الكبيرة وشجاعته وطموحاته. كما لايسقط من حسابنا، الدور الخارجي «بريطانيا» وتبيان حجم مساهماته.

ثلاث ركائز اجتماعية، شكلت باجتماعها القوة الاساسية التي ضمنت نجاح مغامرة إبن سعود، وساهمت في تثبيت عرشه وضربه مواقع اعدائه.

ووحدت البلد: نجد، الاحساء، عسير، الحجاز، تحت لوائه.

ظلت جهود هذه القوى الاجتماعية الثلاث، بعيدة عن متناول البحث لتشغل مكانها ودورها التاريخي في عودة الدعوة السلفية ونجاحها بتثبيت «الملك» في شخص عبد العزيز وأبنائه. وتثبيت «الشرع» في هيئة مستقلة من رجال الدين، تطورت لتصبح فيما بعد مؤسسة دينية راسخة مستقلة لها صلاحية ادارة المجتمع: القضاء، المراقبة الدينية للعامة، التعليم والثقافة ولها أيضا دور «المراقبة الدستورية» في مسألة وراثة العرش وسياسة الدولة الداخلية والخارجية. القوى الاجتماعية الثلاث في منطقة نجد أنذاك: ١- رجال الدين ٢ - جماهير المدن النجدية الداخلية ٣ - القبائل «جيش الاخوان».

الدور النضالي لرجال الدين

مايتمتع به رجال الدين في «السعودية» من امتيازات وصلاحيات واسعة في السلطة وادارة المجتمع، لم تكن هبة من الملك عبد العزيز ولا مكرمة من العائلة المالكة، وليسوا هم جهازا تابعا كما درجت على وصفهم بعض الكتابات والتحليلات السياسية. بل وصلوا الى ماهم عليه من قوة وهيبة، بعد عمل شاق ونضال طويل ومرير أثبتوا فيه من خلاله اخلاصهم وتفانيهم بمعتقدهم الديني - السلفي وحماسهم لتوحيد البلاد تحت راية «التوحيد» ومساهمتهم الفعالة في تثبيت العرش السعودي وتحالفهم معه الامر الذي يلبي طموحات الامير الشاب «ابن سعود».

إن الجهل بالدور النضالي لرجال الدين يعود لسببين:

الاول: عدم فهم حقيقة الاوضاع في منطقة نجد عشية احتلال ابن سعود الرياض، وموقف العلماء المتحيز أنذاك.

الثاني: ارتباط مفهوم «النضال بالعمل والممارسة الحزبية، أي حصر مدلولها في الاحزاب السياسية العلمانية المعارضة. في حين يشمل معناها كل عمل دؤوب منتظم من أجل هدف اجتماع القوم» فئة طبقة، تحالف طبقات، على تحقيقه. وبهذا المعنى كان عمل الوهابيين «تقليديين - سلفيين» وممارستهم - كما سنرى - هو في حد ذاته عمل نضالي، لتحقيق الغايات التي يطمحون اليها.

والحق يقال، أن الوهابيين لعبوا دورا «نضاليا» متميزا في ترسيخ الدعوة السلفية والعرش السعودي على السواء. فعكست ممارساتهم وأساليب عملهم داخل الصحراء والواحات، آخر «صورة» لدعاة تقليديين قادمين من أحشاء تاريخنا العربي - الاسلامي، آخر «الرسل» الذين ربطوا بذكاء اجتماعي، سكان الصحاري، والواحات، بسكان المدن، أسوة بما فعلته قبلهم الحركات الاجتماعية المسلحة في التاريخ العربي. وقد نجحوا في مسعاهم عبر جهود مضنية وصعوبات؟

فالسنين الطويلة التي قضاها كثير من دعاتهم داخل الصحراء والواحات، هي أحد «مآثرهم» في بذل الجهود لإحياء الدعوة السلفية بين صفوف البدو، وسكان القرى النائية. كان من نتائجها تعميق صلاتهم بالسكان من جهة وتعميق اساليب عملهم التنظيمية المبكرة من جهة اخرى، فقدكان الاسلوب العمل الدعاوي والتبشيري أهمية استثنائية لما للداعي «رجل الدين الوهابي» من تأثير كبير على الاتباع بعد ضمهم للدعوة.

الرياض: قاعدة عسكرية وأيديولوجية:

في الاسبوع الاول من تاريخ احتلال ابن سعود الرياض أوائل ١٩٠٢، تحولت هذه المدينة الصغيرة والكئيبة التي تفتقر - أنذاك - الى أي وجه من أوجه النشاط الاقتصادي «زراعي، تجاري» ولا يتجاوز عدد سكانها الثمانية الآف نسمة الى «قاعدة عسكرية وأيديولوجية» للنظام الوليد، خاصة بعد أن بايع الشيخ عبد الله بن عبد اللطيف، المرجع الاعلى للوهابيين، الامير «ابن سعود» على النضال أو الجهاد سوية في تحقيق وحدة البلاد على ضوء الشرع. ونتج عن هذا التحول السريع أمور عديدة:

- توسيع العلاقة المبكرة، بين الامير الشاب «ابن سعود» وبين العلماء الوهابيين.

- جعل الرياض، مركز استقطاب وانطلاقة لرجال الدين بمختلف مستوياتهم «علماء الدين، قضاة، مطاوعة، مرشدون» الى الاماكن التي سيصلها جيش «الغزو» لاحقا لبث الدعوة «صوت التوحيد»، ومحاربة البدع والتهيئة النفسية لدخول الجيش لها دون مقاومة، إذا أمكن.

إذا عرف العلماء، كيف يشدون الملك اليهم، ويقنعوه بصحة وجهة نظرهم وجوهرها: بأن القوة وحدها في الجزيرة العربية، دون كتاب، أو دعوة دينية ـ سلفية، لاتكفي للنجاح ولاتضمن حاضر ومستقبل البيت الحاكم. ولهم في الهزائم المتكررة للبيت الرشيدي ـ قبل سقوطه النهائي ـ خير دليل. فوجد «ابن سعود» فيها خير طريق لتحقيق طموحه ودعوة عرش آبائه وأجداده.

وبإعلان الرياض، عاصمة ومركز أساسي للدعوة الوهابية ـ الاصلاحية الجديدة، أخذ العلماء القضاة، المطاوعة وأنصارهم يتقاطرون على هذه المدينة للتشاور لشد أزر الدعوة والنظام الوليدين. تمكن «ابن سعود» أن يخرج بعد سنة تقريبا ومعه عشرة آلاف مقاتل أكثر من مجموع سكان الرياض آنذاك.

وهذا يجد تفسيره في دعم الجهاز الديني الموجود في المنطقة الوسطى من قبل ودور رجال الدين الوهابيين في التعبئة معه والتحريض على اعدائه.

شكلوا بنفس الوقت مراكز «رصد» لتحركات عدوهم الاساسي «ابن رشيد» بل انضمام مناطقهم الى حكم «ابن سعود» كما سنرى في موقف جمهور المدن والقرى من الدعوة السلفية.

دور العلماء في كسب البادية:

من الادوار المميزة لرجال الدين الوهابيين الكبار قدرتهم المدهشة على كسب القبائل البدوية الى جانب دعوتهم والى العرش السعودي صاحب راية التوحيد. هذا النشاط الهام، هو ثمرة تخطيط وتعاون مشترك بين العلماء وبين الامير «ابن سعود» سواء في تحديد البرنامج الديني ـ الثقافي المبسط لسكان «الهجر ـ البدو» أو لاختيار «الدعاة» المناسبين لهذه القبيلة أو تلك. ومن أشهر «الدعاة» أو رجال الدين الذين سكنوا الصحاري وتحملوا المشقات لهذا الغرض هم:

١ ـ العالم الشهير عمر بن محمد بن سليم، من علماء بريدة «١٢٩٩هـ ـ ١٣٦٩ هـ، ١٨٨٢م ـ ١٩٤٩م». عاش سبع صنوات متواصلة في أول هجرة عرفها جيش الاخوان الا وهي «هجرة الأرطاوية» الشهيرة، عند أكبر شخصية في الصحراء آنذاك، القائد الوهابي «فيصل الدويش» وطيلة السنوات السبع هذه من ١٩١١ ـ ١٩١٨م، عمل هذا الداعية «الوهابي ـ السلفي» مع زميله الشيخ محمد المطوع(١) على ترسيخ الفكر الديني بالمفهوم الديني بين رجال هذه القبيلة مما جعلهم أداة سهلة القيادة بيد رجال الدين وابن سعود على السواء، وأن لا يهابون التضحية بأرواحهم في سبيل الدعوة والقتال أو الجهاد «تحت راية الامير ابن سعود» وبعد انتهاء مهمة هذا الداعية انتقل بعدها لنشر الفكر الديني في منطقة عسير في أوائل العشرينات. أصبح هذا الداعية فيما بعد عضوا في أول قيادة دينية ـ جماعية عرفتها الحركة السلفية ـ كما سنرى.

٢ ـ الشيخ عبد الله بن حسن آل الشيخ، إمام جيش ابن سعود، ذهب بدوره الى الصحراء لنشر الدعوة الوهابية، فشارك في التوجيه الديني والاخلاقي والمعنوي في عدد من الهجر، أهمها هجرة الارطاوية بعد رحيل الشيخ عمر بن محمد بن سليم مباشرة. وعاش هذا العالم مع أخيه الاصغر «عمر بن حسن ـ النائب العام لرئيس هيئة الامر بالمعروف آنذاك» حوالي السنتين من أواخر عام ١٩١٨ الى ١٩٢٠(٢). وماكان تحرك العالم «عبثا» ولا القيام بمهمة «تفتيشية» بل الهدف واضح «تنظيمي ديني ـ سياسي» وذلك لتعميق البذرة التي غرسها قبله الشيخ عمر بن سليم.

٣ ـ الشيخ عبد الله بن حمد بن عتيق عاش فترة مرشدا في هجرة «الغطغط» عند القائد الوهابي الشهير «سلطان بن بجاد» رئيس قبيلة عتيبة.

٤ ـ الشيخ عبد اللطيف بن حمد عتيق، عاش سنين طويلة متنقلا بين القبائل الرحل، داعيا ومرشدا. رافضا لأي منصب ديني في المدن أو القرى واستمر يتنقل ويدعو بحماس للدعوة السلفية الجديدة (١٩٠٥ ـ ١٩١٢).

٥ ـ العالم «سعد بن حمد بن عتيق» ذهب الى الجنوب داعيا ومرشدا، فهل يتحرك هؤلاء الاخوة الثلاثة عفويا، أم أنهم يعملون ضمن اطار تنظيمي واحد؟ خاصة اذا عرفنا بأن الشيخ سعد الرجل الثاني في قيادة الحركة الدينية السلفية الحديثة في الجزيرة مابين ١٩١٨ ـ ١٩٣٧.

٦ ـ الشيخ عبد الله بن زاحم «١٣٠٠ ـ ١٣٧٤هـ» إحتل منصب رئيس محاكم المدينة المنورة مابين «١٩٤٣ ـ ١٩٥٣». قضى فترة طويلة من شبابه مرشدا وإماما في هجرة «الداهنة» من ١٩١٧ ـ ١٩٣١ وشارك في كثير من المعارك والغزوات، كما شارك في ابرام الاتفاقية مع اليمن عام ١٩٣٢(٣).

٧ ـ الشيخ عبد الرحمن آل الشيخ. ذهب داعيا ومرشدا في هجرة «ساجر» عام ١٩١٧، ثم قاضيا في هجرة «عروى» سنة ١٩٢٣ لدى أميرها «جهجاه بن حميد» من عتيبة.

٨ ـ الشيخ محمد الشاوي، قاضيا ومرشدا في هجرة الغطغط بعدما غادرها الشيخ «عبد الله بن عتيق» عام ١٩١٥. شارك الشاوي في معركة التربة الشهيرة عام ١٩١٩م ثم أصبح فيما بعد مدرسا في المسجد الحرام(٤).

٩ ـ الشيخ عبد الله بن جلعود، أرسله «ابن سعود» بمشورة الشيخ عبدالله بن عبداللطيف المرجع الديني الاعلى، آنذاك ـ الى منطقة عسير أواخر عام ١٩١٦م وبقي هناك حتى وفاته عام ١٩٢٠م. بعد أن وضع اللبنات الاولى للدعوة السلفية وكسب أحد أمراء المدن الى «معسكر التوحيد».

١٠ ـ الشيخ محمد بن عبد اللطيف آل الشيخ أخو المرجع الاعلى، قضى فترة في منطقة عسير، وداعيا ومرشدا للمواطنين هناك وحثهم على الالتحاق بالدعوة والالتفاف حول «معسكر ابن سعود» ضد أعدائه.

١١ ـ الشيخ سعود بن مرشد، قضى فترة من حياته مرشدا وقاضيا في العديد من قرى منطقة عسير في أواخر العشرينات.

١٢ ـ سليمان بن جمهور، ذهب عند قبائل العجمان، المعادية لابن سعود حتى عام ١٩١٦. فاستطاع هذا الداعية أن يؤثر بشكل مباشر على رؤساء تلك القبيلة الهامة. فأصبح مرشدا وقاضيا في «هجر العجمان» ثم عينه الملك فيما بعد مستشارا شرعيا في مكة بجانب نائب جلالته على الحجاز الامير فيصل(٥).

١٣ ـ الداعية الشهير عبد الله القرعاوي، الذي عاش فترة طويلة في منطقة عسير من ١٩٣٦ ـ ١٩٦٦. كان الشيخ محمد بن ابراهيم المفتي الوهابي الاكبر هو الذي أرسل الداعية الى هناك. هذا التحرك والانتشار الواسع للكوادر الدينية: علماء، قضاة، دعاة، يدل على أن هناك اتفاقا مسبقا بين رجال الدين وبين الملك أولا. وأن هناك «أداة تنظيمية» توجه الحركة السلفية ثانيا، وأن رجال الدين كبار الساعين الى قيام مؤسستهم الدينية الوهابية ثالثا.

دور جمهور المدن والقرى

ذاعت شهرة «جيش الاخوان» المؤلف من قيادة بدوية، وعمت المؤلفات

عن شجاعة وعبقرية «ابن سعود» في الوقت الذي ضمن فيه الدور العام لسكان المدن النجدية في وضع اللبنات الاولى للعرش والدعوة السلفية الحديثة. فلم يتناول مؤرخو «العرش السعودي» دور تلك الجماهير كما حصل في الواقع. ولم يحاولوا أن يميزوا بين مرحلتين متعاقبتين.

المرحلة الاولى ١٩٠٢ ـ ١٩١١:

كان الدور الاساسي فيها لسكان المدن والقرى النجدية حيث شكلوا الجزء الاهم لجيش التوحيد «جيش» ابن سعود بتأثير رجال الدين الوهابيين. في حين أخذ دور القبائل أهمية كبيرة بعيد استقرار كبرى هذه القبائل «مطير، عتيبة..الخ» وتكوين جيش الاخوان من مناطق الاستقرار «الهجر» بعد عام ١٩١٢ ـ المرحلة الثانية.

أن الالتفاف السريع لسكان منطقة نجد ـ دون قتال يذكر ـ حول معسكر ابن سعود، هو بالاساس التفاف حول «راية الدعوة السلفية» التي توخى فيها جمهور تلك المدن والقرى تحقيقا لطموحاتهم. وقد توفرت ـ آنذاك ـ ظروف موضوعية ملائمة، عملت على أن ينحاز غالبية سكان هذه المنطقة الى «البيت السعودي» ضد أعدائه. وهذا الدور الحيوي لسكان المدن والواحات لم نجد مؤرخا واحدا من مؤرخي الدولة السعودية الحديثة، قد أشار اليه كما ينبغي، أو ميّز بين المرحلتين والى الظروف التي يمكن إجمالها هنا في النقاط التالية:

١ ـ سأم سكان منطقة نجد، القتال المستمر فيما بينهم، والذي دام أكثر من خمسة وثلاثين عاما دون توقف، منذ موت الامام الوهابي القوي فيصل الاول بن تركي عام ١٨٦٥ حتى دخول ابن سعود عام ١٩٠٢. وشعور سكان المدن والقرى بالحاجة الى سلطة مركزية قوية تفرض سلطتها وتطبق قوانين الشريعة التي يدعو اليها رجال الدين.

٢ ـ وجود تيار ديني سلفي، قوي بين سكان منطقة نجد ـ كما ذكرنا سابقا ـ يحن بشدة الى وحدة المنطقة ويتطلع بلهف لاحياء الحركة الدينية على ضوء الارشادات الوهابية.

٣ ـ القناعة التي توصل اليها «جمهور ووجهاء المدن والقرى» بأن الاطار الايديولوجي ـ الديني الذي يقبل به الجميع ويكون قاسما مشتركا، مع سكان البادية «البدو» هو تطبيق الشريعة نصا وروحا حيث الجميع يكونوا سواسية أمام الشرع. خاصة وأن هذه المنطقة لم تعرف القوانين أو الافكار الوضعية، ومن جهة أخرى أن الشريعة الاسلامية تحرم الاقتتال بين المسلمين وتكبح جموح القبائل.

٤ ـ تطلع الفئة التجارية ـ النجدية الناشئة التي ترتبط بمصالح اقتصادية مع الاحساء، الكويت، العراق، سوريا. كذلك عمان والهند الى نشوء سلطة مركزية قوية، تضع حدا للصراعات القبلية وفقدان الامن والاستقرار، مما عطل نمو وتطور نشاطها التجاري. ومن أشهر البيوتات التجارية المعروفة أنذاك «الذكير، البسام، القصيبي، المنديل، الفوزان، السليم، العون، الشبيلي، السمبط..».

وغير هذه العوامل، وقف جمهور المدن والقرى الداخلية، بجانب التحالف بين ممثلي الدعوة السلفية الناشئة والامير السعودي. ولم تمض سنتان فقط من ١٩٠٢ ـ ١٩٠٤ الا ومنطقة نجد الداخلية بأكملها ماعدا «بريدة التي انضمت عام ١٩٠٧» تنحاز الى معسكر ابن سعود ضد ابن رشيد حاكم حائل القوي.

هذا التداعي السريع للكيانات الصغيرة ـ أمراء محليين ـ هذا الامتداد الواسع للنظام الوليد، جعل ابن سعود نفسه في حيرة وتساؤل، يدّل عليه محاولته امتحان، اهل القصيم، «عنيزة والبكيرية» أوائل عام ١٩٠٤. بعد معارك طاحنة بينه وبين عدوه التقليدي ومنافسه السيادة على نجد الامير ابن رشيد قائلا لهم بعد الخسائر التي لحقت بأهل القصيم في صدهم لجيش ابن رشيد: أثبتوا في مكانكم وأني مستفزع أهل نجد وراجع اليكم. فكتبوا اليه وكان أهل عنيزة أشد لهجة يقولون: «إذا أنت رحلت فلا يستقيم أمر بعدك. واذا رجعت الينا فنحن نعاهدك في السراء والضراء، نقدم أنفسنا واموالنا

تشديدات جديدة بشأن سفر معارضين إسلاميين لخارج المملكة

سحبت وزارة الداخلية السعودية الشهر الماضي جوازات سفر مجاميع أخرى من المعارضين الإسلاميين في مناطق مختلفة من المملكة، عقابا لهم على انخراطهم في نشاطات معارضة للنظام، وهو عقاب اعتادت أجهزة المباحث التابعة لوزارة الداخلية تطبيقه بحق المعارضين.

وإضافة الى ذلك، قالت أنباء مطلعة، أن الحكومة السعودية رفضت في ديسمبر الماضي السماح لقيادات ورموز من المعارضة الدينية من مغادرة المملكة وذلك للمشاركة في المؤتمرات الإسلامية التي تنعقد أواخر كل عام في الدول الغربية وخصوصا الولايات المتحدة وبريطانيا. وعُلم أن من بين الذين مُنعوا من السفر للمشاركة كل من الشيخ فهد سلمان العودة، والدكتور سفر الحوالي، والشيخ عائض القرني، والدكتور أحمد عثمان التويجري.

وكان معظم هؤلاء قد تلقوا خلال شهر ديسمبر الماضي دعوات للمشاركة في مؤتمرات خارجية بينها مؤتمر جمعية الطلبة المسلمين الذي عُقد في ليدز بالمملكة المتحدة، ومؤتمر المنتدى الإسلامي الذي عقد في لندن، ومؤتمر رابطة الشباب المسلم العربي الذي عُقد في ولاية أوكلاهوما بالولايات المتحدة بين ٢٣ و ٣٠ ديسمبر الماضي، والذي حضره عدد غير قليل من الطلبة والأساتذة السعوديين السلفيين، وكان موضوع المؤتمر: الصحوة الإسلامية وآفاق التمكين.

وأشارت أنباء الى أن الشيخ العودة حاول فعلا كما في السنوات الماضية مغادرة المملكة للمشاركة في مؤتمر رابطة الشباب المسلم العربي، إلا أنه أُعيد من المطار، وكان مسؤولو المؤتمر قد أعدّوا لقاءا مسجلا بالفيديو وأذيع على الحاضرين مع مقدمة تضمنت نقدا للحكومة السعودية لمنعها العودة من السفر للخارج للمرة الثالثة، كما تم إجراء لقاء هاتفي حي معه، ولكنه لم يتطرق في الكلمة أو الحوار الهاتفي الى قضايا تتعلق بالمملكة.

وأولادنا بين يديك، أي والله نحمي أوطاننا أو نموت جميعا»(٦). رجع ابن سعود الى عنيزة فخرج اهلها اليه معتزين. ولما انتشر الخبر، التحق الآف من المتطوعين «فاجتمع لدى ابن سعود في ستة أيام اثنتا عشر ألف مقاتل»(٧).

على ماذا يدل هذا الالتفاف السريع من سكان المدن الداخلية حول راية ابن سعود؟. الا يعكس قوة احساس جماهير هذه المدن الداخلية نحو خلق سلطة مركزية قوية من جهة ومدى تجاوبهم مع اطروحات رجال الدين نحو الانضمام الى معسكر التوحيد «معسكر ابن سعود» دون قتال من جهة ثانية.

دور القبائل

الكل يعلم، أهمية دور القبائل البدوية في التاريخ السياسي الحديث للجزيرة العربية. فقد حسمت «سيوف» جيش الاخوان الوهابي بسرعة خارطة الصراع السياسي لصالح «ابن سعود والدعوة السلفية الحديثة». فمنذ اقبال قبيلة مطير على الاستقرار والانضمام الى معسكر التوحيد عام ١٩١١ وتحمسها للجهاد، شجعت القبائل الاخرى على الانضمام الى الدعوة السلفية خاصة قبيلة «عتيبة» أكبر القبائل في جزيرة العرب. وبالتحاقها انقلب ميزان القوى في الصحراء والمدن لصالح الحركة الوهابية الحديثة. خاصة بعد أن تم تشكيل جيش الاخوان المرعب من رجال تلك القبائل. وأخضع هذا الجيش الى تربية دينية - تقشفية صارمة، يشرف عليها في البدء، كبار العلماء، فجعلوا من ذلك البدوي المتمرد، كائنا طائعا لهم ومستميتا في الحروب طلبا للشهادة. وكان الشعار الاساسي للاخوان «هبت هبوب الجنة وينك-أين أنت - باباغيها».

خاض جيش الاخوان من ١٩١٢-١٩٢٨ الحروب والمعارك التالية:

١ - ساهم جيش الاخوان في فتح «الاحساء» عام ١٩١٣ واخضاع بعض القبائل في «المنطقة الشرقية» مابين ١٩١٤ - ١٩١٥.

٢ - ساهم جيش الاخوان في معركة «جراب» الشهيرة عام ١٩١٥ بين «ابن سعود» وعدوه التقليدي ابن رشيد ثم المعارك التي تلتها.

٣ - في عام ١٩١٩م احتل القائد الوهابي الشهير «سلطان بن بجاد» موقع الترية، بعد أن سحق جيش الامير عبد الله بن الشريف حسين سحقا كاملا.

٤ - في ١٩٢٢ دخل جيش الاخوان، مدينة الطائف، وأعمل السيف في رقاب أهلها.

٥ - ساهم جيش الاخوان في تطويق مدينة حائل، عاصمة «ابن رشيد» حتى سقوط المدينة عام ١٩٢١.

٦ - دخل جيش الاخوان مدينة مكة في أواخر عام ١٩٢٤. ثم ساهم في حصار جدة عام ١٩٢٥.

٧ - شكل جيش الاخوان كابوسا مرعبا لسكان المدن والقرى الحدودية في العراق، الكويت، اليمن، الاردن..التي تعرضت الى سلسلة من الغارات والغزوات الخاطفة دون توقف من ١٩٢٢ الى ١٩٢٨: وبفعل هذه الغارات اكتسب هذا الجيش اسطوريته وبه تباهى الملك «ابن سعود» بأن «سيفه طويل، يصل الى أي نقطة يريدها، ولكن هذا الجيش البدوي - العقائدي، سرعان ما أعلن تمرده الشهير على امامه عام ١٩٢٩، عندما أحس قادته بأن مهمتهم الدينية - التاريخية «الجهاد» انتهت مع رسم الحدود التي تم الاتفاق عليها بين بريطانيا والملك ابن سعود كما سنرى.

دور بريطانيا

قيّم البعض موقف ودور بريطانيا من الصراع السياسي الذي شهدته الجزيرة العربية مابين عام ١٩٠٢ - ١٩٣٠ على أنه كان العامل الحاسم والوحيد في التأثير على تطور الاحداث لصالح دعم وتثبيت العرش السعودي، وتوحيد البلد. هذا التقييم المبالغ فيه، نابع بلا شك من التأثر ببعض الادبيات السياسية لبعض التنظيمات والشخصيات السياسية داخل الجزيرة العربية وخارجها، والتي كانت تروج لدور العامل الخارجي وتغلبه على جميع العوامل الداخلية. وبهذا التقييم يسقط من الحساب الدور الفعال والرئيسي للقوى الاجتماعية التي حسمت الصراع الداخلي عبر «سيوفها» لصالح تثبيت العرش والدعوة الدينية-الاصلاحية. وهي القوى الثلاث التي أشرنا اليها سابقا: جماهير المدن النجدية، دور العلماء ورجال الدين، القبائل -البدوية.

ونحن هنا لانلغي أو نتجاهل دور بريطانيا في الاحداث السياسية التي شهدها المجتمع في الجزيرة طيلة السنوات الممتدة مابين ١٩٠٢ - ١٩٣٠.

بل يجب معرفة ذلك الدور واعطائه حجمه الحقيقي، حسب سير الصراع السياسي والعسكري أنذاك، بعيدا عن عملية التضخيم أو الطعن والتشهير الرخيص بالنظام السياسي.

ولتحديد وتوضيح المسألة أكثر، نطرح هذا السؤال: متى ظهر الدور البريطاني في الاحداث الداخلية وماهي خلفياته؟ وماشكل المساعدات التي قدمتها بريطانيا لابن سعود؟

لا أحد يشك في نوايا وأطماع بريطانيا في منطقة الخليج والجزيرة العربية، فمنذ زمن وعيونها مركزة على هذه المنطقة لمراقبة الاحداث عن كثب.

فهنالك أكثر من عامل يدفعها لمتابعة مايجري من تطورات داخل الجزيرة العربية لاحتوائها إذا أمكن - أو تحجيمها وحصرها. لأن مصالح وأمن مستعمراتها في الخليج العربي، يجعلها دائما تقف حذرة تجاه «الصحراء» وما قد تتمخض عنه من تطورات خطيرة قد تؤدي الى اهتزاز ميزان القوى المحلية، لتشكل بعدها كابوسا مرعبا على مستعمراتها الهشة في الخليج العربي.

المصادر

١ - عبد الله البسام «علماء نجد، مطبعة النهضة الحديثة.مكة ١٩٧٨، الجزء الثالث ص ٧٤٥.

٢ - عبد الرحمن آل الشيخ «مشاهير علماء نجد، دار اليمامة. الرياض ١٩٧٢، ص ١٢١.

٣ - البسام - مصدر سابق، الجزء الثاني ص ٥٩٠.

٤ - آل الشيخ - مصدر سابق، ص - ٢٢٣.

٥ - البسام - مصدر سابق، الجزء الاول ص - ٣١٩.

٦ - الريحاني: «تاريخ نجد الحديث ومحلقاته، المطبعة العلمية - بيروت، ١٩٢٨ ص ١٢٧.

٧ - الريحاني - مصدر سابق، ص ١٢٧.

الأخيرة

«الاحبـــاش» ..!

في كل يوم تكتشف مؤسسات الحكومة السعودية الدينية والإعلامية جماعة من أمّة لا إله إلاّ الله «لتخرج أتباعها من دين الله بالجملة»، وتطلق عليهم صفات الكفر والإلحاد والمروق من الدين، وانتحال البدع، والعمالة للصهيونية وغير ذلك من الإتهامات الكثيرة والرخيصة، ويبدو حتى الآن أن جماعة من جماعات المسلمين ومذهبا من مذاهبهم لم يسلم من سهامها.

المثير هو هذا «التنقيب» عن البشر والإكتشافات المذهلة التي يتم تحقيقها في هذا الحقل العقائدي، والإنتصارات الوهمية التي تتحقق على صفحات الجرائد، والفتن التي تثار بين الحين والآخر، حتى داخل المملكة بسبب الإدعاءات والإتهامات والأباطيل تجاه المسلمين الذين تم إخراجهم من الإسلام أفواجا.. ولم تكن تلك الإثارات تستهدف سوى الوقيعة بين المسلمين، وإثارة الأحقاد والتعصب، وكانت فتاوى التكفير والتفسيق ما فتئت توجه ضد اولئك الذين اصطدموا «سياسيا» بالنظام السعودي أو أتباعه هنا وهناك وليس لها علاقة بالعقيدة، التي يزعم آل سعود أنهم يتبنون أصفاها وأنقاها!.

بشكل فاجأ الكثيرين، أعلنت «المسلمون» ـ الصحيفة السبّاقة دائما لنشر الوباء ـ اكتشافها جماعة لبنانية أطلقت على أتباعها «الأحباش» وفي أكثر من تحقيق صدر في ديسمبر الماضي، قالت أنها جماعة سنيّة خارجة عن الدين، وجاءت بمقابلات مع رجال دين لبنانيين لتعلن تكفيرهم وخروجهم عن الدين بناء على ادعاءات تافهة رخيصة وبتساهل غريب في إصدار الأحكام.

وفي الشهر الماضي نقلت مجلة «المجلة» عن الشيخ عبد العزيز بن باز رأيه في الجماعة فقال: «إن هذه الفئة معروفة لدينا وهي فئة ضالة ورئيسها عبد الله الحبشي معروف بانحلاله وضلاله، والواجب مقاطعتهم وإنكار عقيدتهم»!.

ما كان المتهمون يتحركون في السرّ حتى يمكن القول أنهم يخفون عقائدهم، ولم ينبتوا في جزر الواق الواق فتأخرت أجهزة الرصد الطائفية السعودية في اكتشاف كنههم، إذ نبتوا في لبنان، الذي ما فتئت الأضواء تسلّط عليه منذ زمن غير قصير، والذي باتت الأشياء فيه بحكم تلك الأضواء مضخمة مكبرة!.

يقول مطلعون، أن قصة هؤلاء اللبنانيين أنهم متمردون على دار الإفتاء أو الفتوى، وهذا التمرد ليس أمرا جديدا ومهما، فلقد تمردت حركات وشخصيات وجهات، ولكن «جمعية المشاريع الخيرية الإسلامية» التي أُطلق على أتباعها مسمّى الأحباش، اكتسحت الساحة السنيّة اللبنانية، فكسدت سوق دار الإفتاء، وكما تقول مجلة المجلة في عددها الصادر في العاشر من فبراير الماضي، أن كل حي من أحياء بيروت توجد فيه خلية للجمعية. الأكثر من هذا أن أتباع الجمعية بدأوا بسحب البساط السياسي من تحت أقدام الزعامة التقليدية، فقد أصبح للجمعية نائب في البرلمان، وبدأت مشاريع الجماعة تتسع حيث المدارس والمجلات ودور النشر بل وأصبح لدى الجمعية محطة إذاعة.

هنا لم تتحمل دار الإفتاء هذه المنافسة، حيث مال الجمهور اللبناني لها، والى دعم نشاطاتها الإجتماعية والخيرية، وصار لها فروع خارج لبنان. فاستنجد مسؤولو الإفتاء ـ حسب مصادر مطلعة ـ بالمملكة، ومن عادة المملكة أن تنجد أصدقائها، فدخلت معركة نيابة عن دار الإفتاء، وكعادة معارك السعوديين السياسية، فقد اعتبرت معركة مذهبية، واعتبرت الجمعية النشطة على الصعيد اللبناني جماعة من نوع جديد وتحمل فكرا خاصا، فقالت «المسلمون» و «المجلة» أن أتباعها قاديانيون، خارجون عن تعاليم الإسلام، ويتلقون دعما صهيونيا، يحللون الحرام، ويكفرون علماء الإسلام، وهم : «شيعة السنة»، وهذا مصطلح جديد تدخله السعودية وأدواتها في حربها مع من يختلف معها سياسيا. وجاءت مجلة المجلة بوكيل وزارة الأوقاف المصري ليصف زعيم الجمعية بأنه «حاقد حسود يحب الظهور وشعوبي يكره العرب من ناحية وباطني يحقد على أهل السنة»!. وأستفتي القاصي والداني في أمر هذه الجماعة ، وكُدّست الاتهامات في تحقيقات تنتهي بتكفير الجماعة وإخراجهم من الدين.

وأطرف ما في الإتهامات التي جاء بها المقربون من السعودية قول أحدهم ان الحبشي لا يمتلك الفكر الإسلامي الشامل لأنه جاء من الحبشة، في جو لم تتوافر فيه المعلومات والعلوم الدينية المختلفة فنشأت جماعته على أساس مجموعة من الأفكار البدائية في أفكارها. والطريف هنا أن أهم علماء مصر يفسرون تحجّر المؤسسة الدينية السعودية بالذات، لهذا السبب: وهو أن المذهب نشأ في بيئة صحراوية مغلقة دون أن يتماس مع الأفكار الأخرى، لذا كان صداميا منغلقا، بل أن أحد علماء مصر، وهو مشهور، وصف المذهب الرسمي في المملكة بالمذهب البدوي والمذهب الصحراوي!.

ويبدو أن الأمر إذا ما ترك لآل سعود فلن يبق مسلم سواهم!، وسيسل سيف التكفير ضد من يخالفهم اليوم أو غدا، وبالتالي لا بد من وقفة أمام هذا التساهل في التلاعب بعقول المسلمين وتحويل الخلاف السياسي الى صراع فكري مذهبي يستهدف تسقيط الأشخاص وقتل الشخصيات معنويا.

إذا تقبلنا هذه الطريقة في التفكير والتكفير، فلن يبقى من المليار مسلم سوى بضعة ملايين مسلم يتمتعون بالشروط الإسلاموية السعودية، ذلك أن : أهل عمان الأباضيين كلهم كفرة كما يقول الشيخ بن باز، والزيود في اليمن وجنوبي المملكة كلهم كفار، والشيعة بمختلف تصنيفاتهم كفرة، واهل السودان غير مسلمين لأنهم متصوفة ختمية ومهدوية، وكذلك مسلمو الجمهوريات الإسلامية التي انتقل اليها وباء التكفير من المملكة فصارت هناك حساسية تجاه كل من يأتي من هذه الديار. ومن وجهة نظر دعاة التكفير في المؤسسة الدينية السعودية، فإن معظم المسلمين يصاحب اعتقاداتهم خلل من نوع ما، وفي ممارساتهم أكثر من ذلك. وبالتالي فليس هناك مسلم صحيح الإسلام غيرهم.

الغريب أن المملكة نفسها بدأت تعاني من سلاح التكفير الذي شهرته على مخالفيها.. ها هي العائلة المالكة بنظر الكثير من جمهورها أصبحت عائلة لا تمت الى الإسلام بصلة، حتى ان الشيخ بن باز اضطر الى إصدار بيان حول التكفير قبل بضعة أشهر لما شاع استخدامه وصار يطلقه كل من هب ودب على أعدائه ومخالفيه. إن سلاح التكفير خطير للغاية، ولم يستخدمه بشكله الموسع في تاريخ المسلمين الحديث مثلما استخدم في المملكة، ولعلنا نكون مخطئين الى أن يأتي أحد الباحثين فيثبت لنا العكس!.